جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مستقبل النّظام الدّولي في ظل الصّعود الصّيني: آفاق 2030

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الطالب:

عمر بوتشيش

إشراف الأستاذ:

بونواربن صايم

أعضاء اللجنة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أحمد الفقيه	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
بونواربن صايم	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
محمد قروش	أستاذ محاضر-أ-	جامعة تلمسان	مناقشا
نوح غريب	أستاذ محاضر-أ-	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024 م/ 1445-1446هـ

جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مستقبل النّظام الدّولي في ظل الصّعود الصّيني: آفاق 2030

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الطالب: عمر بوتشيش

إشراف الأستاذ: بونواربن صايم

أعضاء اللجنة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أحمد الفقيه	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
بونواربن صايم	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
محمد قروش	أستاذ محاضر-أ-	جامعة تلمسان	مناقشا
نوح غريب	أستاذ محاضر-أ-	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024 م/ 1445-1446هـ

جزء من الآية 53–سورة النحل-

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

***الوالدين الكريمين حفظهما الله**

***زوجتي الغالية**

***ابنتيَ العزيزتين "لينا ياسمين" و "ريما"**

الشكر

الشُّكر والحمد لله عزَ وجلَ أوَلا وآخرا، دائما وأبدا

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى:

*** الأستاذ المحترم "بونوار بن صايم" الذي كان نعم المشرف**

والمثل الأعلى في نبل الأخلاق والتمكن العلمي

*** كل من شجعني ولو بكلمة طيبة أو دعاء**

مقدمة

تمهيد:

تهتم الدراسات في حقل العلاقات الدولية برصد وتحليل التحولات التي تحدث على مستوى بنية النظام الدولي، لقد عرف العالم عبر مراحل تاريخية مختلفة تغييرات في توزيع القوة بين القوى الكبرى في السياسة الدولية، إذ أصبحت الدولة القومية منذ القرن الثامن عشر هي الكيان القانوني للتنظيم السياسي والفاعل الأساسي في النظام الدولي، وتعد ظاهرة التغيير في النظام الدولي ودراسة هيكله، وبنيته والتفاعلات الموجودة داخله مستمرة، وذلك تبعا للتغيير في استراتيجيات القوى الكبرى وما تملكه من قوة وقدرات تدفع بها للقيام بأداء ودور مغاير، حيث كان من نتائج الحربين العالميتين الأولى والثانية في القرن العشرين نهاية التفوق الأوربي والتأسيس لنظام دولي ثنائي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، ومع سقوط جدار برلين سنة 1989، وانهيار حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفياتي سنة1991، تم التحول نحو نظام دولي أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتمثل الصين إحدى القوى الصاعدة على المستويين الإقليمي والدولي، خاصة خلال العقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين، وتعد مسألة كيفية وتوقيت تأثير هذا الصعود على النظام الدولي يحمل أهمية كبيرة لمستقبل السياسة العالمية، وما إذا كان لدى الصين القدرة والرغبة لتعديل أو تغيير النظام الدولي، وتواصل الصعود في ظل تطورات إقليمية ودولية تحت مراقبة القوى الأخرى التي تبحث عن الطريقة المثلى للتعامل معه بما يحقق أقصى فائدة لها، وتمثل القوة الاقتصادية الدافع والمحرك الرئيسي لنمو الصين بشكل سريع وكبير، والتي ساهمت بشكل مباشر وإيجابي على عناصر القوة الأخرى السياسية، العسكرية، الاجتماعية والتكنولوجية، الأمر الذي يمكن لها

من السعي إلى إعادة هيكلة أو تعديل بنية النظام الدولي، وعليه عملت الدراسة على تحليل صعود الصين في إطار موضوعي وفهم طموحاتها وأولوياتها السياسية، الاقتصادية والجيو-استراتيجية، وتحليل مكانتها الحالية والمستقبلية في النظام الدولي آفاق 2030، وتأثيره على الأمن الدولي، مع الأخذ بالاعتبار التغيرات في ميزان القوة بين القوى الكبرى، واستراتيجيتها في النظام الدولي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

مبررات اختيار الموضوع:

لقد وقع اختيار موضوع "مستقبل النظام الدولي في ظل الصعود الصيني: آفاق 2030" لاعتبارات متعددة، تتنوع بين الموضوعية والذاتية:

أولا: الأسباب الموضوعية:

- يطرح الموضوع ضمن الإشكاليات الأمنية والاستراتيجية المتداولة خاصة في الأوساط العلمية والسياسية الغربية والأمريكية منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، حيث تعبر هذه الدراسة عن جانب من جوانب الاهتمام الأكاديمي بدراسة واقع العلاقات الدولية ومستقبلها بصورة عامة.

- تعطي الصين، الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا باعتبارها دولا فاعلة عالميا وزنا كبيرا وقيمة مضافة للدراسة باعتبار هذه الدول الثلاث هي الأقوى حاليا، ويمثل التنافس بينها جوهر التغيير في بنية النظام الدولي وتداعياته على الأمن الدولي.

- الأهمية الجيو-استراتيجية لمنطقة آسيا الباسفيك التي يتحول إليها المركز الاقتصادي والسياسي للقوى العالمية فيما يسمى بالتحول العالمي للقوة إلى آسيا خاصة الصين، اليابان، كوريا الجنوبية والهند إذ يتوقع أن تستحوذ آسيا على نسبة كبيرة من النمو الاقتصادي الدولي.

ثانيا: الأسباب الذاتية: ينبع الاهتمام الشخصي لمستقبل الصعود الصيني وتأثيره على هيكل النظام الدولي والأمن الدولي لعدة أسباب نذكر منها:

– العلاقة المباشرة للموضوع بتخصص الباحث "الدراسات الاستراتيجية والأمنية"، واهتماماته بسياسات القوى الكبرى المرشحة للعب دور عالمي مميز في القرن الواحد والعشرين.

– الغموض والتشابك الذي يميز العلاقات الدولية دفع الباحث لدراسة مدى تأثير الصعود الصيني وتحليل طبيعة هذه العلاقات، وهذا ما يشكل أرضية مناسبة لتحقيق التطلعات العلمية والمرتبطة بكشف مسارات واتجاهات العلاقة بين دولة صاعدة تجاه الوضع الاستراتيجي الدولي القائم بعد الحرب الباردة، وقوى أخرى فاعلة في بنية النظام الدولي خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل على تكريس الوضع القائم لضمان مصالحها وتأمين السيطرة والتفوق لأقصى مدة ممكنة، وروسيا التي تحاول استرجاع أمجاد ومكانة الاتحاد السوفياتي سابقا.

– يتميز الموضوع بالديناميكية والكلانية في الطرح والتحليل، مما يتطلب البحث المستمر، فبعد التعمق في الدراسة يتضح ارتباطها مع أغلب الأحداث والمتغيرات العالمية وتأثيرها في النظام والأمن الدوليين بدرجات متباينة.

الدراسات السابقة:

أولا: باللغة العربية

01–علي حسين محمود باكير، **مستقبل الصين في النظام العالمي، دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بيروت العربية، 2016.

جاءت الدراسة في 319 صفحة مقسمة إلى بابين يحتوي كل باب على ثلاثة فصول، وتطرقت إلى شكل ومستقبل الصعود الصيني على المستوى العالمي، وتساءلت حول إمكانية بقائه سلميا، وخلصت إلى أن المسار لا يزال مفتوحا لاستكمال الصعود ومدى تأثره بعوامل داخلية وخارجية أهمها معدل النمو الاقتصادي، وطبيعة علاقة الصين مع الولايات المتحدة، سلمت هذه الدراسة بسلمية الصعود الصيني، بينما أبقت دراستنا السيناريوهات مفتوحة فقد يتحول صعود الصين إلى طرق غير سلمية تهدد الأمن الإقليمي والدولي، خاصة ما تعلق بتداعيات قضية تايوان التي ترى فيها الصين قضية جوهرية.

02-ياسين عامر عبد الجبار الربيعي، **واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي القيود والفرص**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، قسم العلوم السياسية، 2018.

ضمت الدراسة 123 صفحة مقسمة إلى خمسة فصول، واهتمت بمكانة الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، وتحديد العوامل التي أسهمت فيها، كما هدفت إلى الوقوف على طبيعة الفرص المتاحة أمام الصين لتكون قطبا دوليا وتوضيح للقيود التي تعيقها، وتوصلت الدراسة إلى أن العامل الاقتصادي كان الأساس في بناء تلك المكانة، إلى جانب عوامل أخرى جيوسياسية، تاريخية، اجتماعية وثقافية، تتفق دراستنا مع الطرح بأن العامل الاقتصادي هو المحرك الأساسي للصعود الصيني وأن الدول تلعب أدوارها الجيوسياسية بناء على قدراتها الاقتصادية ولكن بالمقابل توجد متغيرات أخرى هامة خاصة الإقليمية والدولية منها.

03-توفيق حكيمي، **الحوار النيو-واقعي النيو-ليبرالي حول مضامين الصعود الصيني، دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2008.

قدمت الدراسة في 119 صفحة وضمت ثلاث فصول، اهتمت بالتفسير النظري للصعود الصيني في النظام الدولي، من خلال استنادها إلى أسس نظرية توفرها المقاربتين الواقعية والليبرالية الجديدتين، وتضمنها لمدخل نظري دقيق يشمل التيارات الفرعية داخل كل اتجاه، رغم أن النظريتين الواقعية والليبرالية الجديدتين تعتبران مهمتان لتفسير الصعود الصيني في النظام الدولي، لكن من الموضوعية عدم إهمال تفسير نظريات العلاقات الدولية الأخرى عليه تطرقت دراستنا لتفسير مختلف النظريات.

04-حكمات العبد الرحمن، **الصعود السلمي للصين**، مجلة سياسات عربية، ع.14، 2015.

قدمت الدراسة في سبعة عشر صفحة، وناقشت ظاهرة صعود الصين كقوة عالمية جديدة، وحاولت تقديم صورة واضحة تساعد على فهم أفضل وأعمق وشرح الأسباب التي ساهمت في تحقيق هذا الصعود خلال فترة زمنية قصيرة مقارنة بدول أخرى تمتلك نفس الإمكانات، كما وضحت العقبات التي يمكن أن تقف حائلا دون استمرار النمو والصعود الصيني الحالي، وشرحت تأثيرات صعود الصين في العالم والموقفين الإقليمي والدولي منه، اقتصر البحث على الجانب المفاهيمي، بينما شملت دراستنا الإطارين المفاهيمي وتفسير

نظريات العلاقات الدولية للصعود الصيني، وسياسة الصين الدولية مع مختلف القوى الإقليمية والدولية وتجاه الأزمات الراهنة، مع تقديم سيناريوهات لمكانة الصين في النظام الدولي.

05-محمود خليفة ومحمد جودة، **أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته 1991-2010** "، الدراسات البحثية، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2014.

تهدف الدراسة إلى إعطاء مفهوم عن الصعود الصيني في النظام الدولي بتوضيح عوامل نجاح الصعود وأهم العراقيل، إضافة إلى التطرق لتداعيات هذا الصعود على كافة المستويات، لكنها أهملت تفسيرات نظريات العلاقات الدولية كما أن فترة الدراسة انتهت عند 2010، حاولت دراستنا طرح مختلف النظريات المفسرة لهذا الصعود، كما تم الاعتماد على إحصاءات حديثة ودقيقة لمختلف المؤشرات والمعطيات لمختلف المتغيرات.

06-وجيه أحمد عبد الكريم، **القطب القادم الصراع الصيني الأمريكي**، مصر: المكتب العربي للمعارف،2016.

قدم الكتاب في 282 صفحة، وتطرق إلى دراسة الصراع بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية ورسم سيناريوهات محتملة بينهما، بينما بنيت دراستنا على مفهوم أوسع من خلال التطرق لمختلف العلاقات الصينية مع قوى أخرى والتفاعلات بينها خاصة القوى الإقليمية الآسيوية، روسيا، إضافة للولايات المتحدة الأمريكية بصفتها القوة الأولى عالميا.

07-بلخيرات حوسين، **مستقبل النظام الدولي: رؤية استشرافية بنائية**، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2018.

قدمت الدراسة البحثية في 19 صفحة وشملت ثلاث محاور، وركزت على مستقبل النظام الدولي حسب تفسير النظرية البنائية في العلاقات الدولية، بينما شملت دراستنا جوانب أشمل في الجانب المفاهيمي، والاعتماد على مجموعة من نظريات العلاقات الدولية في تفسير الصعود الصيني خاصة الواقعية، الليبرالية، تحول القوة، السلوكية ونظرية الدور.

08-إيمان عبد الله عبد الخالق إبراهيم، **أثر العلاقات الصينية الأمريكية على النظام الدولي منذ 2001**، دراسة بحثية، المركز الديمقراطي العربي، 2016.

ضمت الدراسة البحثية ثلاث فصول، وتناولت تحليلا دقيقا لطبيعة العلاقات الصينية الأمريكية وأثرها على نسق النظام الدولي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث ركزت الباحثة على طبيعة العلاقات الصينية الأمريكية، متجاهلة دور القوى الأخرى الفاعلة في النظام الدولي، بينما شملت دراستنا دور جميع القوى الكبرى والصاعدة في النظام الدولي خاصة روسيا مع التركيز على الصين والولايات المتحدة.

ثانيا: باللغة الإنجليزية

01-Catherine Michele Jones, The Rise of China and the Liberal International Order: How is the Rise of China Challenging the Practices and Ideology of the Liberal International Order? , **PhD Thesis**, the University of Reading, 2013.

تحتوي الأطروحة على 361 صفحة مجزأة في 08 فصول، وتستكشف التحدي الذي يمثله صعود الصين كدولة غير ليبرالية إلى النظام الدولي الليبرالي الحالي، وتتوقع بأن الصين إما ستتحدى أو تسعى إلى الحفاظ على الممارسات والمؤسسات التي تشكله، وخلصت أن الصين تتبنى بعض عناصر هذا النظام وستتحدى عناصر أخرى، والحفاظ لا يعني الإذعان أو

غياب التغيير، كما أن التحدي لا يستلزم أو ينطوي على ثورة أو صراع مدمر، ويتسع اهتمام دراستنا لمجالات أشمل عبر تأثير الصعود الصيني على مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية والأمنية في العالم.

02- Le Hu, China's peaceful rise in East Asia and strategic management of identities and interests, **PhD Thesis**, The University of Leeds, School of Politics and International Studies, 2021.

أطروحة دكتوراه تحتوي 417 صفحة مقسمة إلى 12 فصل، وتم فيها دراسة مدى استقرار النظام الشيوعي في الصين وإمكانية تحقيق الصعود السلمي في ظل الحفاظ على بيئة سلمية نسبيا في شرق آسيا والتوفيق بين الهوية والمصالح، وخلصت أن الصين حافظت إلى حد ما على بيئة مواتية دون زعزعة استقرار نظامها الشيوعي ودون الإضرار بالمصالح القومية الحاسمة، اهتمت دراستنا بمجال أوسع من خلال دراسة المتغيرات الداخلية والخارجية للصعود الصيني، ودراسة تأثيره ليس فقط على منطقة شرق آسيا بل على النظام الدولي.

03–Deborah Welch Larson, Can China Change the International System? The Role of Moral Leadership, **the Chinese Journal of International Politics**, vol 13, Issue2, 2020.

مقال يحتوي 24 صفحة، ويوضح أن الصين يجب أن تتبع القيم الأخلاقية في سياستها الخارجية من أجل تحقيق الزعامة الدولية، والتأثير على الدول الأخرى والقيادة من خلال النموذج الأخلاقي وجذب المؤيدين عن طريق توفير الفوائد وتحقيق المصالح بدلا من استخدام الإكراه، وتتوقع أن يؤدي نمو الصين إلى بنية ثنائية القطب مع الولايات المتحدة، تشمل دراستنا

تأثير جميع المتغيرات الداخلية والخارجية وليس فقط القوة الناعمة المبنية على القيم الأخلاقية والتي تعتبر جزءا مهما في التأثير الدولي.

04-Anthony H. Cordesman, The Biden Transition and U.S. Competition with China and Russia: The Crisis-Driven Need to Change U.S. Strategy, **center for strategic and international studies**, 2021.

قدمت الدراسة البحثية في 211 صفحة، وبالنظر للسيرة الذاتية للمؤلف الأمريكي الذي شغل عدة مناصب بمكتب وزارة الدفاع ، مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية الأمريكية ، فإنه يشدد على حقيقة أن الولايات المتحدة يجب أن تتنافس على المستوى العالمي كما تفعل الصين وروسيا، عن طريق التنافس بشكل غير مباشر واستهداف الشركاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة والدول الأخرى والجهات الفاعلة غير الحكومية، ويدعم أن تواصل الولايات المتحدة نشر قوات قوية على مستويات القيادة الرئيسية في كل منطقة من مناطق العالم، وخاصة في أوروبا والشرق الأوسط وآسيا، الدراسة جاءت بنظرة أمريكية بتقديم اقتراحات لمواجهة الصعود الصيني والروسي في النظام الدولي، بينما حاولت دراستنا تبني الموضوعية والحيادية في معالجة الموضوع.

إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق جاءت إشكالية الدراسة كالآتي:

ما هو تأثير الصعود الصيني على النظام الدولي، وفيما تتمثل تداعياته المستقبلية آفاق 2030؟

التساؤلات الفرعية للدراسة:

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية والمتمثلة في:

1-ما هي المفاهيم الواجب دراستها لفهم الصعود الصيني في النظام الدولي، وما هي التفسيرات النظرية الممكنة له؟

2-ما طبيعة العلاقات بين الصين والقوى الدولية والإقليمية، وما هي مخرجات السياسة الصينية تجاه القضايا الراهنة؟

3-ما هو شكل النظام الدولي آفاق 2030؟

فرضيات الدراسة:

حسب طبيعة الموضوع وكإجابة على الإشكالية يمكن طرح الفرضية التالية:

الفرضية الرئيسية: يرتبط تأثير الصعود الصيني على النظام الدولي وتتحدد تداعياته المستقبلية في حدود آفاق 2030، بناء على مجموعة من المتغيرات الداخلية كطبيعة النظام السياسي والاقتصادي الصيني وقدرتها على زيادة مؤشرات قوتها الشاملة، والمتغيرات الخارجية متمثلة في سياسة الصين الدولية واستراتيجيات القوى الكبرى وتفاعلها في النظام الدولي.

الفرضيات الفرعية:

انطلاقا من الفرضية الرئيسية يمكن صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

1-يرتبط فهم الموضوع بدراسة النظام الدولي، الأمن الدولي، الصعود الصيني والتطرق لنظريات العلاقات الدولية المفسرة لها.

2-تتميز السياسة الصينية مع القوى الإقليمية والكبرى وتجاه القضايا الإقليمية والدولية بالبراغماتية الاقتصادية والجيو-استراتيجية.

3-توجد العديد من السيناريوهات لمكانة الصين في النظام الدولي آفاق 2030، والتي يتم بناؤها تبعا للمؤشرات الحالية والمستقبلية للقوة الشاملة للصين، وقوة واستراتيجيات القوى الكبرى في النظام الدولي.

أهمية الدراسة:

يكتسب موضوع مستقبل الصعود الصيني في النظام الدولي أهمية بالغة وتتمثل في:

-على المستويين الإقليمي والدولي: أثبت الصين قدرتها على مواجهة التحديات، فبعد أن كانت دولة متخلفة ومستعمرة سابقا، استطاعت تحقيق تقدم اقتصادي، سياسي، عسكري وتكنولوجي يمكنها من أداء دور فاعل ومهم على الساحتين الإقليمية والدولية خاصة بعد أن أصبحت ظروف البيئة الداخلية والخارجية مواتيه لها، وما لذلك من تداعيات وانعكاسات على النظام والأمن الدوليين.

- التغيير في بنية النظام الدولي هو ظاهرة عادية تحدث خلال فترات من الزمن، لكن المهم هو كيفية التغيير وطريقته هل ستكون بصفة سلمية أم سيكون هناك تهديد للأمن الدولي وتصادم بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

صعوبات الدراسة:

لا تخلوا كل دراسة من صعوبات حيث يتفاوت حجمها ومدى تأثيرها على مسار البحث وقيمته، كان أبرزها:

01-بالنسبة للمراجع

- رغم توفر عدد لا بأس به من المراجع لكن نظرا لطبيعة الموضوع، فإن المراجع الأكاديمية والعلمية المتاحة خاصة باللغة العربية أغلبها قديمة وإذا استثنينا الإطار المفاهيمي، فإن الدراسة تتطلب معلومات، معطيات وإحصائيات حديثة ومحينة بسبب الطبيعة الديناميكية للموضوع.

- تم الاعتماد بنسبة كبيرة على المقالات، الدراسات البحثية والتقارير الموجودة في المجلات العلمية والصحف ومراكز الأبحاث والمواقع الالكترونية الموثوقة من أجل الحصول على معلومات حديثة.

- محاولة الباحث الاعتماد على مراجع باللغة الصينية لإضفاء الحيادية العلمية والموضوعية الأكاديمية على الدراسة، لكن صعوبة اللغة وعدم التمكن منها وقفت حاجزا، تم تعويضه نسبيا بالبحث عن مراجع باللغتين الإنجليزية والفرنسية لمؤلفين صينيين.

- رغم وجود دراسات حديثة ومهمة باللغة الإنجليزية لمراكز بحث وجامعات أمريكية وأوربية، إلا أنها غالبا غير متاحة للباحثين الجزائريين لأسباب متعددة.

02-طبيعة الموضوع

- يتميز الموضوع بالديناميكية والكلانية في التحليل والتشعب وكثرة المتغيرات المرتبطة به والضرورية لفهمه وتحليله، مما يصعب مهمة الباحث في الإمساك بالمتغيرات المستقلة.

– إذا كانت الدراسات العادية تطرح موضوعا انقضى وتبينت أسبابه، ملامحه ونتائجه فإن الدراسات المستقبلية عكس ذلك، وهي تحتاج مجموعة من التقنيات الخاصة لفهم الظاهرة ومحاولة تقديم قراءة مستقبلية لها وعليه تحتاج جهدا، وقتا وتركيزا ومراكز بحث متخصصة.

03–أسباب ذاتية

ترتبط بواقع البحث العلمي الذي لا ينطوي على محفزات عدا إرادة الباحثين، ناهيك عن الالتزامات المهنية والعائلية للباحث والتي تحول دون التفرغ التام لإنجاز العمل بشكل مثالي.

رغم الصعوبات المذكورة تم العمل وبذل قصارى الجهد لتكون الدراسة موضوعية وقيمة قدر المستطاع في حدود المراجع المتوفرة والإمكانيات البحثية الذهنية والمادية المتاحة.

مجالات الدراسة:

أولا: الإطار المكاني: إذا كانت الصين هي محور الدراسة فإن بيئة البحث تتمثل في أثر تنامي القوة الصينية على المستوى الإقليمي لجنوب شرق آسيا، وعلى بنية النظام الدولي بما فيه من تفاعلات بين القوى الكبرى، خاصة في ظل الاستراتيجية الصينية التي تأخذ بعدا كونيا.

ثانيا: الإطار الزماني: الفترة الممتدة ما بين 1949 –2030 وتنقسم بدورها إلى 03 فترات:

– الفترة الأولى 1949–1991: تاريخ استقلال جمهورية الصين الشعبية عن الاحتلال الياباني وبداية الصين تحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية لانتشالها من الفقر والتخلف، ورغم كونها عضوا دائما في مجلس الأمن، لم يكن للصين دورا بارزا في النظام الدولي والذي تميز بنظام ثنائي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي.

– الفترة الثانية 1991–2022: بصفتها المرحلة التي تلت نهاية الحرب الباردة وتحول النظام الدولي نحو نظام أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتبر أيضا الفترة الذهبية للصعود الواضح للصين خاصة بعد 2003، وبداية الدراسات والتحليلات حول إمكانية طرح الصين كقوة إقليمية وكمنافس محتمل للولايات المتحدة في النظام الدولي.

– الفترة الثالثة: 2023 –2030: وهي المرحلة التي تم فيها إعداد دراسة استشرافية لشكل النظام الدولي باستخدام تقنية السيناريوهات.

ثالثا: الإطار الموضوعي: الدراسة ذات طابع تحليلي كلي حيث تدرس فهم وتداعيات الصعود الصيني في النظام الدولي بكافة مستوياته، إضافة إلى تحليل استشرافي اعتمادا على طريقة السيناريوهات.

منهجية البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع الواسع، المتشابك وتشعب المجالات التي يشتمل عليها السياسية، الاقتصادية، التاريخية، الجغرافية، العسكرية، الاجتماعية، الجيو–سياسية والجيو–استراتيجية وغيرها، فإن الموضوعية العلمية تقتضي الأخذ بالتكامل المنهجي، وعليه تم توظيف ست مناهج رئيسية هي: المنهج الوصفي، منهج دراسة الحالة، المنهج التاريخي، الإحصائي، المقارن ومنهج الدراسات المستقبلية.

01–المنهج الوصفي: فهو المنهج الذي لا تستغني عنه الدراسات الإنسانية لصعوبة إخضاعها للتجريب فالوصف يساعد على فهم الظاهرة والإلمام بها، وهو أولى مستويات البحث العلمي فلا يمكن الحديث عن التفسير ولا التنبؤ دون المرور على مرحلة الفهم والتي تعتمد بشكل أساسي

على الوصف، وقد تم استخدامه في هذه الدراسة من خلال تقديم مجموعة من المفاهيم المختلفة حول المتغيرات المرتبطة بالدراسة كالنظام الدولي، الأمن الدولي، الصعود الصيني ووصف للسياسة الدولية الصينية وتحليلها.

02-منهج دراسة الحالة: يقوم على جمع البيانات بشكل معمق ودقيق عن الوحدة المدروسة سواء كانت فرد، جماعة، دولة أو غيرها، وتوفير معلومات تفصيلية، شاملة ومتعمقة عن الظاهرة المدروسة حيث كانت الصين وحدة التحليل في دراستنا.

03-المنهج التاريخي: تم الاعتماد عليه عبر رصد أهم المحطات التاريخية للصين منذ استقلالها مرورا بمراحل صعودها، وتحليل تطور العلاقات بين الصين والقوى الأخرى، كما أنه لا يمكن فهم وتحليل طبيعة هذه العلاقات دون وضعها في سياق تاريخي، فتحليل وتفسير واستشراف هذه العلاقات يحتاج إلى ديناميكية المنهج التاريخي في إعادة إنتاج الظاهرة التاريخية بشروط جديدة وفي سياقات زمنية مختلفة.

04-المنهج الاحصائي: يعرف الإحصاء باعتباره أعدادا أو أرقاما يمكن أن تلخص إما توزيعات القيم والعلاقة بين المتغيرات، ويستطيع أن يساهم بدقة في عرض البيانات، وقد تم استخدام المنهج الإحصائي بغرض جمع المعلومات اللازمة خاصة المؤشرات والمعطيات الاقتصادية، السياسية والعسكرية عن الصين بصفتها محور الدراسة، إضافة للولايات المتحدة وروسيا، وتم العمل على أن تكون الإحصاءات من مصادر موثوقة، دقيقة وحديثة.

05-المنهج المقارن: تم استخدام المنهج المقارن ولو بشكل جزئي في الدراسة، حيث كان من الضروري مقارنة مؤشرات القوة لدى كل من الصين، الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا من أجل تحديد مكانة كل دولة في النظام الدولي حاليا ومستقبلا.

06-منهج الدراسات المستقبلية: تم استخدامه في الفصل الثالث بالاعتماد على إحدى تقنياته والمتمثلة في بناء السيناريوهات، من خلال جمع إحصائيات ومؤشرات حالية ومستقبلية عن القوة الصينية وقوة الولايات المتحدة وروسيا، مقارنتها وتحليل التفاعلات بينها، كما تم الاستعانة بتقارير وأبحاث سابقة خاصة بالموضوع لباحثين ولمراكز بحث متخصصة في الدراسات الاستشرافية، والتي كانت أساسا لاستشراف مستقبل الصين في النظام الدولي آفاق 2030.

هيكلة الدراسة:

بغية معالجة هذا الموضوع تم تقسيم العمل إلى ثلاث فصول على النحو التالي:

مقدمة

الفصل الأول: التأصيل النظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم النظام الدولي

المبحث الثاني: مفهوم الأمن الدولي

المبحث الثالث: مفهوم الصعود الصيني

المبحث الرابع: تفسير نظريات العلاقات الدولية للصعود الصيني في النظام الدولي

الفصل الثاني: السياسة الدولية الصينية

المبحث الأول: طبيعة العلاقات الصينية مع القوى الكبرى

المبحث الثاني: طبيعة العلاقات الصينية مع القوى الإقليمية الآسيوية

المبحث الثالث: السياسة الصينية تجاه أهم الأزمات الدولية الحديثة والراهنة

الفصل الثالث: دراسة استشرافية لمكانة الصين في النظام الدولي آفاق2030

المبحث الأول: الاستراتيجية الحالية والمستقبلية للصين، الولايات المتحدة وروسيا في النظام الدولي

المبحث الثاني: أثر مؤشرات القوة الصينية على دورها المستقبلي في النظام الدولي

المبحث الثالث: سيناريوهات مستقبل النظام الدولي 2023-2030

الخاتمة

الفصل الأول

التأصيل النظري للدراسة

أصبح النظام الدولي الذي نشأ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية نظاما يشمل جميع دول العالم خاصة مع التطور التكنولوجي والمعرفي المتزايد، فكان من نتائجها تراجع واضح للقوى الاستعمارية التقليدية كبريطانيا وفرنسا والقضاء على القوى المهيمنة سابقا ألمانيا واليابان، وظهور الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة كقوتين مهيمنتين على النظام الدولي الجديد، والتوجه نحو الثنائية القطبية بخلفية أيديولوجية في ظل انقسام دول العالم إلى معسكرين، اشتراكي يتزعمه الاتحاد السوفياتي ورأسمالي تقوده الولايات المتحدة، ثم تحول بعد تفكك الاتحاد السوفياتي إلى نظام أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، كان من نتائج العولمة الاقتصادية ظهور قوى صاعدة جديدة كاليابان، الصين، الهند، روسيا، والبرازيل، ولكن الدولة التي جلبت الاهتمام بنموها السريع، الكبير والمستمر هي الصين التي تحولت من دولة متخلفة إلى دولة رائدة اقتصاديا، وفاعل جديد في النظام الدولي.

وعليه يتطرق الفصل الأول إلى دراسة نظرية لجميع المتغيرات لفهم الموضوع والتي تمثل الحجر الأساس للإدراك، فلا يمكن الانطلاق في تحليل الدور الصيني الحالي والمستقبلي في النظام الدولي دون وضع قاعدة لفهم والإحاطة بجميع جوانب البحث كالنظام الدولي، الأمن الدولي، الصعود الصيني، وتفسير هذا الصعود وفق نظريات العلاقات الدولية.

المبحث الأول: مفهوم النظام الدولي (The international system)

يتداول مصطلح النظام الدولي بكثرة في حقل العلاقات الدولية، وعليه سوف يتطرق هذا المبحث إلى دراسة تعريف للنظام الدولي، بنيته، مميزاته، وعلاقته مع مستويات الأمن الأخرى، مهدداته وآليات تحقيقه، تستخدم اصطلاحات المجتمع أو الجماعة أو المنتظم أو النظام لوصف البيئة الدولية، وأحيانا تستخدم على أن لكل واحدة منها معناها المتميز، ليس هناك اتفاق كامل حول المصطلحات، كما أنه لا يوجد خلاف كبير حول طبيعة الواقع الدولي من حيث أنه يتكون من عدد من الوحدات المتفاعلة، ومن الواضح أن هذه الوحدات لا تدير علاقاتها في فراغ اجتماعي وإنما ضمن منتظم أوسع يفرز كيانه وأنماطه وأحكامه السلوكية[1].

المطلب الأول: تعريف النظام الدولي

تعددت تعريفات النظام الدولي حسب المنطلق والمنبع الفكري لصاحب التعريف وحسب رؤيته لطبيعة النظام، ونبدأ بتعريف شقي المصطلح وهما "النظام" و"الدولي"[2]:

– النظام: مجموعة من الوحدات ترتبط بينها بعلاقات وتعد بمثابة مرتكزات وتتميز بخصائص مشتركة تؤدي إلى وجود روابط بين هذه الوحدات، وتتيح العلاقات بين الوحدات إمكانية الاتصال والتأثير المتبادل داخل الهيكل النظامي.

[1] جوزيف فرانكلن، **العلاقات الدولية**، تر: غازي عبد الرحمن القصيبي، جدة: مطبوعات تهامة، ط.2، 1984، ص.139.

[2] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، مصر، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص، ص.09،10.

– الدولي: ينسب إلى الدولة وهي الفاعل الرئيسي على المستوى الدولي، باعتبار أن الدولة هي من أقدم الكيانات الفاعلة في المجتمع الدولي في صورته المعاصرة ورغم التطور الذي أصاب المجتمع ببروز كيانات أخرى، إلا أن التسمية ظلت لصيقة بالنظام والقانون، للتعبير عن القواعد والأحكام التي تسعى إلى تنظيم علاقات الدول فيما بينها وبين أشخاص المجتمع الآخرين.

إن مصطلح النظام له معان متنوعة في سياق السياسات الدولية، فالنظام هو مجموعة القواعد، المعايير والأعراف التي تحكم العلاقات بين الجهات الفاعلة الأساسية في البيئة الدولية والنظام نمط مستقر ومنظم للعلاقات بين الدول، فالسمة المميزة في النظام تتمثل في استقراره وتنظيمه حيث يميز النظام عن الفوضى بدرجة ما من النمط والتنظيم، وبالمثل يعرف النظام بكونه مجموعة من الترتيبات الحاكمة بين الدول وتشمل قواعدها، مبادئها وأعرافها الأساسية[1]، تزخر دراسات السياسة الدولية بتعريفات عديدة للنظام الدولي تختلف فيما بينها من حيث الصياغة اللغوية لمعنى المفهوم ولكنها تتفق على جوهره، يجد الباحث في موضوع النظام الدولي نفسه أمام تعاريف متنوعة، حيث لا يوجد تعريف واحد له بل تصل الاختلافات في التعريفات إلى التسمية، وهذه بعض منها[2]:

– ترتيب للعلاقات بين الدول في وقت معين.

– عبارة عن نمط للعلاقات بين الوحدات الأساسية في السياسة الدولية.

[1] مايكل جيه مازار وآخرون، **فهم النظام الدولي الحالي**، الولايات المتحدة، مؤسسة Rand، 2016، ص.07.

[2] يوسف رزين، **النظام الدولي: النشأة والتطور**، الحوار المتمدن، ع.14422، بتاريخ:12أفريل2014، على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=410015، تاريخ التصفح: 20 أفريل2021، على الساعة: 12.00.

– مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة تتفاعل فيما بينها بشيء من الانتظام.

– النسق الدولي هو مجموع العلاقات التي تنعقد بين مجموعة معينة من وحدات سياسية في زمن معين بكم وانتظام كافيين لتصوير كيان كلي لتلك العلاقات.

– مجموعة من عدد الوحدات السياسية بقوى متدرجة يقود علاقات القوى فيما بينها عدد صغير من القوى القطبية الكبرى.

كما عرف "دافيد استون" "David Aston" النظام الدولي أنه دراسة السياسة والتي تقوم على فكرة أن الحياة السياسية جسد من التفاعلات ذات الحدود الخاصة والتي تحيطها نظم اجتماعية تؤثر فيها بشكل مستمر[1] ، وعرف" غابرييل ألموند" "Gabriel Almond" النظام السياسي بأنه نظام من التفاعلات التي توجد في كل المجتمعات المستقلة والتي تؤدي وظائف التكامل والتكيف عن طريق وسائل التوظيف أو التهديد بتوظيف وسائل القهر الشرعي بكافة صوره، كما يعرف النظام بأنه حالة من التوافق والانضباط تتميز بعدم وجود الفوضى، وذلك بعامل الالتزام بالقانون واحترام السلطة، فالنظام هو مجموعة من القواعد، الضوابط والتوجيهات والتي تتسم بأنها منظمة وآمرة وملزمة، تبعا لكونها صادرة عن سلطة عليا ومن ثم فهي قواعد سلطوية[2].

[1] فيصل براء المرعشي، **النظام الدولي**، الموسوعة السياسية، 2016، على الرابط: https://bit.ly/30mofMF، تاريخ التصفح: 22 جانفي 2021، على الساعة: 17.30.

[2] **المرجع نفسه.**

ويرى "هنري كيسنجر" " Henry Kessenger " في كتابة النظام العالمي على أنه مجموعة من التحولات والتغيرات التي يشهدها العالم والتي مازالت في طور التكون الكوني والتي لم تتبلور بعد في شكل كامل[1]، كما يعرف على أنه مجموعة القواعد العامة للتعامل الدولي في جوانبه الصراعية والتعاونية، كما تضعها القوى الكبرى في الجماعة الدولية، وتفرضها على القوى الاخرى في مرحلة تاريخية معينة[2].

يتضح إذن مما سبق أن النظام الدولي يقوم على التفاعل الحاصل بين مجموعة من الوحدات السياسية والاقتصادية المكونة له، وفق شبكة العلاقات الناتجة عنه والتي تخلق الترابط فيما بينها لتصل إلى مرحلة عدم الاستغناء، وتحتوي هذه التعريفات على شقين هما[3]:

- وجود وحدات في المجتمع الدولي بمختلف الأنواع؛

- وجود تفاعل وحراك بين هذه الوحدات ممثلة في الدول والمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسية، هذا التفاعل هو عبارة عن فعل ورد فعل، وقد يكون إيجابيا أو سلبيا.

المطلب الثاني: بنية النظام الدولي

إن المقصود ببنية النظام الدولي هو تراتبية العلاقات الدولية بين الدول الرئيسية في النظام الدولي طبقا لنمط توزيع الموارد والقدرات الاقتصادية، العسكرية والتكنولوجية بينها، وهذا

[1] هنري كيسنجر، **النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ**، تر. فاضل جنكر، بيروت: دار الكتاب العربي، 2015، ص.13.

[2] سيف نصرت توفيق الهرمزي، فواعل النظام الدولي الجدد في القرن الحادي والعشرون، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، ع.11، 2017، ص.134.

[3] **المرجع نفسه.**

التوزيع له انعكاساته على سلوك الوحدات الدولية وقدرة إحداها أو البعض منها على السيطرة أو التأثير على توجهات الفاعلين الآخرين، ولا يتحدد سلوك الوحدات الدولية تجاه بعضها على توزيع القدرات المذكورة فقط، وإنما أيضا بناء على تشابه أو اختلاف قيمها السياسية، ويتحدد هيكل النظام وفقا لنمط توزيع القوة والقدرات فيما بين الدول الكبرى عند قمة النظام، وهذا النمط بدوره يحدد نمط القطبية في النظام الدولي، فقد يكون نظام أحادي القطبية أو ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب[1]، في ضوء هذا التعريف يمكن تصنيف القوة السياسية في النظام الدولي إلى ثلاثة أنواع[2]:

1-النظام أحادي القطبية: والذي يقوم على سيطرة دولة واحدة فقط على كافة تفاعلات النظام الدولي، بمعنى احتكار طرف واحد للقوة السياسية في العالم، ويملك هذا الطرف قوة وقدرة سياسية، اقتصادية وعسكرية هائلة بحيث يصعب منافسته من قبل الدول الأخرى لفترة من الزمن.

2-النظام ثنائي القطبية: يقوم هذا النظام على وجود قوتين سياسيتين تلعبان دور القيادة في النظام الدولي لأنهما تمثلان القوة الأعظم في النظام نفسه، ويتميز بأن القوى السياسية المختلفة تتمحوران حول القوتين العظميين اللتين تحاولان استقطاب كافة القوى السياسية في العالم.

---

[1] خالد جميل عبد الوهاب القطراوي، التحولات في بنية النظام الدولي وأثرها على السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية (1985-2010)، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية**، غزة، جامعة الأزهر، 2014، ص.08.

[2] ما هو النظام الدولي، **معهد البحرين للتنمية السياسية**، 2012، على الرابط:https://bit.ly/3EsmmEO ، تاريخ التصفح:15 مارس2020، على الساعة: 17.15.

3-النظام متعدد القطبية: يقوم هذا النظام على توازن القوى حيث لا توجد فيه قوة سياسية واحدة تقوم بوظيفة القيادة داخل النظام الدولي، وتتم العلاقات بين القوى على أنها علاقات صراع وتنافس في الغالب بسبب غياب القوة القائدة.

وغالبا ما يتم تصنيف الدول في النظام الدولي إلى دول من ثلاثة أصناف: دول عظمى، دول كبرى ودول تابعة، والدولة العظمى هي الدولة التي تملك القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية وتستفرد بالنفوذ على النظام الدولي بأكمله، أما الدولة الكبرى فهي الدولة التي تملك قوة كبيرة وقد تكون مرشحة لأن تكون قوة عظمى مستقبلا، والدول التابعة هي مجموعة الدول التي لا تملك القوة الكافية وعادة ما تتوزع هذه الدول في تبعيتها بين الدول العظمى والدول الكبرى[1].

المطلب الثالث: التحولات في النظام الدولي

يعتبر التحول في النظام الدولي عبارة عن نهاية لنظام دولي وبداية لتبلور ملامح نظام جديد، حيث تحدث تغيرات جذرية في عناصر النظام، ويمكن اعتبار النظام الدولي الذي نشأ منذ نهاية الحرب الباردة بوصفه نظاما مختلفا عن النظام الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، وقد حدثت تحولات النظام بشكل سلمي عكس معظم التغيرات الجذرية التي حدثت في أعقاب حروب وصراعات مسلحة[2]، وهناك عدد من المؤشرات على تلك التحولات في النظام الدولي

[1] **المرجع نفسه.**

[2] لخميسي شيبي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية-فترة ما بعد الحرب الباردة (1991 – 2008)، **رسالة ماجستير غير منشورة**، القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، 2008-2009، ص.12.

وهي انهيار الكتلة الشرقية، تفكك الاتحاد السوفييتي وانهيار حلف وارسو مما أدى إلى نهاية الصراع بين القوتين الرئيسيتين وتربع الولايات المتحدة الأمريكية على هرم النظام الدولي وهيمنتها على القرار الدولي، هذا النظام الذي تميز بالأحادية القطبية في ظل عدم قدرة الاتحاد الأوروبي، الصين واليابان وغيرهم من الدول على امتلاك الاستراتيجية العالمية[1]، وعليه تتحدد التحولات في بنية النظام الدولي بصفة عامة بتوزيع القدرات بين أطرافه، مما قد يمنح أهمية خاصة لوحدات داخل النظام دون غيرها باعتبارها أهم الأطراف المحركة لسلوك الآخرين[2].

المطلب الرابع: سمات النظام الدولي الجديد

لقد أدى تفكك الاتحاد السوفيتي إلى إحداث تغييرات كبيرة في العلاقات الدولية، حيث كانت عميقة بسبب التحولات التي طالت مختلف البنى السياسة والجيوسياسية للنظام الدولي قيد التشكل، حيث لم يعد قائما على التوازن الثنائي، بل أصبح يتجه نحو تشكل نظام دولي جديد مغاير لنظام الحرب الباردة في بنيته الجيو–سياسية وفي تفاعلاته الجيو–اقتصادية ووحداته السياسة وتحالفاته العسكرية وقضاياه الأمنية[3]، مهد تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار المعسكر الشرقي لولادة نظام دولي جديد انفردت فيه الولايات المتحدة بالقيادة وزعامة العالم، مع عجز بعض القوى الصاعدة ودول العالم الثالث عن تطوير فكرة عدم الانحياز وتقديمها خيارا منافسا قادرا على استثمار تركة المعسكر المنهار في سبيل بروز قطب عالمي موازي للقطب

[1] **المرجع نفسه**، ص.12.

[2] حذفاني نجيم، العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون –فترة ما بعد الحرب الباردة–، جامعة الجزائر 03، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، 2011، ص.19.

[3] لزهر وناسي، التفاعلات الاستراتيجية في آسيا الوسطى دراسة في العلاقات بين مثلث القوة الولايات المتحدة الأمريكية–الصين–روسيا، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014، ص.109.

الليبرالي[1]، حيث شهد العالم تحولات جذرية وعميقة في النظام السياسي العالمي ولم يسبق للعالم المعاصر أن عايش مثل هذا الزخم من التحولات وهذا القدر من تداخل وتشابك قوى التغيير التي أخذت تؤسس لما يعرف بالنظام الدولي الجديد، وتميزت معظم التحولات السياسية والفكرية التي شهدها العالم مؤخرا بأنها كانت ضخمة، فاصلة وتأسيسية، إضافة أنها جاءت متدفقة، سريعة وفجائية[2]، ومن أهم ميزات النظام الدولي الراهن ما يلي[3]:

- قام النظام على معطيات الثورة الصناعية الثالثة التي تعتمد على حدوث طفرة هائلة في مجال المعلومات والتدفق اللانهائي للمعرفة بشتى أنواعها، مما جعله يحمل اتجاها قويا إلى التقليل من انتشار القوة حيث أصبحت محصورة في دولة مركزية كبرى، لا تحتاج إلى شركاء في نفس درجة القوة بل إلى متعاونين أو تابعين.

- زيادة النزعة العسكرية الأمريكية والترويج المكثف لبعض القيم والاتجاهات السياسية كالديمقراطية، العولمة وحقوق الإنسان واستخدامها كأوراق ضغط على باقي الدول.

- انطلاق ثورة في مجال الاتصالات حولت العالم إلى قرية عالمية، وأعادت صياغة المفاهيم السائدة في حقل العلاقات الدولية مثل سيادة الدولة.

---

[1] **النظام الدولي**، موقع الجزيرة، 2015، على الرابط: https://bit.ly/3rdgmc3، تاريخ التصفح: 09 أفريل 2022، على الساعة: 12:10.

[2] فيصل براء المرعشي، **النظام الدولي**، مرجع سابق.

[3] عمار علي حسن، **النظام الدولي: سمات وقسمات**، موقع العربية، على الرابط: https://bit.ly/3v8ZBzI، تاريخ التصفح: 09 أفريل 2022، على الساعة: 12:50.

– ظهور التكتلات الاقتصادية الدولية الكبرى مثل: المنظمة العالمية للتجارة، الاتحاد الأوروبي، منظمة شمال أمريكا والآسيان وتكتل البريكس.

–تهميش دول العالم الثالث بفعل تمكن الثورة الصناعية في الغرب من إيجاد بدائل لبعض المواد الأولية التي تنتجها الدول النامية، والقضاء على التجارب الصناعية الوليدة أو الآخذة في النمو.

– تراجع دور المنظمات الدولية الكبرى وفي مقدمتها الأمم المتحدة، التي ضعفت جمعيتها العامة لحساب مجلس الأمن، وضعف هو أيضا بدوره لحساب الولايات المتحدة الأميركية.

يعتبر مفهوم النظام العالمي الجديد غامضا في الأصل وهو أوسع بكثير مما يوحى به في الواقع، ويقصد بذلك الشرعية والاستقرار والإجماع على المستوى العالمي، وينشأ النظام العالمي الجديد إذا تمت ترجمة القوة المستقرة إلى شرعية، وإذا توافر الحد الأدنى من الإجماع على القيم المشتركة[1].

المطلب الخامس: أثر جائحة كورونا على النظام الدولي

شكلت جائحة فيروس كورونا أزمة فجائية في النظام الدولي نتيجة انتشاره الواسع انطلاقا من الصين إلى معظم الدول وأفرز هذا الوضع حالة لم يشهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية نظرا لتداعياتها على الاستقرار العالمي، وأدى الإغلاق شبه التام جراء فرض الحجر

[1] زبجنيو بريجنسكي، محددات النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، ص.142.

الصحي وحالة الطوارئ إلى حدوث ارتباك كبير كان لها تأثير واضح على العلاقات الدولية، كما أفرزت الأزمة في بداياتها ضعفا على مستوى العمل المشترك، ودور التحالفات والمؤسسات الإقليمية والعالمية التي ثبت فشلها في مواجهة هذه الأزمة الصحية العالمية [1]، إن التعامل مع الأوبئة والأمراض المعدية على أنها أزمات دولية قد تحمل في طياتها مدى التأثير في شكل السياسات الداخلية والخارجية للدول، وعادة ما كان يجري التنظير للأوبئة في إطار المسائل العابرة للحدود القومية التي فرضتها العولمة الاقتصادية، وتدرجها ضمن التهديدات الأمنية والبيولوجية ولم يتنبأ بالتأثير المباشر لتلك الأوبئة في السياسة الدولية، لقد ركز حقل العلاقات الدولية في تفسير التغير في النظام الدولي على تحليل تقليدي يتمثل في أسباب الحرب والسلم[2]، كما يشكل تقدير تداعيات جائحة فيروس كورونا على النظام الدولي من خلال إمكانية حدوث تعديلات في توزيعات القوة العالمية أو طرح الافتراضات بإمكانية المواجهة بين القوى الكبرى في النظام الدولي وأثر ذلك على الأمن والسلم الدوليين[3]، واختلف العديد من الباحثين المختصين في حقل العلاقات الدولية في تأثير جائحة كورونا على إحداث تغيير في النظام الدولي، فاعتبر "جوزيف ناي" " Joseph Nye " أن التغييرات التي حدثت في النظام الدولي سابقا كانت نتيجة الحروب وليس نتيجة الأوبئة، كما رأى "وليد عبد الحي" أن الجائحة أثرت

[1] نورة الحفيان وسلطانة أدمين، أزمة كورونا والنظام الدولي: الانعكاسات والسيناريوهات، **مجلة دراسات سياسية**، المعهد المصري للدراسات، 2020، ص.01.

[2] أحمد قاسم حسين، النظام الدولي وجائحة كورونا سجال تأثير الأوبئة في العلاقات الدولية، **سياسات عربية**، ع.50، 2021، ص.54.

[3] بونوار بن صايم، أثر جائحة كورونا (كوفيد 19) على الدراسات الأمنية، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، ع.02، 2020، ص.823.

على الاقتصاد والتنمية العالمية وعلى السياسات الداخلية للدول[1]، وأشار أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفرد "ستيفان والت" "Stefan Walt" إلى أن العالم سيشهد تسارعا في انتقال مركز القوة والنفوذ من الغرب إلى دول آسيوية[2]، وعليه فإن الجائحة يمكن أن تحدث بعض التغييرات البسيطة في النظام الدولي لكن دون الإخلال بجوهر بنيته.

ولم يثبت مدى اعتبار جائحة كورونا حدثا تاريخيا مفصليا في مسار النظام الدولي بسبب صعوبة تحديد حجم الآثار الاقتصادية والاجتماعية على القوى الكبرى المتنافسة، ورغم أهمية مؤشر حسن إدارة الأزمة الوبائية من طرف الصين وبعض الدول الآسيوية إلا أنه لم يؤدي إلى تحول جذري للنظام الدولي الحالي[3]، لقد شكلت جائحة كورونا لدى البشرية تجربة مشتركة غير مسبوقة على دول العالم باختلاف أنظمتها ومستوياتها الاقتصادية والعسكرية، ووضعتها أمام اختبار جديد حول علاقة الفرد بالدولة والمجتمع علاقة الدول ببعضها في ظل العولمة، لكن من الواضح أن جائحة كورونا ليست هي السبب الرئيسي الذي سيغير من طبيعة النظام الدولي وتركيبته مستقبلا، بل تعتبر متغيرا وسيطا قد يزيد من سرعة ظهور العوامل المحفزة وينقلها من مرحلة الكمون إلى مرحلة الظهور[4].

---

[1] **المرجع نفسه**، ص. ص، 825.826.

[2] منصور أبو كريم، **هل سيشهد النظام الدولي تحولا بعد انحصار كورونا؟**، موقع الجزيرة، 2020، على الرابط: https://bit.ly/3wqWeW4، تاريخ التصفح: 12 ماي 2022، على الساعة: 20.20.

[3] محمد بلخيرة، تأثير جائحة كورونا على مستقبل النظام الدولي: هل سينتقل مركز القرار الدولي من الغرب إلى الشرق، **مجلة دراسات وأبحاث**، ع04، 2021، ص-ص. 300-301.

[4] أحمد قاسم حسين، **مرجع سابق**، ص.55.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن الدولي (International Security)

يعتبر الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية كونه مرتبطا بأمن كل دولة في النظام الدولي الذي يمثل مجموعة من الوحدات المترابطة والمتفاعلة بينها، فالنسق يتميز بالترابط بين وحداته كما أن التفاعل يتميز بالنمطية بحيث يمكن ملاحظته، تفسيره والتنبؤ به[1].

المطلب الأول: تعريف الأمن الدولي

يتكون مصطلح الأمن الدولي من شقين "الأمن" و"الدولي" فالأمن لغة يعني عدم الخوف، أَمِنَ الرَّجُلُ: اِطْمَأَنَّ وَلَمْ يَخَفْ وأَمِنَ مِنْهُ: سَلِمَ مِنْهُ، نَجا مِنْهُ: أَمِنَ مِنْ شَرِّهِ، وأَمِنَ البَلَدُ: اِطْمَأَنَّ أَهْلُهُ[2]، والدولي نسبة إلى مجموعة من الدول.

يعتبر استخدام ومعنى مصطلح "الأمن الدولي" مصطلحا جديدا نسبيا، لأن "الأمن" كمفهوم وكظاهرة في نهاية الحرب الباردة اتخذت أشكالا ومظاهر أمنية وقواعد جديدة للسياسة الأمنية، فالأمن هو كلمة شائعة الاستخدام فيما يتعلق بمجموعة واسعة من الأنشطة والظروف الشخصية والجماعية، يمكن للمرء أن يميز بين الأمن في الأنشطة اليومية العادية، الأمن

[1] محمد صخري، **قراءة في مفهوم ونظريات الأمن الدولي، دراسة بحثية**، 2018، على الرابط: https://bit.ly/3LPwlHO، تاريخ التصفح: 12 مارس 2021، على الساعة: 20.10.

[2] **تعريف ومعنى أمن في معجم المعاني الجامع معجم عربي–عربي**، على الرابط: https://bit.ly/3Aw24Ih، تاريخ التصفح:12 مارس 2021، على الساعة: 20.30.

الإيجابي ضد الظروف السلبية كالحرب، التلوث، الجريمة وجميع أنواع التهديدات[1]، إن تحديد مفهوم الأمن الدولي لم يتم اعتماده من البداية ولكن ظهر بصفة تدريجية وليس هناك تعريف متفق عليه عالميا[2].

يتكون الأمن الدولي أو الأمن العالمي من مجموعة من التدابير تتخذها الدول والمنظمات الدولية والاقليمية لضمان استمرار الأمن والسلام المتبادل، تشمل تلك التدابير الإجراءات العسكرية والاتفاقات الدبلوماسية مثل المعاهدات والمواثيق، وفي جميع الأحوال يرتبط الأمن الوطني أو القومي بالأمن الدولي[3]، عليه نشأت مادة جديدة في الدراسات الأكاديمية تهتم بالأمن الدولي ظهرت في بداياتها على صورة مجال دراسة منفصل ولكنها صارت مجالا فرعيا من علم العلاقات الدولية لاحقا واحتلت دراسة الأمن الدولي موقع الصدارة في العلاقات الدولية منذ أن ترسخت بهذا المجال بعد منتصف القرن العشرين[4].

تعتبر "مدرسة كوبنهاغن" أول المساهمين في إعادة صياغة مفهوم الأمن وفتح مجالات جديدة للبحث في حقل الدراسات الأمنية، ويعرف "باري بوزان" "Barry Buzan " وهو من رواد هذه المدرسة الأمن على "أنه العمل على التحرر من التهديد" وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن يعبر عن قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على استقلالها وتماسكها الوظيفي ضد

[1] Bertel Heurlin and Kristen sen, **International security**, Danish Institute of International Affairs, Copenhagen, vol02, p.03.

[2] Barry Buzan and Lene Hansen, **The evolution of international security studies**, New York, Cambridge university press, 2009, p.8.

[3] **أمن دولي**، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، على الرابط: https://bit.ly/3GtHVpP، تاريخ التصفح: 12 مارس2021، على الساعة: 12.30.

[4] **المرجع نفسه.**

قوى التغيير المعادية لها، لكن يشمل في أحيان أخرى على جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود[1].

ويمكن حصر القطاعات الخمسة لمفهوم الأمن حسبها فيما يلي[2]:

01-القطاع العسكري: يقصد به الأمن في مفهومه الصلب والذي يشمل التهديدات العسكرية التي تمس جميع مكونات الدولة ومؤسساتها وسلامة مواطنيها؛

02-القطاع السياسي: ويعرف بمدى استقرار أنظمة الحكم ومؤسسات الدولة وشرعيتها وشرعية أيديولوجيتها؛

03-القطاع الاقتصادي: تتدرج فيه الوحدات من الأفراد إلى الدول إلى النظام الاقتصادي العالمي بمختلف معاييره لكن الارتباط الأول هو قدرة الدول على توفير الموارد الطبيعية وقدرتها على تلبية متطلبات سكانها بما يضمن لهم المستوى المعيشي المقبول الذي يجنبهم الوقوع في الفقر والبطالة، أما على المستوى الدولي يرتبط بمدى قدرة الدول على الوصول إلى الأسواق العالمية والتمويلات الضرورية للحصول على مستويات مقبولة من الرفاهية والسلطة في النظام الدولي؛

[1] توفيق بوستي، مدرسة كوبنهاغن نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن، **المعهد المصري للدراسات**، 2019، ص.02.

[2] صباح بالة، **مدرسة كوبنهاغن في تفسير الدراسات الأمنية** ، الموسوعة السياسية، 09 ديسمبر 2020، تاريخ التصفح: 19 نوفمبر 2022، على الساعة: 21:48، متاح على الرابط التالي: https://political-encyclopedia.org/dictionary/مدرسة كوبنهاغن في تفسير الدراسات الأمنية

04-القطاع الاجتماعي: يعتبر المجتمع كيانا قائما وموضوعا متميزا للأمن والأمن المجتمعي واحد من أهم قطاعات برنامج البحث في الدراسات الأمنية ويتمحور حول الهوية التي تمثل الأمة، الاثنية أو الجماعة الدينية وهذا النوع من الأمن متعلق بالهوية والانتماءات الثقافية، الدينية والعرقية؛

05-القطاع البيئي: يهتم بالحفاظ على المحيط والمجال البيئي المحلي والعالمي وحماية البيئة من الممارسات البشرية المتسببة في العديد من ظواهر التدهور الايكولوجي كالاحتباس الحراري، التلوث، الجفاف وغيرها.

المطلب الثاني: الأمن الدولي ومستويات الأمن

إضافة للأمن الدولي هناك مستويات أخرى للأمن ترتبط بينها ارتباطا وثيقا، حيث أن أي تهديد لمستوى معين يعتبر تهديدا للمستويات الأخرى، وأهمها الأمن الداخلي، الأمن الوطني والأمن الإقليمي، وتمثل العلاقة بينها علاقة ترابطية وأي تهديد للمستويات المذكورة هو تهديد بشكل مباشر أو غير مباشر وبدرجات متفاوتة على الأمن الدولي.

1-أمن الفرد والمجتمع (الأمن الداخلي): يعرف الأمن على مستوى ما تحت الدولة بأنه أضيق مفاهيم الأمن وأعقدها فأمن الفرد أصبح تابعا لمفهوم الأمن الإنساني، وذلك نتيجة للعديد من الأسباب منها تغير مصادر التهديد لفترة ما بعد الحرب الباردة الذي كشف عن عمق مشاكل

الأمن الإنساني كالإرهاب الدولي، المخدرات، الجريمة والفقر[1]، كذلك التغير في طبيعة النزاعات الدولية وتزايدها من خلال تراجع النزاعات التماثلية وبروز التهديدات غير التماثلية، وأصبحت النزاعات داخل الدولة أكثر منها بين الدول، لقد أصبح أمن الدولة مهدد بدون تحقيق أمن الفرد وتنمية عوامل رفاهيته، وهو ما تترجمه التشريعات الدولية خاصة الأمم المتحدة والعديد من الاتفاقيات الدولية التي أدانت كل أشكال العنصرية والتميز[2].

2-الأمن الوطني (القومي): يرجح "أموس جوردن" "Amos Jordan" أن ظهور مصطلح "الأمن القومي" في علم السياسة بدأ منذ الحرب العالمية الثانية، أما "جوزيف ناي" "Nye Joseph" و"روبرت كيوهان" "Rebert Keohane" فيعتقدان بأنه نتج بعد الحرب الباردة، والمقصود بالأمن القومي يتمثل في حماية القيم الجوهرية كبقاء الدولة واستمرارها، الاستقلال الوطني، وحدة إقليم الدولة، التطور الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية وغيرها[3].

قدمت دائرة المعارف البريطانية تعريفا للأمن القومي جاء فيه أن " الأمن القومي يعني حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية"، ويعرفه "هنري كسنجر" "Henry Kissinger" بأنه " يعني أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء"[4]، قد يعتبر في

---

[1] حفيظة مكي، دراسة في الأبعاد والمستويات النظريات النقدية الجديدة المفسرة للأمن، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 2019.

[2] **المرجع نفسه.**

[3] **دراسة مقومات ومستويات ونظريات تحليل مفهوم الأمن**، 2021، على الرابط: https://www.amn888.com/about-amn888/ ، تاريخ التصفح: 20 نوفمبر 2022، على الساعة: 12.00.

[4] هايل عبد المولى طشطوش، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص.23.

بعض الحالات أن مفهوم الأمن القومي أشمل من الأمن الوطني وهذا راجع لتعريف كل دولة لأمنها بناء على قوتها ودورها إقليميا وعالميا، فمفهوم الأمن القومي الأمريكي أكثر اتساعا عن مفهومه لدى دول أخرى.

3-الأمن الإقليمي: ويقصد به الاهتمامات الأمنية الأساسية لمجموعة من الدول المرتبطة مع بعضها بشكل وثيق لدرجة أن الأمن الوطني لكل دولة مرتبط بأمن الدول الأخرى[1]، كما يمثل تنظيم مركب من عدد محدود من الدول تجمعهم المصالح المشتركة، تهدف إلى دعم ركائز وأسس الأمن لها، يعتبر هذا المستوى من أهم المستويات التي تطرقت لها مدرسة كوبنهاغن بالدراسة والتحليل وهي المجمعات الأمنية كمقاربة للأمن الإقليمي، فلا يمكن فهم الأمن الدولي بمعزل عن سياقاته وارتباطاته الإقليمية[2]، ولقد تعددت تفسيرات أبعاده بالتركيز على عملية التنسيق العسكري لردع أي تهديد والوصول إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد للتهديدات وطرق مواجهتها، ومنع أي قوة أجنبية من التدخل داخل الإقليم[3].

المطلب الثالث: مهددات الأمن والسلم الدوليين

لا تقتصر تهديدات الأمن والسلم الدوليين في القرن الحادي والعشرين على الحرب والصراعات الدولية بل تشمل أيضا العنف المدني والجريمة المنظمة، الإرهاب وأسلحة الدمار

[1] سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، د.ت، ص.116.

[2] حفيظة مكي، **مرجع سابق**.

[3] سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع.19، 2008، ص.19.

الشامل إضافة للفقر والأوبئة والتلوث البيئي بكل أشكاله، وكلها لها عواقب بعيدة المدى وتعتبر قاتلة أو يمكن أن تعرض البقاء على قيد الحياة للخطر، ويمكن أن تقوض جميعها أسس الدولة باعتبارها العنصر الأساسي للنظام الدولي[1]، كما يمكن تقسيم مهددات الأمن إلى داخلية وخارجية، بالنسبة للداخلية فتتمثل في رفض شعوب الدول المتخلفة أوضاعها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وتأخرها الشاسع عن التطور المتسارع، خاصة مع توفر وسائل الاتصال والتواصل، فبدأت تلجأ إلى العنف محاولة تغيير الأنظمة السياسية فكثرت الاضطرابات الداخلية وازداد العنف في كثير من الدول التي شهدت وتشهد أعمال عنف عرقية، طائفية وانقلابات عسكرية[2]، كل هذه الأحداث زعزعت الأمن الوطني لهذه الدول وجعلتها عرضة لتدخلات أجنبية من طرف قوى إقليمية أو كبرى، وبالتالي تعرض الأمن والسلم الدوليين للخطر والتهديد، أما التحديات الخارجية التي واجهها الأمن الوطني لكثير من الدول فهي تعرضها للاعتداء من طرف جيرانها أو من قبل دولة أقوى منها طمعا بثروة تملكها أو رغبة في السيطرة والتوسع أو خلاف حدودي، فكثرت الحروب بين الدول ولعل غزو العراق في سنة 2001 بذرائع واهية هي دليل على تهديد الأمن الوطني والإقليمي لدول المنطقة[3].

يتطلب الأمن الدولي تحولا في العلاقات الدولية بحيث تضمن كل دولة عدم الاخلال بالسلام ومن حق كل دولة الاستفادة من النظم الأمنية ذات الصلة، وكذلك الالتزامات القانونية

[1] Bertrand Ramcharan, **Un nouveau droit international de la sécurité et de la protection**, Article, sur le lien : https://www.un.org/fr/chronicle/article/un-nouveau-droit-international-de-la-securite-et-de-la-protection , visité le : 19 novembre 2022, A : 19.00H.

[2] هايل عبد المولى طشطوش، **مرجع سابق**، ص.79.

[3] **المرجع نفسه**، ص-ص. 79-80.

لكل دولة بدعم تلك النظم، وشددت الجمعية العامة للأمم المتحدة على أن الأمن القومي والأمن الدولي مترابطان بشكل متزايد، مما يتطلب من الدول أن تتعامل مع الأمن الدولي بطريقة شاملة وتعاونية[1]، كان ينظر إلى مفهوم الأمن الدولي في المقام الأول على أنه مسألة تتعلق بأمن الدولة غير أنه ظهر مفهوم جديد يتمثل في "الأمن الانساني"، مع الاعتراف بأن التهديدات تأتي من الدول ومن الجهات الفاعلة من غير الدول ويمكن تعزيز الأمن الدولي من خلال وضع سياسات تتمثل في الأمن الجماعي وتعديل وتسوية المنازعات ذات الطابع الدولي[2].

وتعتبر أحداث 11 سبتمبر 2001 تحولا واضحا في تغيير مفهوم التهديدات، بحيث تغيرت الاستراتيجية الأمريكية نحو إعطاء أولوية للحرب على الإرهاب، وتبني سياسة الضربات الوقائية تجاه تهديدات المجموعات المسلحة، والعمل على توسيع دائرة الحرب لتشمل دولا مختلفة وتشكيل تحالفات عسكرية، كما أجازت الولايات المتحدة لنفسها بحق استخدام القوة ضد الدول التي تعتبرها دولا مارقة ترعى الإرهاب حسب زعمها، وتهدد السلم الدولي بامتلاكها لأسلحة الدمار الشامل مثل أفغانستان، العراق، إيران وكوريا الشمالية، وقد قادت هذه السياسة إلى ظهور مفهوم جديد للتهديد وأن الأمن لا يكون لكل دولة على حدة، بل يتجاوزه ليفرض مفهوم الأمن الجماعي، كما أن التهديدات قد تكون داخلية أو خارجية[3].

[1] **Bertrand Ramcharan, Un nouveau droit international de la sécurité et de la protection, Ibid.**
[2] **Idem.**
[3] نظام بركات، **تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي**، على الرابط: https://bitly.ws/TTo8 ، تاريخ التصفح: 07 سبتمبر 2023، على الساعة: 22.20.

تمثل التهديدات اللاتماثلية أو كما تعرف أيضا بالتهديدات غير المتكافئة أو غير المتناظرة، وهي عكس مصطلح التهديدات التماثلية والتي تعني الطرح الكلاسيكي للتهديد ذات الطابع العسكري بين الدول، وتكون التهديدات اللاتماثلية بين فاعلين غير متساوين من حيث القوة والتنظيم، ومن أمثلة هذه التهديدات الحرب بين الجماعات الإرهابية أو الانفصالية وعصابات الجريمة المنظمة وبين الدول والأنظمة[1].

يوجد ترابط وثيق بين المحددين الأمني والاقتصادي، فغياب الأمن الاقتصادي يؤدي إلى تهديدات مختلفة للأمن في مختلف مستوياته، ويعبر عن الأمن الاقتصادي بالحاجات المستمرة والتي لا يمكن العيش بدونها فالعناصر المكونة له حق أصيل لكل إنسان، وفي حالة فقدانها أو فقدان أحدها يشعر الإنسان بالخوف وعدم الاستقرار، ومن أهمها الأمن الغذائي والأمن المائي[2].

المطلب الرابع: آليات تحقيق الأمن والسلم الدوليين

طبقا "للإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي"[3] والذي جاء فيه " إذ تذكر أن شعوب الأمم المتحدة قد آلت على نفسها وفقا لما هو معلن في الميثاق أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وتحقيقا لتلك الغاية أن تعيش معا في سلام وحسن جوار، وأن توحد قواها كي تصون

[1] جارش عادل، مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، ع.1، 2017، ص.259،260.

[2] أحمد سمير، **الأمن الاقتصادي**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2012، ص.14.

[3] "**الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي**" تم اعتماده ونشره على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2734 (الدورة 25) المؤرخ في 16 ديسمبر 1970.

السلم والأمن الدوليين وإذ ترى أنه ينبغي تحقيقا لمقاصد الأمم المتحدة ولمبادئها أن تلتزم الدول الأعضاء التزاما دقيقا بجميع أحكام الميثاق عن رغبتها مبادرات جديدة للعمل على تعزيز السلم والأمن ونزع السلاح والتقدم الاقتصادي والاجتماعي للبشرية قاطبة، وعن اقتناعها بمساس الحاجة إلى زيادة فعالية الأمم المتحدة بوصفها أداة لصيانة الأمن والسلم الدوليين"[1]، وطبقا للإعلان فإن الأمن والسلم الدوليين يتحققان وفق احترام النقط التالية[2]:

–تأكيد دور ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه من حيث هي أساس العلاقات بين الدول بصرف النظر عن حجمها، موقعها الجغرافي، مستوى نمائها، نظمها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وتعلن أن خرق تلك المبادئ لا يمكن تبريره أيا كانت الظروف؛

– مبدأ امتناع الدول في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي نحو آخر يتنافى ومقاصد الأمم المتحدة، ومبدأ فض الدول لمنازعاتها الدولية بالوسائل السلمية على وجه آخر لا يعرض السلم والأمن الدوليين ولا العدل للخطر، وواجب عدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم الولاية القومية لدولة ما، وواجب الدول في التعاون بعضها مع بعض، ومبدأ تساوي الشعوب في الحقوق وحقها في تقرير مصيرها بنفسها ومبدأ المساواة المطلقة بين الدول؛ ومبدأ تنفيذ الدول للالتزامات التي تضطلع بها طبقا للميثاق تنفيذا يحدوه حسن النية؛

[1] **الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي**، مكتبة حقوق الانسان، جامعة مينيسوتا، على الرابط: http://hrlibrary.umn.edu/arabic/Strengthening_Security.html، تاريخ التصفح: 18 مارس 2021، على الساعة: 20.00.

[2] **المرجع نفسه.**

-في حالة قيام تعارض بين التزامات أعضاء الأمم المتحدة بمقتضى الميثاق وبين التزاماتها بمقتضى أية وثيقة دولية أخرى، تكون الأرجحية لالتزاماتها طبقا للميثاق؛

-على الدول أن تحترم كل الاحترام سيادة الدول الأخرى وحق الشعوب في تقرير مصائرها بأنفسها دون أي تدخل خارجي أو إكراه أو ضغط، لا سيما إذا كان منطويا على التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، بطريقة ظاهرة أو مستترة، وأن تمتنع عن أية محاولة للنيل كليا أو جزئيا من الوحدة الإقليمية والسلامة الإقليمية لأية دولة أخرى أو بلد آخر[1]؛

-تؤكد أن على كل دولة واجب الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأية دولة أخرى، وأنه لا يجوز إخضاع إقليم أية دولة لاحتلال عسكري ناجم عن استعمال القوة خلافا لأحكام الميثاق ولا اكتساب إقليم أية دولة من قبل دولة أخرى نتيجة للتهديد باستعمال القوة أو استعمالها، ولا الاعتراف بشرعية أي اكتساب إقليمي ناتج عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، وأن من واجب كل دولة الامتناع عن تنظيم أعمال الحرب الأهلية أو الأعمال الإرهابية في دولة أخرى أو التحريض عليها أو المساعدة أو المشاركة فيها؛

-تحث الدول الأعضاء على الاستفادة الكاملة من الوسائل والطرق التي ينص عليها الميثاق لتسوية أي نزاع أو محاولة يكون من شأن استمرارها تعريض صيانة السلم والأمن الدوليين للخطر، وذلك بالوسائل السلمية دون غيرها، وأن تسعى إلى تحسين تطبيق تلك الوسائل

[1] **المرجع نفسه.**

والطرق، ولا سيما المفاوضات، التحقيق، الوساطة، التوفيق، التحكيم، التسوية القضائية واللجوء إلى الوكالات أو الاتفاقات الإقليمية والمساعي الحميدة بما فيها تلك التي يبذلها الأمين العام، أو إلى غير ذلك من الوسائل السلمية التي تختارها، على أن يكون مفهوما أنه ينبغي لمجلس الأمن، عند نظره في أمثال تلك المنازعات أو الحالات أن يدخل في اعتباره أيضا أنه ينبغي، كقاعدة عامة، أن تحال المنازعات القانونية من قبل الأطراف إلى محكمة العدل الدولية وفقا لأحكام النظام الأساسي لتلك المحكمة؛

-على جميع الدول الأعضاء الاستجابة إلى الحاجة الفورية إلى الاتفاق على مبادئ توجيهية لزيادة فعالية عمليات صيانة السلم المتفقة مع الميثاق، الأمر الذي يمكن أن يزيد من فعالية الأمم المتحدة في معالجة الحالات التي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، وعلى أن تساند ما تبذله اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم من جهود للوصول إلى اتفاق على جميع المسائل المتعلقة بتلك العمليات فضلا عن التدابير المتصلة بتمويلها على نحو مناسب عادل[1]؛

- اتخاذ تدابير فعالة ديناميكية مرنة، وفقا للميثاق، لمنع وإزالة التهديدات الموجهة إلى السلم ولقمع أعمال العدوان أو غيرها من انتهاكات السلم، وبالحاجة خاصة إلى اتخاذ تدابير لبناء السلم والأمن الدوليين وصيانتهما وإعادتهما؛

- اتخاذ مجلس الأمن الخطوات لتسهيل عقد الاتفاقات المشار إليها في المادة 43 من الميثاق لاستكمال قدرته على اتخاذ التدابير القهرية وفقا لنص الفصل السابع من الميثاق؛- وتوصي

[1] **المرجع نفسه.**

بأن يقوم مجلس الأمن، وفقا للمادة 29 من الميثاق، متى كان ذلك مناسبا وضروريا، بالنظر في مدى استصواب إنشاء هيئات فرعية تعنى بحالات خاصة ويشترك فيها الأطراف ذوو الشأن حين تبرر ذلك الظروف، وذلك لمساعدة المجلس في أداء وظائفه المحددة في الميثاق؛

– وجوب مساهمة جميع الدول في الجهود المبذولة لكفالة السلم والأمن لجميع الأمم ولإقامة نظام فعال للأمن الجماعي العالمي وفقا للميثاق وبدون أحلاف عسكرية؛

– دعوة الدول الأعضاء إلى بذل قصار جهدها لتعزيز سلطة وفعالية مجلس الأمن وقراراته بجميع الوسائل الممكنة؛

– الطلب من مجلس الأمن بما فيه الأعضاء الدائمون، مضاعفة جهوده للاضطلاع وفقا للميثاق بمسئوليته الرئيسية في صيانة السلم والأمن الدوليين؛

– وجوب مساندة الدول الأعضاء مجهودات اللجنة الخاصة المعنية بمسألة تعريف العدوان، حتى تختتم أعمالها بنجاح وتصل بذلك إلى تعريف العدوان في أقرب وقت ممكن؛

– حث جميع الدول الأعضاء على أن تنفذ قرارات مجلس الأمن وفقا لالتزاماتها بمقتضى المادة 25 من الميثاق، وأن تحترم قرارات هيئات الأمم المتحدة المسئولة عن صيانة السلم والأمن الدوليين وتسوية المنازعات تسوية سلمية؛

-حث الدول الأعضاء على أن تؤكد من جديد عزمها على أن تحترم بموجب القانون الدولي احتراما تاما، وفقا للأحكام المتصلة بذلك من الميثاق وعلى أن تواصل وتضاعف جهودها في سبيل الإنماء التدريجي للقانون الدولي وتدوينه؛

-الطلب من جميع الدول أن تمتنع عن إتيان أي عمل قسري أو غيره يحرم الشعوب، وبخاصة ذلك التي تزال خاضعة للحكم الاستعماري أو لغيره من أشكال السيطرة الخارجية، من حقها غير القابل للتصرف في تقرير مصيرها وفي الحرية والاستقلال، وأن تمتنع عن اتخاذ التدابير العسكرية والقمعية الرامية إلى منع نيل جميع الشعوب غير المستقلة استقلالها وفقا للميثاق[1]؛

-تأكيد الاعتقاد بوجود صلة وثيقة فيما بين تعزيز الأمن الدولي ونزع السلاح والإنماء الاقتصادي للدول، بحيث أن كل تقدم يحرز في سبيل بلوغ أحد هذه الأهداف يشكل تقدما في سبيل بلوغها جميعا؛

- حث جميع الدول خاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، على بذل جهود عاجلة متضافرة، في إطار عقد نزع السلاح وبوسائل أخرى، لوقف سباق التسلح النووي والتقليدي وعكس اتجاهه ولإزالة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل، ولعقد معاهدة لنزع السلاح العام الشامل في ظل مراقبة دولية فعالة، وكذلك لتأمين إتاحة فوائد تقنيات استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية لجميع الدول، وذلك إلى أقصى حد ممكن وبدون تمييز؛

[1] **المرجع نفسه.**

– تقريب وإزالة الهوة الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان المتنامية في أقرب وقت ممكن، وهو أمر يرتبط ارتباطا جوهريا وثيقا بتعزيز أمن جميع الدول وإقامة سلم دولي دائم؛

– ضرورة الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والممارسة التامة لها؛

– الاقتناع بأن تحقيق العالمية في عضوية الأمم المتحدة من شأنه أن يزيد من فعاليتها في تعزيز السلم والأمن الدوليين؛

– تشجيع التعاون الدولي بما في ذلك التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والثنائي بين الدول، طبقا لأحكام الميثاق وعلى أساس مبدأ التساوي في الحقوق والاحترام التام لسيادة الدول واستقلالها يمكن أن يسهم في تعزيز الأمن الدولي؛

– الترحيب بقرار مجلس الأمن عقد اجتماعات دورية وفقا للفقرة 02 من المادة 28 من الميثاق، وتعرب عن أملها في أن تساهم تلك الاجتماعات مساهمة هامة في تعزيز الأمن الدولي؛

–التأكيد على ضرورة قيام الأمم المتحدة ببذل جهود متواصلة لتعزيز السلم والأمن الدوليين[1].

[1] **المرجع نفسه.**

المبحث الثالث: مفهوم الصعود الصيني (The Rise of China)

أصبح الحديث عن الصعود الصيني موضوعا بالغ الأهمية في الدراسات الأكاديمية لما تميز به من سرعة وتميز، وعليه سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى تعريف الصعود الصيني، العوامل المساعدة والمعيقة له، وكذلك أهمية مشروع الطريق والحزام في تعزيز قوة ودور الصين إقليميا ودوليا.

المطلب الأول: تعريف الصعود الصيني

تحولت الصين إلى قوة اقتصادية متفوقة على الدول الآسيوية الأخرى حيث أنها تمكنت من خلال النمو الاقتصادي السريع أن تحقق صعودا سريعا دفع بها إلى مرتبة متقدمة بين أقوى اقتصاديات العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان وألمانيا[1]، إن مفهوم الصعود الصيني مفهوم حديث بدأ تداوله بداية من سنة 2003، حيث أكدت الصين أن صعودها سلمي على أساس أنها تتطور بالاعتماد على قواها الخاصة، وتبنى رئيس جمهورية الصين الشعبية السابق "هو جينتاو" " Hu jintao" (2003-2013) سياسة " الصعود السلمي" أو "التطور السلمي للصين"، وهي السياسة التي تقدم ضمانات للمجتمع الدولي بأن النمو الاقتصادي والعسكري للصين لن يؤثر على الأمن والسلام العالمي، وعملت الصين على تجنب المواجهات الدولية غير الضرورية وتعزز دور القوة الناعمة، تبنت الصين هذه السياسة في سياق دولي عاصف خاصة ما عرف بالحرب على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، كان ينبغي عليها

[1] نافع إبراهيم، **الصين معجزة نهاية القرن العشرين**، مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 1999، ص. 27.

الابتعاد فيه عن أي احتكاك أو مواجهة مع الولايات المتحدة، وكان من أوائل الذين صاغوا هذه السياسة عام 2003 الاستراتيجي الصيني "زينغ بيجيان" "Zheng Bejian"[1].

الفرع الأول: التعريف اللغوي

أولا–اللغة العربية: صعود الجبل: طلوعه، ارتقاؤه، تسلقه، الصعود: الارتقاء والعلو[2].

وفي تعريف آخر تصاعد يتصاعد، تصاعدا، فهو متصاعِد، تصاعد الدخان ونحوه: ذهب إلى أعلى، ارتفع، أو تزايد في الارتفاع[3].

ثانيا–اللغة الإنجليزية: تعني ارتفاع "Rising"، كان التعبير الذي تم استخدامه هو بمعنى "ظهور"، كما يوجد مصطلح "Emergence" أي "نهوض" أو "بزوغ"، ويعتقد أن معنى الكلمتين في اللغة الانجليزية يختلف اختلافا كبيرا عن معناهما في اللغة الصينية، فكلمة ظهور تعني من ناحية الجغرافية السياسية، ظهورا " Emergence" مفاجئا لجبل شاهق على أرض مستوية، إذ تسمى هذه الظاهرة أيضا ظهورا، لذلك الاستعمال اللغوي لكلمة "Emergence" يمكن أن يعبر عن النمو السريع لقوة ما خلال فترة قصيرة[4].

---

[1] يوسف موسى، **لماذا سيعيش العالم قرنا آخر من الهيمنة الأمريكية؟** ،2020، على الرابط: https://www.sasapost.com/unrivaled-us-the-world-sole-superpower/، تاريخ التصفح 05 نوفمبر 2022، على الساعة 16.00.

[2] تعريف ومعنى صعود، **قاموس المعاني الجامع**، قاموس عربي–عربي، على الرابط: https://bit.ly/3AymXCH، تاريخ التصفح: 05 نوفمبر 2022، على الساعة: 16.30.

[3] تعريف ومعنى تصاعد، **معجم الوجيز**، قاموس عربي–عربي، على الرابط: https://bit.ly/3AyiuzY، تاريخ التصفح: 05 نوفمبر 2022، على الساعة: 16.40.

[4] حكمات العبد الرحمن، الصعود السلمي للصين، **مجلة سياسات عربية**، ع.14، 2015، ص.59.

ثالثا–اللغة الفرنسية: تؤدي المعنى نفسه حيث يعني المصطلح "Emergence" ظهورا مفاجئا لفكرة أو ظاهرة ما اقتصادية، اجتماعية أو سياسية، وهو ظهور واقع جديد، من جهة أخرى يعد تعبير"الصعود" "La montée" الأكثر استعمالا بين أغلب المفكرين والمؤرخين الفرنسيين المهتمين بالتاريخ والدراسات الصينية، ويمكن أن نذكر في هذا المجال عالم الصينيات الفرنسي" آلان رو" "Alain Rowe " الذي استعمل تعبير" الصعود السلمي للصين" "La montée pacifique de la Chine"[1].

رابعا–اللغة الصينية: "الصعود الصيني" "中国崛起"، وتبعا للمفكر" زينغ بيجيان" " Zheng Bejian " يشير إلى أن التعبير المستخدم مرادف لمعنى" التطور السلمي" أو طريق التطور الذي يؤدي إلى الصعود السلمي[2].

ثانيا: التعريف الموضوعي

يشير صعود الصين إلى النمو السريع لجمهورية الصين الشعبية في جميع المجالات الاقتصادية، السياسية، العسكرية، العلمية والتكنولوجية منذ الإصلاح والانفتاح في عام 1978، وينظر إلى الصين على أنها قوة عظمى محتملة، وباعتبارها واحدة من أسرع الدول نموا، تلعب الصين دورا هاما في الشؤون الدولية وتشغل مقعدا بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة[3]، كما يعرف الصعود الصيني على أنه ظهور وبروز الصين كقوة إقليمية

[1] **المرجع نفسه**، ص.59.

[2] **المرجع نفسه**، ص.59.

[3] **الصعود الصيني**، صفحة ويكيبيديا، على الرابط: https://bit.ly/3ViWIYy، تاريخ التصفح: 21 نوفمبر2022، على الساعة: 21.00.

ودولية جديدة في النظام الدولي، اتسم بالنمو الاقتصادي السريع، الكبير والمستمر، والانتقال من دائرة الدول المتخلفة إلى مجموعة الدول المصنعة والمتقدمة اقتصاديا، تكنولوجيا وعسكريا.

تم استخدام مصطلح "الصعود السلمي" سنة 2004 من قبل الرئيس الصيني السابق "هو جينتاو" "Hu jintao"، مقترحا أن يكون المفهوم مكونا رسميا لسياسة الصين الخارجية، حيث اقترح أن يتضمن الصعود السلمي الإشارة إلى خمسة عناصر رئيسية هي[1]:

01-استفادة الصين من السلام العالمي لتعزيز التنمية الداخلية، والعمل على تحصين السلام العالمي من خلال ما تحققه من تنمية؛

02-الاعتماد على قدرات الصين الذاتية وبذل الجهد من أجل تحقيق التنمية؛

03-الاستمرار في سياسة الانفتاح من خلال تعزيز التجارة الدولية والتبادل التجاري؛

04-أثناء السعي لتحقيق هذا الهدف، لن يتم الوقوف بطريق أي دولة أو تعريض أي دولة أخرى للخطر كما لن ينجز على حساب أي أمة؛

05-الأخذ بعين الاعتبار أن تحقيق مشروع "الصعود السلمي" سيتطلب أجيالا متعددة وسنين عديدة.

إن طرح هذا المفهوم كان من ضمن أهدافه هو طمأنة الولايات المتحدة من سلامة الصعود الصيني، كي لا تقع في مصيدة التنظير الأمريكي وتصبح الخطر الأول وتحل مكان الاتحاد السوفياتي، فالصين غير قادرة على تحمل عبء المواجهة انطلاقا من توصيف يضعها

[1] باكير علي حسين، مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية، تقارير مركز الجزيرة، **مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة، 2011، ص.01.

في هذا الموقع، وهي تحرص إلى التطلع نحو بناء دولة أفضل لا إلى دور أفضل[1]، وتجنبا للعزلة الدولية عملت إلى تبني مفهوم التطور السلمي خلال نظام "هو جينتاو" لتفادي نظرية التهديد الصيني التي نشأت من القوة الاقتصادية والعسكرية المتنامية للصين ونفوذها، ظهرت دراسة الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة ، ويرجع الفضل في ذلك جزئيا إلى أهمية التواصل الفعال من خلال التعامل مع الرأي العام العالمي في جميع أنحاء العالم، باعتباره أمر بالغ الأهمية في العلاقات الدولية المعاصرة خاصة مع ظهور العولمة وتقدم تكنولوجيا المعلومات، كما تبنت الصين الدبلوماسية باعتبارها جوهر سياستها الخارجية لإدارة صورتها العامة بشكل جدي مع بداية القرن الواحد والعشرين[2]، بقي مفهوم" الصعود الصيني" مثيرا للجدل أيا كان التعبير المستخدم لتوصيف قوة الصين الحالية، ظهورا أو صعودا أو نموا أو تطورا، فالنتيجة واحدة ظهور قوة عالمية جديدة حققت نموا اقتصاديا كبيرا جعلها تبحث عن مكانة لها على المستوى العالمي[3].

أعلنت الصين في مناسبات عديدة للعالم أن صعودها سلمي، وأصدر مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة "الكتاب الأبيض" حول التنمية السلمية في الصين في 06 سبتمبر 2011،

[1] إبراهيم حردان مطر، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الصعود الصيني، **مجلة الحكمة**، العراق، 2013، ع.58، ص.25.

[2] Kim Yunhee, China's public diplomacy towards Africa, **PhD Thesis** , School of Government and International Affairs University of Durham, 2017, P.01.

[3] باكير علي حسين، **مرجع سابق**، ص.02.

حيث ربطت في بابه الثالث "السياسة الخارجية الصينية للتنمية السلمية" بين سياستها الخارجية وبين صعودها السلمي[1]، مؤكدة على خمسة عناصر أساسية[2]:

01-دعم إنشاء عالم متناغم؛

02-إتباع سياسة خارجية سلمية مستقلة؛

03-تعزيز مفهوم الأمن الجديد القائم على المنفعة المتبادلة والثقة والتنسيق؛

04-الارتقاء الفعال للمسؤولية الدولية؛

05-تعزيز سياسة حسن الجوار والتعاون الإقليمي.

وتعد هذه الوثيقة دليلا للسياسة الصينية وإعلانا رسميا موجها للعالم على أن سياسة الصعود السلمي أصبحت جزءا أساسيا من سياسة الصين الخارجية توجهها بما يخدم الاستراتيجية الكبرى للدولة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

المطلب الثاني: مقومات الصعود الصيني

هناك مجموعة من العناصر والأبعاد التي يجب توافرها في أي دولة حتى نستطيع أن نطلق عليها قوة كبرى أو قوة عظمى يرى "هانز مورقانثو" "Hans Morgenthau" مفكر العلاقات

[1] **الكتاب الأبيض حول التنمية السلمية في الصين**،2011، صفحة وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، على الرابط: https://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/201109/t20110930_9597211 ، تاريخ التصفح: 21 نوفمبر 2022، على الساعة: 21.10.

[2] علي حسين محمود باكير، مستقبل الصين في النظام العالمي دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة، **أطروحة دكتوراه**، جامعة بيروت العربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016، ص. ص، 46.45.

الدولية أن القوة الشاملة للدولة يعبر عنها من خلال تسعة عناصر هي[1]: العامل الجغرافي، الموارد الطبيعية، الطاقة الصناعية، الاستعداد العسكري، السكان، الشخصية القومية، نوعية الحكم، الروح المعنوية، نوعية الدبلوماسية، وعليه وطبقا لعناصر القوة يمكن تصنيف دول العالم إلى ستة فئات[2]:

- قوى عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية؛
- قوى صاعدة مثل الصين، روسيا، الهند، البرازيل واليابان؛
- قوى ثانوية مثل فرنسا والمملكة المتحدة؛
- قوى متوسطة مثل كند، أستراليا وأغلبية الدول الأوربية؛
- قوى زائرة مثل دول الخليج العربي؛
- قوى صغيرة.

ويتم هذا التصنيف طبقا لمحددات تتمثل في القوة الاقتصادية، العسكرية والتكنولوجية، وامتلاك الدولة قوة نووية، وكذلك القدرات البشرية والعلمية للدولة وثرواتها الطبيعية والمعدنية، فمن الناحية العسكرية يعتبر النظام الدولي أحادي القطبية تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الناحية الاقتصادية فالنظام الدولي يعتبر متعدد الأقطاب إلى فبالإضافة للولايات المتحدة الأمريكية فإننا نجد دول صاعدة بقوة كالصين والهند، إضافة للدول ذات

[1] عبد اللطيف مشرف، **القوة بين مفهومها وأشكالها في علم السياسة المعاصرة**، على الرابط: www.noonpost.org/content/23101 ، تاريخ التصفح: 15 مارس 2021، على الساعة: 21.00.

[2] محمود خليفة ومحمد جودة، أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته 1991-2010، الدراسات البحثية، ألمانيا: **المركز الديمقراطي العربي**، 2014. ص.05.

القدرات العسكرية النووية وهى الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، فرنسا، بريطانيا، إسرائيل، الهند، باكستان وكوريا الشمالية ، فلن تستطيع الدولة أن تكون قوة عظمى أو صاعدة بدون قدرات نووية عسكرية[1].

ويلاحظ صعود وبروز الدور الصيني على الساحة الدولية بشكل بارز، إن الحديث عن صعود الصين في النظام الدولي لا يأتي من فراغ فالصين استطاعت خلال العقدين الأخيرين أن تضع أقدامها بين القوى الكبرى وحققت العديد من الإنجازات والطموحات وفي هذا السياق فإنه يمكن أن نشير إلى مجموعة من العوامل، الأسباب والمقومات التي ساعدت في بروز الصين على الساحتين الإقليمية والدولية.

الفرع الأول: المقومات السياسية

استقلت جمهورية الصين الشعبية في 01 أكتوبر 1949 عن الاحتلال الياباني، وتعد العوامل السياسية من أهم الأسباب التي دفعت بالصين إلى النجاح والتطور والوصول إلى مصاف الدول الكبرى في العالم، ويمكن تقسيمها إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية.

أولا: العوامل الداخلية

إن للعامل السياسي دور مهم في توجيه مكونات القوى الأخرى، فلولا الإرادة السياسية للدول لما وجد التنافس على المكانة الأفضل، فالصين من الدول التي تتمتع بقوة النظام

[1] **المرجع نفسه**، ص.05.

السياسي جاءت من قلب الحضارة الصينية حيث تفاعلت عدة عوامل في تشكيله وتكوينه وتشترك ثلاث عناصر رئيسة في صياغتها وهي[1]:

- الثقافة الكونفوشيوسية؛

- الثقافة الماركسية؛

- التوجهات الليبرالية المعاصرة.

هذه العناصر وغيرها حددت طبيعة التوجه السياسي الصيني الذي يقوم على تمجيد القومية والثقافة الصينية، وإضفاء صفة القومية على التوجهات الخارجية الصينية، فالمجتمع الصيني مجتمع أسري، والعلاقات السلطوية داخله صارمة والأخلاق بمبادئها الكونفوشيوسية أقوى من القانون والارتباط بالعمل الإداري في الدولة يجعل الفرد في مكانة أعلى في السلم الاجتماعي، ومن خلال ذلك تتبين الأبعاد التي تنطوي عليها هذه الثقافة ولعل أهم هذه الابعاد[2]:

- اعتبار طاعة السلطان أمرا أخلاقيا والقانون أداة التطور؛

-المرونة وقبول المذهب البراغماتي في التعامل مع معطيات الواقع؛

-أولوية النسق الاجتماعي على النزعة الفردية.

بالنسبة للتقسيم الإداري، يوجد أربعة وثلاثون مقاطعة سياسية وتمثل بكين عاصمة الدولة، كما يوجد في الصين مناطق حكم ذاتي وبلديات ومناطق إدارية خاصة تخضع مباشرة

[1] محمد ياس خضير، الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي، **المجلة السياسية والدولية**، 2014، ع.24، ص.06.

[2] **المرجع نفسه**، ص.06.

للحكومة المركزية، لقد حافظ كل من الحزب الشيوعي والحكومة الرسمية على نفوذهما على هذه المناطق من خلال إنشاء لجان حزبية إقليمية وحكومات إقليمية بيروقراطية تدعم بعضها البعض وتقر شرعيتها، وهناك ما يقرب من ثلاثة آلاف منطقة في الصين تابعة كلها لنظام الحكم الحالي في الصين[1].

تم إنشاء النظام السياسي الحالي في الصين بعد سلسلة من الحروب الأهلية في بداية القرن العشرين، ترأست أسرة "تشينغ" حكومة الصين وعندها توحد الشيوعيون والقوميون في البلاد سنة 1911 لإنشاء حكومة جمهورية مركزية وإنهاء النظام الإمبراطوري، وفي العشرينات اتخذ القوميون إجراءات جذرية لإزالة التأثير السياسي للشيوعيين، لكن في الأربعينيات وبعد حصول الصين على استقلالها من اليابان استعاد الشيوعيون السلطة السياسية بعد سلسلة من النزاعات، توجه القوميون إلى "تايوان" وأسسوا "جمهورية الصين"، وفي بكين أنشأ الحزب الشيوعي نظام الحكم الحالي في الصين، وتم اعتماد اسم "جمهورية الصين الشعبية" للحفاظ على السيطرة السياسية على الحكومة[2]، ويتكون النظام السياسي الصيني من عدة أجهزة ولعل أهمها المكتب السياسي، مجلس النواب، مجلس الدولة ولجنة الشؤون العسكرية (أنظر الشكل رقم01).

[1] **نظام الحكم في الصين: تعرف على الهيكل السياسي للحكم في الصين**، على الرابط: https://bit.ly/3Et0Hex، تاريخ التصفح: 20 مارس 2021، على الساعة: 22.10.

[2] **المرجع نفسه.**

الشكل 01: أجهزة النظام السياسي الصيني

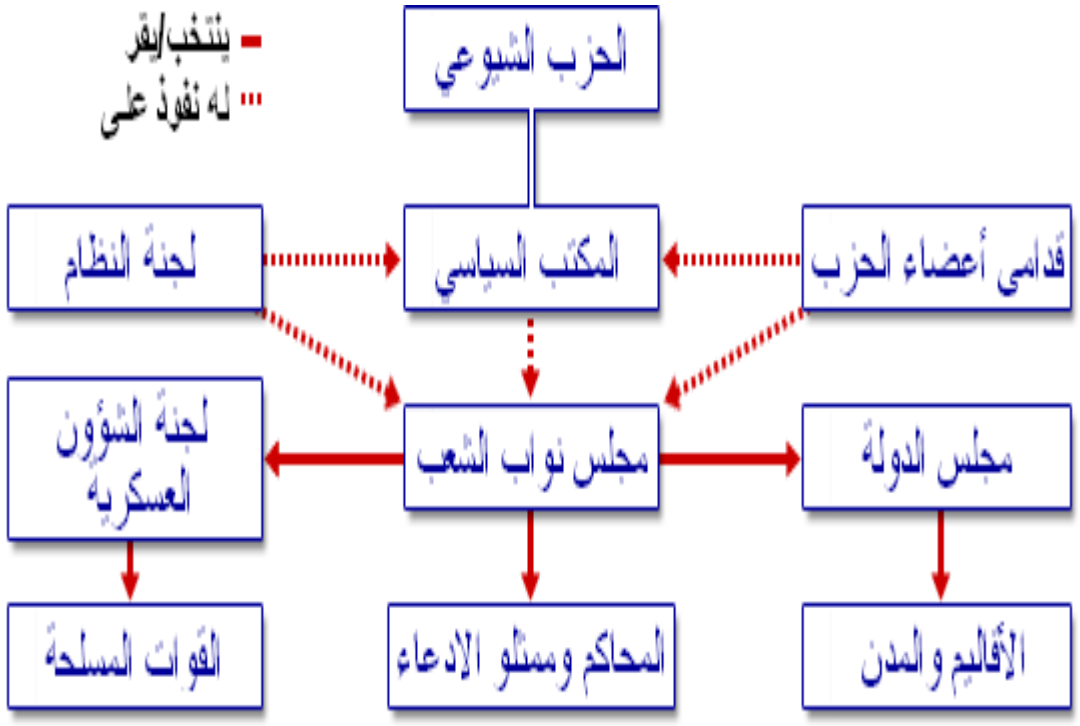

المصدر: https://www.bbc.com/arabic/specials/1733_china_ruled

وقد تعاقب على الصين منذ استقلالها عدة رؤساء مثلت فترات حكمهم مراحل تطور النظامين السياسي والاقتصادي الصيني، وهم على التوالي[1]:

1-"ماوتسي تونج" "Mao Zedong": يعتبر أول رئيس لجمهورية الصين الشعبية سنة 1949، قاد الثورة الثقافية في 1966 من أجل القضاء على البرجوازية ونظام الإقطاع؛

2-"دنج شياو بنج" "Deng Xiaoping": تولى الرئاسة بعد وفاة "ماوتسي تونج" سنة 1976، وإليه ينسب تحديث الصين حيث عمل على تطوير استراتيجية جديدة، ففي المجال السياسي

[1] وئام السيد عثمان، الصراع على قيادة النظام الدولي: الصعود الصيني الأحادي القطبية بعد جائحة كورونا، رؤية مستقبلية، **السياسة الدولية**، ع.222، 2020، ص.30.

حل جيل جديد من المسؤولين الأكثر شبابا وكفاءة، وفي المجال الاقتصادي رفع شعار "أقل مركزية وأكثر ليبرالية" وفي العلاقات الدولية ركز على الاكتفاء الذاتي، الخروج من العزلة والمشاركة في المجتمع الدولي؛

3-"جيانج زيمين" "Jiang Ximin": تولى الرئاسة سنة 1998 وقدم تعريفا جديدا للماركسية من خلال نظرية الممثلين الثلاث وهي نظرية تقوم على مرتكزات ثلاثة وهي: القوى الإنتاجية الأكثر تقدمية؛ القوى الثقافية الأكثر تقدمية؛ والمصالح الأساسية لأكبر عدد من أفراد الشعب، كما تمكنت الصين في عهده من استرجاع السيادة على "هونج كونج" بطريقة سلمية؛

4-"هو جينتاو" "Hu Jintao ": بدأت فترة حكمه سنة 2003 وحرص منذ توليه الحكم على مواجهة معضلة استيعاب القوى الرأسمالية الجديدة في نظام سياسي مركزي يقوم على احتكار الحزب الواحد للسلطة السياسية، وعلى صعيد السياسة الخارجية حرص على الالتزام بقدر كبير من المرونة والواقعية الفعلية في النظام الدولي؛

5-"شي جين بينغ" "Xi Jinping ": وهو الرئيس الحالي، تولى الحكم سنة 2013 وقد منح الأولوية للإصلاحات النظامية والهيكلية في اقتصاد الصين للحفاظ على معدل نمو مستقر، وضمان استقرار الدولة من خلال الحفاظ على مركزية السلطة واشرافه على تطوير القيادات المركزية في لجنة الأمن القومي والمجموعة القيادية المركزية للإصلاح الشامل، وعلى صعيد النظام الدولي عمل على توجيه السياسة الخارجية بهدف تشكيل نظام دولي مغاير للأحادية

القطبية وذلك بتطوير المنظمات المتعددة الأطراف لحل الخلافات والنزاعات بأسلوب سلمي وتعاوني[1].

ثانيا: العوامل الخارجية

كان من نتائج تفكك الاتحاد السوفيتي سنة 1991 فتح آفاق جديدة أمام العديد من القوى كالاتحاد الأوربي، الصين، اليابان والهند لتلعب دور أكثر فاعلية في النظام الدولي الجديد، كما تعتبر الصين ضمن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وعليه تمتلك حق النقد في مختلف القضايا الإقليمية والعالمية، إضافة لرغبة النظام السياسي الصيني في الوصول على الأقل للقيادة الإقليمية، وتتميز الدبلوماسية الصينية بالهدوء والرزانة في تعاملها مع مختلف الأزمات والنزاعات الدولية[2].

تتمتع الصين بخصائص سياسية متنوعة باعتبارها دولة تجمع بين متطلبات القوى الكبرى وملامح دول الجنوب، وذلك يجعل لها مكانة بين القوى الكبرى، وفي نفس الوقت تحظى بثقة أغلب دول الجنوب وتأييدهم ما يفسر حالة التأني التي تنتهجها في مسألة أداء دور فاعل في النظام الدولي، والتي تأتي انسجاما مع إدراكها بأن الصعود السريع سوف يكون مكلفا ماديا، وقد يضر ببعض مصالحها[3]، كذلك التوافق الصيني الروسي قد يقود لحلف استراتيجي يمكنهما ن لعب دور أكبر في السياسة العالمية، كما أن الصين دولة مؤثرة في التعامل الدولي مع

[1] **المرجع نفسه**، ص.30.

[2] باكير علي حسين، **مرجع سابق**، ص.06.

[3] محمد محياوي، تأثير الصعود الصيني على النظام الدولي في ظل الهيمنة الأمريكية، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، ع.02، 2021، ص.466.

البرنامج النووي لكوريا الشمالية، وكذلك بالنسبة لإيران وتمتلك سمعة طيبة لدى دول العالم لكونها قوة غير استعمارية ولتعاملها بمبدأ المصالح المتبادلة[1].

الفرع الثاني: المقومات الطبيعية

تعتبر الصين ثالث دولة في العالم من حيث المساحة حيث تبلغ 9,6 مليون كلم²، بعد روسيا وكندا، أي ما يمثل واحد على خمسة عشر من إجمالي المساحة البرية للكرة الأرضية، ويمثل ربع مساحة آسيا، وتقع شرق آسيا بين سيبيريا وجنوب شرق آسيا، وتبلغ حدودها البرية 2000 كلم وطول سواحلها البحرية 18000 كلم، وتزخر بالعديد من المقومات الاقتصادية منها الطبيعية ومنها البشرية، بالإضافة إلى بنيتها التحتية التي تشكل دعامة أساسية لتنمية الاقتصاد الصيني[2]، وتمثل التلال، الجبال والهضاب العالية مساحة واسعة، تتدفق معظم الأنهار والوديان من الغرب إلى الشرق عبر الجبال والسهول، أهمها هما "النهر الأصفر" و"نهر اليانغتسي"، وقد ساهمت هذه الأنهار في استمرار أطول فترة للحضارة في تاريخ العالم[3]، ولها حدود مع عدد كبير من الدول هي كوريا الشمالية في الشرق، فيتنام، لاوس وبورما في الجنوب، الهند، نيبال، باكستان وأفغانستان في الجنوب الغربي والغرب، ومنغوليا وروسيا في الشمال، اليابان في الشرق، الفلبين، ماليزيا، إندونيسيا في الجنوب الشرقي والجنوب،[4]، تعتبر الصين دولة غنية بالموارد الأرضية وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية 951 ألف كيلومتر مربع وتشكل 10% من

---

[1] باكير علي حسين، **مرجع سابق**، ص.06.

[2] كمال بايزيد وناجم زينب، الصعود الاقتصادي الصيني والهندي كمرحلة لاستشراف نظام اقتصادي جديد، **مجلة نور للدراسات الاقتصادية**، ع.02، 2016، ص-ص. 20-21.

[3] Tong Chen, The Rise of Rimland China: A Geopolitical and Geostrategic Interpretation**, PhD thesis**, Department of Politics and International Relations, The University of Reading, 2008, p.22.

[4] شيوي غوانغ، **جغرافيا الصين**، تر: محمد أبو جراد، بكين: دار النشر باللغات الأجنبية، ط.1، 1987، ص.02.

إجمالي مساحة البلاد وتحتل المرتبة السادسة عالميا في موارد المياه، كما يوجد بها كافة المعادن منها 135 معدنا تم تأكيد احتياطاتها وأكثر من 20 معدنا يحتل المراكز المتقدمة، وبذلك تعتبر من الدول القليلة في العالم التي تتوفر فيها احتياطيات الموارد المعدنية وتتكامل أنواع المعادن، وتوجد في البحار الصينية عشرون موردا من أهمها النفط، الغاز الطبيعي، الحديد والنحاس[1].

الفرع الثالث: المقومات الاقتصادية

ينص الدستور الصيني على النظام الاشتراكي، لكن في حقيقة الأمر فإن النظام الاقتصادي يتجه بشكل متزايد نحو الرأسمالية واقتصاد السوق[2]، إن تجنب الصين مسار الخوصصة الفورية أو علاج الصدمة الذي فرضه صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على روسيا ودول شرق أوربا في التسعينات من القرن العشرين، مكنها من تجنب وتفادي الكوارث الاقتصادية التي حلت بها، حيث اتخذت مسارها الخاص بتبني سياسة الاشتراكية أو الخوصصة بمميزات صينية من إنشاء اقتصاد سوق بإدارة الدولة حيث نجحت بتحقيق نسب نمو اقتصادية عالية وصلت إلى 10% سنويا[3]، يعتبر الاقتصاد العمود الفقري للدول لهذا عمدت الصين منذ 1950 إلى إنشاء وتشييد البنية التحتية للاقتصاد وقد جاءت انطلاقتها

[1] الموارد الطبيعية، **جريدة News الصينية**، 26 جوان 2009، على الرابط: http://arabic.news.cn/aboutchina/2009-06/26/c_136087.htm، تاريخ التصفح: 15 جوان 2021، على الساعة: 17.30.

[2] فولفاجانج هيرن، **التحدي الصيني أثر الصعود الصيني في حياتنا**، تر: محمد رمضان حسين، الرياض: كتاب العربية 14، ط1، 2011، ص.63.

[3] ديفيد هارفي، **موجز تاريخ اللبرالية الجديدة**، تر: مجاب الإمام، العبيكان، د.س، ص.202.

الاقتصادية منذ بداية ثمانينات القرن الماضي، فقد حققت معدلات مرتفعة لنمو الناتج المحلي الإجمالي مما جعلها تحتل المرتبة الأولى عالميا ويتميز الاقتصاد الصيني بما يلي[1]:

- تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي؛

- يتميز النظام الاقتصادي الصيني بالتنوع مما يتيح فرص كبيرة للاستغلال البشري؛

- تزخر بثروات معدنية وطاقوية حيوية، إذ تحتل المرتبة الأولى عالميا في إنتاج الفحم والزنك، وتحتل المرتبة الثانية عالميا في إنتاج الكهرباء، الحديد، الصلب والرصاص والثالثة في إنتاج الفوسفات والمرتبة الخامسة في إنتاج البوكسيت، كما تنتج النفط الخام؛

- إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية في مقدمتها المحاصيل الاستراتيجية كالحبوب فتعد الصين الأولى عالميا في إنتاج القطن والقمح، وتحتل المرتبة الثانية عالميا في إنتاج الذرة بعد الولايات المتحدة الأمريكية والمرتبة الثانية أيضا في إنتاج الشاي، كما تعتبر الصين الدولة الأولى عالميا في إنتاج الأسماك؛

- ساعد التقدم الصناعي أن تتحول الصين من دولة متخلفة اقتصاديا إلى دولة متقدمة تنافس على اعتلاء قمة الاقتصاد العالمي؛

- رفع الدخل الفردي للمواطنين الصينيين؛

- تمثل ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية؛

- ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بشكل واضح؛

[1] محمود خليفة ومحمد جودة، **مرجع سابق**، ص.06.

– تحتل الصين المرتبة الأولى عالميا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتستثمر ملايير الدولارات في سندات الخزانة الأمريكية مما يمكنها من لعب دور كبير في التحكم بالاقتصاد العالمي[1].

تعتبر الصين من أسرع الدول في النمو الاقتصادي والتنمية حيث عادت إلى الاقتصاد العالمي نتيجة ثلاثة عقود من النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بنسبة تزيد عن 08% سنويا، مما ساهم في انتشال ملايين الصينيين من دائرة الفقر، كما أصبحت أكبر مصدر ومصنع في العالم وثاني أكبر اقتصاد في العالم، حيث تتميز بالهندسة المعمارية والبنية التحتية المتطورة للنقل، بما في ذلك نظام السكك الحديدية عالية السرعة الرائد عالميا، ومما ساعدها الاستقرار السياسي في غياب حروب ونزاعات داخلية أو خارجية، وزيادة المشاركة الاقتصادية والسياسية على الصعيدين الإقليمي والعالمي[2].

إن تحسن مؤشر الاقتصاد الصيني في الفترة الأخيرة من الناتج الداخلي الخام أدى إلى تحسن مؤشرات أخرى كنصيب الفرد الصيني من الناتج المحلي وارتفاع نسبة النمو، مع انخفاض لنسبة البطالة والتضخم (أنظر الشكل رقم 02).

[1] **المرجع نفسه**، ص.07.

[2] Xiaoming Huang, Jason Young, **China and the World Economy**, New Zealand, Challenges and Opportunities for New Zealand , 2013, p.07.

الشكل 02: مؤشرات الاقتصاد الصيني للفترة الممتدة بين 2011-2022

المتغير / السنة	إجمالي الناتج المحلي (PIB) (تريليون دولار أمريكي)	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (دولار أمريكي)	نسبة النمو %	نسبة البطالة %	نسبة التضخم %
2011	7.55	5614.40	9.60	4.60	5.60
2012	8.53	6300	7.90	4.60	2.60
2013	9.57	7020.30	7.80	4.60	2.60
2014	10.48	7636.10	7.40	4.60	1.90
2015	11.06	8016.40	7.00	4.60	1.40
2016	11.23	8094.40	6.80	4.50	2.00
2017	12.31	8817.00	6.90	4.40	1.60
2018	13.89	9905.30	6.70	4.30	2.10
2019	14.28	10143.80	5.90	4.5	2.90
2020	14.72	10434.80	2.30	5.00	2.40
2021	17.73	12556.30	8.10	4.80	1.00
2022	17.96	12720.20	3.00	4.90	2.00

الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي

المصدر: https://data.albankaldawli.org/country/china?display=default.22

على ضوء الحقائق السابقة نصل إلى رسم صورة ذهنية إيجابية عن الصين حيث نجحت في بناء هيكل اقتصادي قوي قادر على الانتقال من مستوى الدول النامية إلى مصاف القوى الكبرى، حتى يعتبر أن القرن الحالي هو قرن الصينيين[1]، لا شك أنها مرت بالعديد من المراحل الصعبة لتتمكن من الانتقال من الاقتصاد المركزي أو المخطط الذي عجز عن تحقيق أهداف التنمية إلى اقتصاد السوق القائم على المنافسة، حيث ساعدت سياسة اللامركزية على رفع معدلات النمو الاقتصادي بفضل حصول حكومات المناطق المحلية على حق الحكم الذاتي بالإضافة إلى زيادة ومساهمة القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية[2].

إن نمو الاقتصاد لم يأت من عدم إنما بناء على سياسات، مخططات وإصلاحات طويلة، فالصين التي بنت اقتصادها بداية على النموذج السوفياتي المعروف بالاقتصاد المخطط والمركزي، غيرت توجهاتها إلى الاقتصاد المختلط الموجه نحو السوق القائم على الملكية الخاصة وتشجيع قيام مؤسسات صغيرة ومتوسطة، والتركيز على تشجيع التجارة الخارجية المعتمد على التصدير نحو دول العالم كوسيلة رئيسية للنمو، مما أدى إلى بروز مناطق اقتصادية مقابل تشجيع الاستثمار الأجنبي، خاصة بعد إدخال النظام الغربي إلى الإدارة ومكافحة الفساد وتخفيف الحكومة من تحديد الأسعار[3]، وتبرز أيضا قوة الصين اقتصاديا من خلال تواجدها عبر المناطق المختلفة في العالم خاصة توجهها للاستثمار في دول العالم الثالث

[1] تامر ابراهيم هاشم، **الصراع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط.1، 2014، ص.139.

[2] ماهيناز الباز، **الاقتصاد الصيني كيف تحولت الصين إلى العملاق الذي نعرفه اليوم**، تقرير، 2019، على الرابط: https://abeqtisad.com/reports/china-economic-history، تاريخ التصفح: 22 جوان 2021، على الساعة: 18.00.

[3] نضال داوود، نموذج الاقتصاد الصيني الناجح، مقال، **جريدة الأنباء**، د.ع، 2016.

في آسيا، إفريقيا وأمريكا الجنوبية والتي ترى فيه مجالا واسعا لها خاصة لما تتميز به من مكانة محترمة ومقبولة لدى هذه الدول بفعل عوامل اقتصادية، تاريخية وسياسية.

الفرع الرابع: المقومات العسكرية

تهدف العقيدة العسكرية الصينية إلى تطوير قدراتها حيث عملت على إجراء اصلاحات كبيرة في قوتها العسكرية، خاصة هيكل وعقيدة قواتها، طرق تدريبها وتوزيعها، والقدرات في مجال القيادة والسيطرة[1]، هناك تزايد مستمر في الميزانية العسكرية الصينية سنويا بما يجعلها تحتل المرتبة الثانية عالميا من حيث حجم الإنفاق العسكري، ووفقا لميزانية 2018 أنفقت حوالي 175 مليار دولار على جيشها[2]، وارتفعت بنسبة 7,5 بالمئة في 2019 لتصل إلى 177,6 مليار دولار[3]، وبلغ الانفاق العسكري في سنة 2020 ما مقداره 178.8 مليار دولار بزيادة مئوية بنسبة 6.6٪ [4]، وفي سنة 2021 بلغت 209.16 مليار دولار بزيادة قدرها 6.8٪[5]، وبلغت في سنة 2022 حوالي 230 مليار دولار وهو ما يمثل زيادة بنسبة 7,1 %.

تعد الصين ثاني أكبر ميزانية دفاعية في العالم بعد الولايات المتحدة والتي بلغت 740 مليار دولار للعام 2022، والملفت أن نمو الإنفاق العسكري الصيني أعلى بفارق كبير عن

---

[1] حميد شهاب أحمد، تطور القوة والقدرات الصينية بعد الحرب الباردة، **مجلة العلوم السياسية**، ع.56، 2018، ص.04.

[2] **أكبر جيش في العالم يعزز إنفاقه**، جريدة إيلاف، ع.6131، الاثنين 5 مارس 2018. على الرابط: http://elaph.com/Web/News/2018/3/1193177.html، تاريخ التصفح: 24 ماي 2022، على الساعة: 17.40.

[3] **الصين ستزيد إنفاقها العسكري في عام 2019**، موقع فرانس 24، تاريخ النشر: 05 ماي 2019، https://bit.ly/3LJe9fK، تاريخ التصفح: 24 ماي 2022، على الساعة: 18.30.

[4] **ميزانية الصين العسكرية تنمو في 2020 بنسبة 6.6٪**، موقع روسيا توداي أون لاين، 2020، على الرابط: https://bit.ly/3Gi1Y8w، تاريخ التصفح:24 ماي 2022، على الساعة: 18.50.

[5] هبة المنسي، قراءة في ميزانية الدفاع الصينية لعام 2021، **جريدة الوطن العربي**، 2021.

النمو المتوقع لإجمالي الناتج المحلي المقدر بحوالي 05,5% لسنة 2022، وتسجل هذه الزيادة في وقت تصاعد التوتر في العالم مع شن روسيا هجوما عسكريا على أوكرانيا[1].

استغلت الصين قوتها الاقتصادية في دعم وتحديث قدراتها العسكرية، بما يمكنها من إعداد جيش قوي يعبر عن طموحاتها كقوة إقليمية ودولية كبرى ورسم توجهاتها في النظام الدولي كدولة عظمى، ولن يتحقق ذلك بالتقدم الاقتصادي وحده بل لابد أن يكون مصحوبا بعناصر وأبعاد يأتي في مقدمها تطوير قدراتها النووية العسكرية وجيشها وإمكانياتها البشرية، كما أن الجيش الصيني هو أكبر جيش في العالم من حيث تعداده البشري، وتعد القوة النووية الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا[2].

اتفقت القيادات السياسية الصينية على هدف استراتيجي رئيسي وهو النهوض الاقتصادي من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وثابتة، الأمر الذي يتطلب توجيه الموارد الصينية على الاقتصاد أكثر من بناء وتعزيز القوة العسكرية، إلا أن الواقع الإقليمي والدولي فرض حتمية تنمية قدراتها العسكرية نظرا لكونها من الناحية الجيو–استراتيجية تعد دولة محاصرة داخل إقليمها بسلسلة من النزاعات الحدودية مع أهم جيرانها اليابان، الهند، كوريا الجنوبية زيادة إلى الولايات المتحدة[3]، وإرهاصات قضية تايوان التي عرفت تطورات ملفتة، خاصة بعد زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكي "نانسي بيلوسي" "Nancy Pelosi " إليها في

[1] **الصين تزيد مجددا إنفاقها العسكري**، تقرير، موقع فرانس 24، 2022، على الرابط: https://bit.ly/3wPZBWx، تاريخ التصفح:24 ماي 2022، على الساعة: 18.56.

[2] محمود خليفة ومحمد جودة، **مرجع سابق**. ص.07.

[3] تامر ابراهيم هاشم، **مرجع سابق**، ص.253.

02 أوت 2022، ويعتمد التركيز على تعزيز الإمكانات العسكرية للصين على ثلاثة أبعاد: الأصول النووية عبر أنظمة إطلاق الصواريخ، القدرات الفضائية والدفاع السيبراني[1].

جعل التقدم العسكري الذي تحرزه الصين الدول الغربية تأخذ حذرها فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا التي أصبحت جزءا معتادا في جميع الاتفاقات التجارية، وبشراء الصين لجزء من الشركات الغربية التي تعمل في مجال تطوير التكنولوجيا الدقيقة ولا شك أن قدراتها على نشر وجودها العسكري في كافة أنحاء العالم سيتطلب بعض الوقت، والعديد من التحالفات العسكرية، السياسية والاقتصادية[2].

الفرع الخامس: المقومات البشرية

ينطلق الإقلاع الحضاري والبناء التنموي في عصر مجتمعات المعرفة وبالنظر للتجارب الإصلاحية والتنموية في دول العالم المتقدم المتمثل في أولوية بناء الإنسان قبل العمران، إذ أن رسم السياسات الإصلاحية والتأسيس لمشروع مجتمع جدير بتحقيق القفزة التنموية يتطلب تأهيل الإنسان إلى مصف الوعي والفعل الحضاري، الذي يجعله في مستوى التطلعات التنموية أداء وثقافة وتفكيرا والبناء بتنمية التعليم وتطوير مقارباته والاستثمار في مخرجاته[3]، ويؤكد المفكر "مالك بن نبي" رحمه الله هذه الحقيقة بقوله: "إن القيمة الأولى في نجاح أي مشروع اقتصادي

[1] Pascal Le Pautremat, L'armée chinoise : au service d'une stratégie de la défense offensive, **Revue Défense Nationale**, vol.776, 2015, P.91.

[2] أنطوان برونيه وجون بول جيشار، **التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الإمبريالية الاقتصادية**، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط.1، 2016، ص-ص، 246-247.

[3] حرز الله محمد لخضر، **مالك بن نبي يحدثكم: هكذا يمكنكم صناعة حضارة**، 2019، مدونة، موقع الجزيرة، على الرابط: https://bit.ly/3V3yxh3، تاريخ التصفح: 24 ماي 2022، على الساعة: 19.30.

هي الإنسان، فالاقتصاد ليس قضية إنشاء بنك وتشييد مصنع فحسب، بل هو قبل ذلك تشييد إنسان وتعبئة الطاقات الاجتماعية في مشروع تحركه إرادة حضارية"[1].

يبلغ عدد سكان الصين حسب إحصاءات 2020، نحو مليار و410 مليون نسمة ومتوسط العمر 77 سنة بنسبة 18.75% من إجمالي عدد سكان العالم[2]، وقد استطاعت استثمار ثروتها البشرية لتحقيق تقدم اقتصادي كبير وبناء جيش قوي هو الأول من حيث التعداد في العالم، فالكثافة السكانية لا تمثل نقطة ضعف بل نقطة قوة يجب استثمارها على أكمل وجه، فلا بد من عنصر بشري مدرب ومتعلم ويمتلك المهارة بحيث يستطيع التعامل مع متطلبات العصر الحالي الذي تقوده العقول البشرية ومن يمتلكها يصبح الأقوى[3]، يعيش حوالي 70% من السكان في مناطق حضرية ومن المتوقع في سنة 2030 أن ينتقل أكثر من 300 مليون صيني إلى المدن، فالتوسع الحضري إذا تم بصورة جيدة وخاصة حين يتعرض للتنمية الحضرية–الريفية المتكاملة، يصبح عنصرا للرخاء المشترك، ومن المهم نقل تركيز أي نموذج تنموي من المستوى الكمي إلى النوعي، فالأمر يتعلق بضمان وصول منافع التنمية والنمو إلى المواطنين كافة، سواء انتقلوا إلى المدن الكبرى أو الصغرى أو يعيشون في مناطق ريفية[4].

---

[1] **المرجع نفسه**.

[2] الصين، **تعداد السكان الإجمالي**، بيانات البنك الدولي، على الرابط: https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=CN، تاريخ التصفح: 24 ماي 2022، على الساعة: 20.00.

[3] محمود خليفة ومحمد جودة، **مرجع سابق**، ص.08.

[4] سري موليانى إندراواتي، **خطوات جريئة لمدن الصين**، تقرير البنك الدولي، 2014، على الرابط: https://blogs.worldbank.org/ar/voices/eastasiapacific/bold-steps-chinas-cities، تاريخ التصفح: 24 ماي 2022، على الساعة: 21.00.

الفرع السادس: المقومات العلمية والتكنولوجية

تعمل التكنولوجيا على تطبيق المعرفة العلمية والمهارات الإنسانية لحل العقبات العلمية والصناعية، وتعتمد على البحث والتطوير وقد تم تحقيق تغيرات جوهرية في حياة الإنسان والمجتمع وشمل ذلك تحولات في جميع الميادين وألغت الابتكارات العلمية عامل المسافة وجعلت العالم قرية صغيرة، وتلعب التكنولوجيا تأثيرا كبيرا في العلاقات الدولية تتمثل في النقط التالية[1]:

– دور التكنولوجيا الواضح في تشكيل الهرم الدولي؛

– ترتبط بنوع التحديات الأمنية ومدى حاجة الدول لبناء قوة عسكرية تعتمد على التكنولوجيا الحديثة من الأسلحة المتطورة التقليدية والنووية إضافة لنظم المعلومات والأقمار الصناعية؛

– مشاركة التكنوقراط والمختصين في صنع القرار السياسي الداخلي والخارجي والمساهمة في حل القضايا والمشاكل الدولية التي أصبحت لها علاقة بالتكنولوجيا.

يعتبر التقدم العلمي والتكنولوجي المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي للدول ويؤدي إلى زيادة الناتج الاقتصادي والرفاهية عن طريق تحسين الإنتاجية وتشجيع المزيد من الابتكار والتنمية، تتميز الصين بمستويات عالية من الابتكار التكنولوجي الذي ساهم بشكل مباشر في التنمية الشاملة للدولة وتعد تجربة الصين التكنولوجية رائدة في العالم من خلال اندماجها في الاقتصاد القائم على اقتصاد المعرفة، وهي تتنافس مع الدول المتقدمة في العديد من قطاعات

[1] يونس مؤيد يونس، **أدوار القوى الأسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية**، الأردن :الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015، ص.05.

التقنيات الحديثة[1]، وسجلت رقما قياسيا في إنفاقها على البحث والتطوير بلغ حوالي 441.13 مليار دولار أمريكي في سنة 2021 وهو ما يمثل 2.44% من الناتج المحلي الإجمالي[2].

المطلب الثالث: معوقات الصعود الصيني

رغم امتلاك الصين الإمكانيات والمقومات الضخمة التي تدعم مسيرة التقدم والنمو الاقتصادي وكذلك الإنجازات والقفزات الكبيرة التي حققها اقتصادها، والتي وضعتها في مقدمة الاقتصاديات الصاعدة من حيث الكفاءة وثاني اقتصاد على مستوى العالم من حيث الحجم بعد الولايات المتحدة الأمريكية[3]، إلا أنها في المقابل تعاني من مشاكل، عقبات وتحديات ستكون مؤثرة عليها والتي قد تحد وتعيق مسار التنمية في الاقتصادية، وتدرك ضرورة التغلب على هذه المشاكل وهي متعددة ومتنوعة ومن أهمها[4]:

1-لا تزال الصين تعاني من نموذج إنمائي غير متزن حيث أدت السياسة الاقتصادية إلى التطور السريع لحجم الإنتاج، ولكن مع الإفراط في العمالة ورأس المال فقد ترافقت أيضا مع الهدر (أي العائد المنخفض) نسبيا، وتكاليف التلوث ونموذج يستند إلى القدرة على الإنتاج بسرعة كبيرة في بعض الأحيان على حساب الموارد الطبيعية، والاعتماد على الطلب الخارجي؛

[1]Agab Akli, La Chine est-elle déjà à la tête du classement mondial dans la recherche et l'innovation technologique ?, **Revue Abhath**, Vol .07, N° 01, 2022, P.760.

[2] **الصين تنفق 441 مليار دولار على البحث والتطوير في عام 2021**، 2022، على الرابط: https://bit.ly/3EAC7sb، تاريخ التصفح: 15 أفريل 2022، على الساعة: 20.15.

[3] Pascal Joinnin, **Forces et faiblesses de la Chine, 2012,** fondation robert Schuman**,** sur le lien :

https://www.robert-schuman.eu/fr/questions-d-europe/0235-forces-et-faiblesses-de-la-chine , visité le : 16 Avril 2022, A : 22.30H.

[4] **Idem.**

2-تراكم ضخم من احتياطيات النقد الأجنبي والمقومة أساسا على الدولار وبالتالي احتمال التعرض لخطر كبير من خسائر الصرف في حالة انخفاض قيمة الدولار؛

3-عدم المساواة الاجتماعية والجغرافية إذ لا تزال الفجوة قائمة بين المناطق المتقدمة والمتخلفة في البلاد على الرغم من سياسات التنمية التي وضعتها السلطات[1]؛

4-التدهور السريع لتربة الصين ومواردها المائية إذ أن 90٪ من مجاري الأنهار المجاورة للمدن الكبرى ملوثة؛

5- يتطلب الابتكار التكنولوجي وإعادة توازن الهياكل الاقتصادية تعزيز الإبداع والتعليم عن طريق خلق طاقات جديدة، إذ من المتوقع أن يكون لدى الصين ما يقرب من 200 مليون خريج جامعي في عام 2030، كذلك جودة التعليم العالي لا تزال تمثل تحديا في مواجهة ندرة المهارات التي تواجهها العديد من الشركات، وتهدف السلطات إلى جذب وإعادة الأدمغة ذات الكفاءة العالية التي تعيش في الخارج[2]؛

6-تعتبر الصين من أكبر مستهلكي الطاقة في العالم وسيستمر الطلب عليها في الزيادة مع التوسع الحضري وسياسات التنمية[3]؛

[1] **Idem.**

[2] **Idem.**

[3] أحمد فاروق عباس، التجربة التنموية في الصين الواقع والتحديات، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، مجلد.49، ع.03. 2019، ص-ص. 529-530.

7-تشكل المؤسسات التابعة للدولة أساس الإنتاج الصناعي الصيني منها العاجزة ماليا ودعم الحكومة لهذه المؤسسات غير المربحة يحول المصادر المالية بعيدا عن المؤسسات التي يمكن أن تكون أكثر ربحا وفعالية[1]؛

8-يواجه النظام البنكي صعوبات كبيرة بسبب دعمه المالي للمؤسسات العمومية، وعدم التزامه بالعمل فقط وفق مبادئ السوق، ويخضع هذا النظام لضبط ورقابة الحكومة المركزية التي تحدد مجالات الاهتمام وتوزيع القروض على شركات معينة، وكنتيجة لهذه السياسة فإن مقدارا واسعا من هذه القروض غير ممكن التسديد[2]؛

9-يشكل الفساد الحكومي وتنامي الفوارق الاجتماعية إضافة للتلوث عوامل تهديد مهمة للاستقرار، وعدم الاهتمام بقوانين حماية المحيط من أجل الترويج لنمو اقتصادي سريع؛ حيث أشار تقرير للبنك العالمي أن ستة عشر من بين عشرين مدينة الأكثر تلوثا في العالم مدن صينية، كما أن ارتفاع معدلات عدم المساواة في الدخل خصوصا بين سكان الأقاليم الساحلية وسكان المناطق الريفية الداخلية والتي أصبحت مصدرا للتهديد الداخلي[3]؛

[1] توفيق حكيمي، الحوار النيوواقعي-النيولبرالي حول مضامين الصعود الصيني، **مذكرة ماجستير غير منشورة**، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2008، ص.52.

[2] كمال بايزيد وناجم زينب، **مرجع سابق**، ص.28.

[3] **المرجع نفسه.**

10-المشاكل البيئية: إذ بدأت الصين تتحول بالتدريج إلى ضحية نظرا لسياستها الخاصة بالتوسع الصناعي، وكذلك إلى فناء خلفي لسياسات القوى الكبرى التي زادت من استثماراتها ليس بسبب الأيدي العاملة الرخيصة فقط ولكن أيضا لتجنب المخاطر البيئية[1]؛

11-الإصلاح السياسي: يتطلب وجوب إصلاحات سياسية بما يؤهل النظام السياسي لأن يكون أكثر فعالية[2]؛

12-الصين موضوعة تحت مراقبة القوى الكبرى اقتصاديا، سياسيا وعسكريا وهي محل متابعة أيضا من عدد من القوى الإقليمية في آسيا ممن يخشون على توازن القوى في المنطقة[3]، مما سيجعل هذه القوى تعمل على كبح صعودها واحتوائه بمختلف الطرق والأساليب.

إضافة لما سبق تشهد الصين عدة صعوبات ومشاكل مثل نقص الطاقة، شيخوخة السكان، أزمة الديون العقارية، وحملة الحكومة الصينية على شركات التكنولوجيا والصناعات المتعددة والتي ينظر إليها على أنها تخنق الإبداع وتقيد الحرية الاقتصادية، مما أفرز نظرة سلبية تجاهها[4]، كما ساهمت الأخطاء السياسية بتفاوت النمو وفي استغلاله إلى تأثيرات إيجابية

[1] خديجة عرفة محمد، **الصعود الصيني**، دراسة، جريدة الصين اليوم، 2004، على الرابط:https://bit.ly/3iij8ej ، تاريخ التصفح: 15 أفريل2022، على الساعة: 22.30.

[2] **المرجع نفسه.**

[3] **المرجع نفسه.**

[4] مو يو، **الصين تواصل الصعود أم أنها على وشك التراجع**، 2022، على الرابط: https://bit.ly/3GzMpLD، تاريخ التصفح: 21 نوفمبر2022، على الساعة: 19.15.

أكبر في الفقر والتنمية البشرية، وكانت هذه الأخطاء تتمثل في سياسات عرقلت وظيفة السوق، بحيث انحازت لمصلحة مناطق أو صناعات معينة، وأهملت بعض مجالات النشاط[1].

وأمام هذه التحديات يظل أمام الصين فترة طويلة قادمة ستعمل خلالها على دعم مكانتها كقوة إقليمية كبرى في شرق آسيا، وتعمل على تحسين أدائها الداخلي وتطوير برامجها، دون أن تثير مخاوف القوى الدولية، إن قدرتها على حل هذه المشاكل الهيكلية ستكون حاسمة لمستقبلها وتوازنها على المستويين الداخلي والخارجي.

المطلب الرابع: أهمية مشروع الحزام والطريق في تعزيز الصعود الصيني

تعتبر "مبادرة الحزام والطريق" أو "مشروع طريق الحرير الجديد" آلية تنموية جيو-اقتصادية وجيو-سياسية وعنصرا رئيسيا في تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالانفتاح على العالم، وتعتمد المبادرة على أن الاقتصاد الصيني يحتاج باستمرار إلى الأسواق الخارجية والموارد المختلفة لتصدير إنتاجه، إضافة إلى دعم المؤسسات المالية المختلفة لتعزيز التنمية المستدامة مع ضمان تحقيق الأمن القومي الصيني[2]، ويتألف "الحزام" من طريقين: "طريق الحرير البري" الذي يربط الصين بآسيا الوسطى وجنوب آسيا وروسيا وأوروبا، و"الطريق البحري" الذي يربط الموانئ الصينية بتلك الموجودة في جنوب آسيا وجنوب شرقها، تعد هذه المبادرة في المفهوم الصيني إعادة إحياء لطريق الحرير القديم بهدف تحقيق نظام اقتصادي عالمي مفتوح، وتنمية

[1] ل. آلن ونترز وشهيد يوسف، **الرقص مع العمالقة: الصين والهند والاقتصاد العالمي**، تر: أحمد رمو، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012، ص.272.

[2] محمد مطاوع، طريق الحرير الجديد في الاستراتيجية الصينية الأهداف الكبرى والوزن الاستراتيجي والتحديات، **مجلة سياسات عربية**، 2020، ع.46، ص.30.

متوازنة ومستدامة وتعزيز التعاون الإقليمي والتواصل بين الحضارات والحفاظ على السلم والاستقرار ويتضمن عدد الدول المشاركة في تنفيذ مشاريع الطريق العالمي نحو 65 دولة من قارات آسيا، أفريقيا وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط، فيما يمثل ما نسبته 63 % من سكان العالم[1].

تعتمد المبادرة الصينية على العامل الاقتصادي والتواصل الإنساني والثقافي كمرتكز أساس لها، من خلال نظرة استراتيجية تحكمها متغيرات البنية الدولية وأهداف السياسية الخارجية الصينية، كضمان إمدادات الطاقة، الوصول إلى أسواق جديدة والاستمرار في منافسة الولايات المتحدة، إذ تقدم نموذجا مغايرا للنموذج الغربي للشراكة وفق شعار رابح–رابح، ويرتكز هذا المشروع على بناء وتعزيز الروابط بين الدول عبر تشجيع الاستثمار في البنى التحتية كالمطارات، الموانئ وطرق السكك الحديدية وفتح الممرات الاقتصادية وتسهيل التنقل[2].

الفرع الأول: أهداف المبادرة

يوجد عدد من الأهداف المختلفة والدوافع التي جعلت الصين تطرح المبادرة، وتدافع عنها وتسعى لتحقيقها وتجسيدها ولعل أبرزها ما يلي:

[1] محمد مطاوع، **نفس المرجع**، ص.30.

[2] محمد المصطفى بن الحاج، **موقف الاتحاد الأوروبي من مبادرة الحزام والطريق الصينية: الفرص والتحديات**، المستقبل العربي، ع.509، ص–ص، 121–122.

أولا-الأهداف السياسية[1]:

1-زيادة النفوذ الصيني على المستويين الإقليمي والدولي: تسعى الى توسيع نفوذها عبر العالم من خلال الاستثمارات الضخمة وتقديمها نموذجا تنمويا بديلا عن النموذج الغربي، لاسيما في الدول الآسيوية، حيث استثمرت الحكومة الصينية مليارات الدولارات في دول جنوب آسيا؛

2-التعددية القطبية: تسعى من خلاله إلى تغيير النظام الدولي من الأحادية التي تهيمن عليه الولايات المتحدة إلى نظام متعدد الأقطاب يساهم في تحقيق السلام، الاستقرار والرفاهية؛

3-تعزيز دور الصين في منطقة أوراسيا: تهدف المبادرة الى تعزيز وجودها في المنطقة ذات الأهمية الجيو-استراتيجية لمساحتها الكبيرة وإمكانياتها الاقتصادية الضخمة المتمثلة بالمواد الطبيعية، والتي تمثل لها عمقا استراتيجيا فهي توفر لها قوة اقتصادية وجغرافية كما تضمن الحماية الأمنية لها.

ثانيا-الأهداف الاقتصادية: إن الدافع الأكبر وراء طرح المبادرة هو تسهيل الاجراءات المادية، الإدارية والتنظيمية للمعاملات التجارية إلى جانب استراتيجية التنمية الاقتصادية، وتتمثل أبرز الدوافع الاقتصادية في:

1-الاستفادة من نمو التجارة العالمية المتوقعة لتصدير منتوجاتها[2]؛

[1] عدنان خلف حميد، هند زياد نافع، مبادرة الحزام والطريق: الأهداف والتحديات، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، ع.19،2020، ص.175.

[2] حيدر حسين آل طعمة، **مبادرة الحزام والطريق: الاهداف والتحديات**، دراسة بحثية، 2022، مركز الفرات، على الرابط: http://fcdrs.com/economical/1734، تاريخ التصفح: 26 أكتوبر 2022، على الساعة: 16.30.

2-تعزيز مكانة اليوان الصيني عالميا وجعلها عملة رئيسية للتبادل التجاري العالمي، خاصة بعد انضمام عملتها إلى سلة حقوق السحب الخاصة التابعة لصندوق النقد الدولي الى جانب العملات الأربع المدرجة: الدولار الأمريكي، اليورو، الين الياباني والجنيه الإسترليني، زيادة لاستخدام عملتها في تسوية تعاملاتها التجارية مع الدول الأعضاء في المبادرة[1]؛

3-تنمية الأقاليم الغربية: لم تستفد المناطق في الغرب والوسط من الطفرة الاقتصادية في الصين لمدة 20 عاما بقدر المناطق الشرقية، لذلك طرحت المبادرة لتحقيق التوازن، لأن التنمية غير العادلة قد تسبب إثارة صراعات بينية داخل الدولة[2]؛

4-تعزيز مواقع ونفوذ الشركات التكنولوجية خاصة شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية والأنترنت مثل شركة "هواوي" وشركة "ZTE" التي سوف تستفيد من المبادرة[3]؛

5-تسهيل عملية تداول الأموال من خلال تعزيز التعاون المالي وذلك لبناء منظومة من الاستقرار النقدي ومنظومة الاستثمار والتمويل وتقديم مؤسسات مالية كبديل لنظام "بريتون وودز"، كمساهمة بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية في دعم استراتيجية الحزام والطريق الى جانب بنك التنمية لدول البريكس وصندوق طريق الحرير، وسعيها لإنشاء هيئة لمنظمة شنغهاي للتعاون[4]؛

---

[1] علي صالح، مشروع الحزام والطريق كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي، تقرير المستقبل، ع.26، أبو ظبي: **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 2018، ص.03.

[2] هند زياد نافع، مبادرة الحزام والطريق: الأهداف والتحديات، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، 2020، ع.19، ص.176.

[3] Maximilian Mayer, **China's Rise as Eurasian Power: The Revival of the Silk Road and Its Consequences**, Rethinking the Silk Road: China's Belt and Road Initiative and Emerging Eurasian Relations, Singapore, 2018, p.12.

[4] أحمد حسين الخطيب، الاستراتيجية الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق وتأثرها على الاقتصاد الدولي، **مجلة جيل**، ع.24، لبنان: مركز جيل البحث العلمي، 2019، ص.115.

6-البحث عن مصادر الطاقة، حيث تعد الصين من أكبر مستهلكي[1]؛

7-تخفيض مدة وتكلفة نقل البضائع من الصين إلى الأسواق خاصة في آسيا، أوربا وإفريقيا، وذلك من خلال البنى التحتية والممرات الجديدة[2].

ثالثا-الأهداف الأمنية:

هناك دوافع أمنية لطرح المبادرة متعلقة بأمن الصين القومي زيادة عن حماية مشاريعها وتتلخص الأهداف الأمنية بعدة نقاط:

1-حماية المشاريع والمنشآت: تتطلب المشاريع الضخمة إلى قوات عسكرية لحمايتها في الدول والمناطق التي تعاني من صراعات واضطرابات داخلية خاصة الدول الإفريقية، حيث بدأت الشركات الأمنية الصينية العمل على حماية وتأمين سفنها التجارية وناقلات النفط التي تمر بالسواحل الصومالية، بإقامة قاعدة عسكرية في جيبوتي، وتبنيها سنة 2015 قانون لمكافحة الإرهاب الذي سمح لها القيام في مهام أمنية لوحدات من جيش التحرير الشعبي[3]، لكن تبقى جد محدودة بسبب التوجه العام للسياسة الخارجية الصينية؛

2-إيجاد منافذ إمدادات الطاقة: من أهداف المبادرة هو تنويع مصادر النفط وإيجاد مناطق استثمار متعددة؛ فمضيق "ملقا" الذي تعتمد عليه الصين يمثل مرور حوالي 80% من

[1] **المرجع نفسه**، ص.116.

[2] هند زياد نافع، **مرجع سابق**، ص.167.

[3] عدنان خلف حميد، **مرجع سابق**، ص.178.

احتياجاتها للطاقة، مما يجعلها في مأزق في حال وقوع نزاع مع الولايات المتحدة بسبب التواجد الكبير للقوات الأمريكية في المحيطين الهندي والهادي[1].

3-تعزيز القوة البحرية: تتمثل الأولوية في ترسيخ مكانة الصين كقوة إقليمية، ولذلك فإن المشاريع الرئيسية تنشر بالدرجة الأولى في قارة آسيا وعليه عملت على تحسين، زيادة وتحديث قواتها البحرية خاصة في بحر الصين[2].

انقسمت الآراء إلى فريقين فيما يتعلق بالقيمة الاستراتيجية لمشروع طريق الحرير الجديد في النظام الدولي، حيث يرى الفريق الأول أنه مشروع سياسي يهدف في الأساس إلى تعزيز الوجود الصيني وزيادة نفوذها في النظام الدولي، بينما يرى الفريق الثاني أن هذا المشروع اقتصادي خالص في الأساس ويسعى لتعزيز التنمية المشتركة والتكامل الإقليمي لتشكيل نظام دولي أكثر عدالة، خاصة للدول النامية والاقتصادات الناشئة مع دمج الصين على نحو أكبر في النظام الاقتصادي الدولي[3] (أنظر الشكل رقم 03).

[1] **المرجع نفسه**، ص.179.

[2] Clément SÉHIER, La montée de l'influence internationale de la Chine, une manifestation de ses contradictions économiques et sociales internes ?, **Chronique Internationale de l'IRES, N67**, 2019, p.04.

[3] محمد مطاوع، **طريق الحرير الجديد في الاستراتيجية الصينية الأهداف الكبرى والوزن الاستراتيجي والتحديات**، مرجع سابق، ص.41.

الشكل 03: مبادرة الحزام والطريق

المصدر: https://al-ain.com/article/one-belt-and-one-road-will-return-to-china-s-lead

المبحث الرابع: تفسير نظريات العلاقات الدولية للصعود الصيني في النظام الدولي

إن الوظيفة الرئيسية لنظريات العلاقات الدولية هي فهم، معرفة وإدراك الواقع الدولي، فهي تساعد على تنظيم المعلومات بصفة دقيقة وإعطاء الموضوع إطارا للتفكير تحدد فيه أولويات البحث واختيار أفضل الوسائل المتوفرة لجمع وتحليل المعلومات والقدرة على تنبؤ السلوك[1]، وتحاول مختلف النظريات في حقل العلاقات الدولية تفسير صعود أو ظهور قوة أو قوى جديدة مؤثرة في النظام الدولي، منها ما أشار بشكل مباشر لحالة الصين ومنها ما عالج ظهور قوى جديدة صاعدة بشكل عام، وعليه سوف يتم التطرق لأهم هذه النظريات والمتمثلة في: الواقعية، الليبرالية، نظرية تحول القوة، السلوكية، البنائية ونظرية الدور.

المطلب الأول: النظرية الواقعية (Realist theory)

ظهرت النظرية الواقعية عقب الحرب العالمية الثانية بمواكبة أجواء دولية تميزت بالتوترات وبتغيرات عميقة طالت بنية النسق الدولي حيث عصفت الحرب بالقوى الكبرى الأوربية التقليدية، مما فتح المجال أمام القطبين الأمريكي والسوفييتي لتصدر المشهد واعتلاء قمة الهرم الدولي، واعتبرت النظرية الواقعية بمثابة الثورة على التوجهات المثالية التقليدية التي هيمنت على تحليل العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى والتي كانت تتمحور حول البحث عن واقع دولي يسوده السلام والتعاون[2]، واعتبرت النظرية الواقعية الأكثر مصداقية

---

[1] جيمس دورتي وروبرت بالتغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والتوزيع، ط.1، 1985، ص.39.

[2] أحمد محمد وهبان، النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى ميرشايمر"دراسة تقويمية"، الإسكندرية، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، ع.02، 2016، ص.10.

وفعالية في تحليل السياسة الدولية على أرض الواقع، بدءا من إسهامات "هانز مورجنثاو" "Hans Morgenthau" إلى "جون ميرشايمر" "John Mearsheimer" والذي يعد أحد أبرز منظريها في عالم ما بعد الحرب الباردة ورائد ما يعرف بالواقعية الهجومية[1].

يؤمن الواقعيون أن القوة هي أساس السياسة الدولية وتعطي القوى العظمى اهتماما بالغا لمقدار القوة الاقتصادية والعسكرية التي تمتلكها مقارنة بغيرها ويعتبرون أن السياسة الدولية هي مرادف لسياسة القوى، ويختلف الواقعيون حول الهدف من امتلاك القوة فترى الواقعية الكلاسيكية أنها طبيعة بشرية، أما الواقعية الجديدة أو البنيوية فترى أنها حتمية النظام الدولي الذي لا يمتلك سلطة عليا وعلى أساسه تسعى الدول إلى اكتساب القوة من أجل حماية نفسها من هجوم دول أخرى[2]، وفي مسألة الأخلاق يتساءل "جون ميرشايمر" عما إذا كانت الواقعية متوافقة مع الاهتمام بالقيم الأخلاقية ويقول إن قيم المجتمعات وأخلاقها تختلف ولا توجد وسيلة عقلانية لتحديد أيهما أفضل موضوعيا إذ لا تشترك المجتمعات والأمم في نفس القيم والمعايير[3].

يعد "جون ميرشايمر" أحد أبرز الواقعيين الذين تناولوا موضوع الصعود الصيني وأثره على مستقبل التوازن الدولي في ظل معطيات القوة الصينية المتنامية، حيث يرى أن الصين سوف تعمل في مرحلة أولى على توسيع فارق القوة بينها وبين جيرانها خاصة اليابان وروسيا

[1] **المرجع نفسه**، ص.10.

[2] تيم دان وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، تر: ديما الخضرا، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، 2016، ص-ص، 213-214.

[3] Deborah Welch Larson, Can China Change the International System? The Role of Moral Leadership**, the Chinese Journal of International Politics**, Vol. 13, Issue 2, 2020, p.165.

بشكل يضمن تفوقها كقوة كبرى في آسيا، ويستبعد لجوء الصين إلى غزو الدول الآسيوية الأخرى، إلا أنه يرجح فرض الصين عليها حدود السلوك المقبول تماما مثلما تفعله الولايات المتحدة في الأميركيتين[1]، ويعتبر "ميرشايمر" أن نظريته لا تتعامل مع الوضع الحالي للصين في النظام الدولي ولا مع مستقبلها القريب بقدر ما تتعاطى مع سلوكها على المدى البعيد، ومدى تنامي قوتها العسكرية والاقتصادية، بالإضافة إلى قدرتها على كسب حلفاء جدد، كما أنه من الصعب أو من المستحيل معرفة طبيعة ونوايا صانعي القرار بعد 50 سنة مثلا، وتؤسس النظرية لفكرة أن كل الدول في النظام الدولي تسعى لامتلاك القوة من أجل منافسة الدول الأخرى كما تسعى إلى منع الدول المنافسة من امتلاك القوة، وقد اعتمد "ميرشايمر" على خمسة افتراضات أساسية وهي[2]:

1-أن الدولة هي الفاعل الرئيسي في السياسات الدولية، ولا توجد سلطة أعلى منها؛

2-تؤكد النظرية أن الدول تتفاوت في إمكانياتها وقدراتها العسكرية، وهو المتغير القابل للقياس، منها ما لها قدرات هجومية ومنها من لها قدرات دفاعية فقط؛

3-عدم معرفة النيات والتي لا يمكن قياسها، لأنها تكمن في رؤوس القادة وصناع القرار خاصة النوايا المستقبلية لأن قادة المستقبل غير معروفين؛

[1] Deborah Welch Larson, **Will China be a New Type of Great Power ?**Oxford academic, 2015, on the link: https://academic.oup.com/cjip/article/8/4/323/384305, Browsing history: 26 October 2022, 17.00 H.

[2] جون ميرشايمر، **الواقعية الجديدة والنهوض الصيني**، تر: حمزة بن عبد الرحمن، مقطع على اليوتيوب، منشور بتاريخ: 03 جانفي 2014، على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=Dk-34WkUJ5w، تاريخ المشاهدة: 11 نوفمبر 2022، على الساعة: 11.00.

4-إن بقاء الدولة هو الهدف الأهم وهذا لا يمنع أن يكون للدولة طموحات وأهداف أخرى، لكن المقصود هو أنه لن تتحقق أي طموحات إذا تهدد بقاء الدولة نفسه، مثل الانسان الذي تنتهي أهدافه بعد موته؛

5-أن الدولة فاعل عقلاني في اتخاذ القرارات، أي أنها تبحث عن تحقيق مصالحها تبعا لقوتها وللعوامل الخارجية المرتبطة بها.

تجبر جميع الافتراضات مجتمعة الدول على إتباع سلوك معين في نظام دولي يتميز بالفوضى ولا يعترف إلا بالمصلحة، وهو ما يجعل كل الدول تسعى لتحقيق البقاء ولن يتحقق ذلك إلا بحيازة وامتلاك القوة، والمنطق في هذا الأمر هو أنه كلما أصبحت الدولة قوية أمام منافسيها فلن يكون بقاؤها في خطر، فلا توجد دولة تجرؤ على تحدي الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لكونها الأقوى[1]، وهذا المنطق هو الذي يدفع الدول العظمى لاستغلال جميع الفرص التي تجعل ميزان القوة لصالحها، بالإضافة إلى منع الدول الأخرى من امتلاك وحيازة القوة، لذا فإن الهدف النهائي لكي تصبح المهيمن هو أن تكون القوة العظمى الوحيدة في النظام الدولي[2].

واعتبر "ميرشايمر" أن الولايات المتحدة تتصرف في العالم وفقا لإملاءات واقعية على كل شيء تقريبا مناسبة وفقا لما تمليه السياسة الواقعية، لكنها تبرر سياساتها من حيث الأيديولوجيات الليبرالية، إذن ما يحدث هو أنه في كثير من الحالات تتحدث النخب بلغة واحدة

[1] جون ميرشايمر، الواقعية الجديدة والنهوض الصيني، **مرجع سابق**.

[2] **المرجع نفسه**.

في الأماكن العامة، والتصرف وفقا لمنطق مختلف والتحدث بلغة مختلفة خلف الأبواب المغلقة[1]، إذا تم تطبيق نفس المنطق على الصين والولايات المتحدة، فإن المصلحة الصينية تفرض عدم تواجد قوى عسكرية كبرى في منطقتها الجيو–استراتيجية خاصة اليابان وروسيا، كما ليس من مصلحتها تواجد قوات أمريكية في فناء بيتها، كما ترفض الولايات المتحدة أي تدخل في نصف الكرة الغربي لأنه يعد تهديدا لها[2].

كما يذهب واقعيون جدد على غرار "باري بوزان" "Barry Buzan"، "سيغال" "Segal"، "غيرن شتاين" "Geren Stein" و"مونرو" "Monroe" أن الصين غير راضية ببنية النظام الدولي القائم وهي تسعى لتغيير هذا الوضع، وعليه فإن التحدي الذي سيفرضه صعود الصين على المجتمع الدولي سيكون من الصعب جدا تفاديه، ويرى "هنري كيسنجر" " Henry Kissinger" أن صعود الصين كقوة عالمية هو أمر حتمي ويمكن أن يزيد من مخاطر اشتعال الحرب، ودعا الولايات المتحدة إلى تفادي ذلك من خلال التعاون معها في إقامة نظام عالمي جديد[3]، ويعتقد "فريد زكريا" أن الصين سوف تصبح مركز آسيا[4].

تركز الواقعية في تحليل تاريخي على تجربة القوى الكبرى السابقة إلى استنتاج قواعد لنظرية سياسية تشير إلى نزاع لا يمكن تجنبه، والحالة أشبه ما تكون بقانون طبيعي، حيث تسعى القوى الصاعدة لتحدي النظم الحدودية القائمة، الترتيبات المؤسساتية، والنظم الأخلاقية

[1]Ming-Whey Christine Lee, Critical Realism: An Ethical Approach to Global Politics, **PhD thesis of Philosophy**, Department of Political Science, Duke University, 2009, P.45.

[2] تيم دان وآخرون، **مرجع سابق**، ص.239.

[3] **كسينجر يحذر من قوة الصين ويدعو للتعاون معها**، 2007، على الرابط: https://bitly.ws/TYy4 ، تاريخ التصفح: 05 سيتمبر 2023، على الساعة: 21.00.

[4] جلال خشيب، الصعود الصيني عند الواقعيين الجدد، **المعهد المصري للدراسات**، 2019، ص.12.

والمعنوية التي تم وضعها خلال فترات ضعفها النسبي، وتركز جهودها لأخذ مكانها كقوة سياسية وعسكرية موازية لقوتها الاقتصادية مما يشكل تحديا للدول الكبرى في الوضع القائم، ويدخلها في تنافس أمني شديد معها[1]، وبتطبيق هذه القواعد على الحالة الصينية يجزم الواقعيون أن تصرف الصين لن يكون مختلفا عن تصرفات القوى التاريخية الكبرى كألمانيا واليابان اللتان انتهجتا سياسات البحث عن المجال الحيوي، وصناع القرار في الولايات المتحدة عارضو إرسال القوى الأوروبية الكبرى قواتها إلى القارة الأمريكية، وتم النظر إليها كتهديد لأمنها، فالصينيون ليسوا أقل اهتماما ببقائهم مقارنة بالغربيين، وليسوا أكثر ديمقراطية والتزاما بالمعايير الأخلاقية، وبعبارات واقعية وجيزة المشكلة هي القوة، والقدرة العسكرية المتزايدة تدفع لاستخدامها[2].

ويعتبر "ميرشايمر" بأن صعود الصين يعني نهاية للقطبية الأحادية حيث ستقوم الصين بتسخير قوتها الاقتصادية لبناء قوة عسكرية كغيرها من الدول الغنية بالسكان، وستقوم الصين باستخدامها للهيمنة على آسيا وإبراز قوتها في مناطق أخرى من العالم، بمجرد أن تفعل ذلك فلن يكون أمام الولايات المتحدة خيار سوى احتواء أو مواجهة القوة الصينية الأمر الذي سيؤدي إلى منافسة أمنية خطيرة[3].

[1] توفيق حكيمي، **مرجع سابق**، ص.61.

[2] **المرجع نفسه**، ص.61.

[3] جون ميرشايمر، **حتمية التنافس: أمريكا، الصين ومأساة سياسة القوى العظمى**، تر. جلال خشيب، منتدى السياسات العربية، 2022.

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية (Liberal theory)

تعتبر النظرية الليبرالية إحدى أهم نظريات العلاقات الدولية، وهي نظرية متشعبة متعددة الروافد؛ وللنظرية قاعدة أساسية تتمثل في القوة ولكن في صورتها الاقتصادية، وترى أنه يوجد في النظام الدولي فاعلين من غير الدول كالمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات، تنقسم الليبرالية إلى كلاسيكية وجديدة مؤسسية، ومن أبرز روادها "إيمانويل كانط" " Emmanuel Kant"، "مايكل دويل" "Michael Doyle"، "فرانسيس فوكوياما" "Francis Fukuyama " و"جوزيف ناي" "Joseph Nye "[1].

ترتكز مفاهيم الليبرالية حول حقوق الإنسان، الحرية، الملكية الخاصة، تطبيق القانون على الجميع، كذلك نادت للعلمانية أي فصل الدين عن الدولة[2]، ويستعرض "روبرت كوهين" " Robert Cohen" في كتابه "المؤسسات الدولية وقوة الدولة" بأن السياسة الدولية مبنية على مؤسسات وأن هذه المأسسة ستعزز آفاق التعاون الدولي[3]، كما يؤمن الليبراليون بالتغيير التدريجي للنظام الدولي ويرون أنه يأتي من طرق أو مصادر مختلفة وهي[4]:

– التغييرات التي تحدث نتيجة للتطورات التكنولوجية خارجية المنشأ، أي التقدم الذي يحدث بشكل مستقل أو خارج سيطرة القوى العالمية؛

---

[1] مروة خليل، القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير "دراسة تقويمية"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، جامعة الإسكندرية، المجلد 06، ع.11، 2021، ص.159.

[2] يوسف عوض العازمي، النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية، **جريدة القبس**، الكويت، د.ع، 30 أوت 2020.

[3] جوانيتا إلياس وبيتر ستش، **أساسيات العلاقات الدولية**، تر: محي الدين حميدي، دمشق: دار الفرقد، ط1، 2016، ص.136.

[4] محمد ميسر فتحي، التغير في النظام الدولي ومراكز القوى العالمية: رؤية مستقبلية، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العراق، ع.04، 2015، ص–ص.121–122.

– يحدث التغيير نتيجة لما تلقيه تلك التغييرات بتأثيرها على قضايا البيئة الدولية، كالاقتصاد العالمي، حقوق الإنسان والبيئة؛

– يحدث التغيير عندما تحل قوى جديدة بما فيها الشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات الحكومية، ودخولها في علاقات تمكنها من تغيير النظام الدولي إضافة لسلوك الدول.

يرى الليبراليون أن صعود الصين لا يمثل تهديدا لمصالح الولايات المتحدة وللنظامين الإقليمي والدولي بل لديهم نظرة متفائلة نسبيا، ويتوقعون مستقبلا مشرقا لآسيا وللعلاقات الصينية الأمريكية، والمتمثلة في التحرير الاقتصادي الصيني وزيادة عضويتها وتمثيلها في المؤسسات الإقليمية والدولية، وإمكانياتها المتزايدة للإصلاح السياسي وإرساء الديمقراطية، ويستند هذا الاتجاه الايجابي بالأساس على نظريات الترابط الاقتصادي[1].

كما يعتبر التفاؤل شعور شائع لدى الليبراليين في العلاقات الدولية وبخصوص إمكانيات السلام، التعاون والتفاهم بين الدول وحول مسألة مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية ومستقبل السياسة العالمية، يؤمن الليبراليون بشكل عام بأن القوة المسالمة ترتكز على ثلاثة متغيرات أو ميكانيزمات سببية ومترابطة مع بعضها، وهي الاعتماد الاقتصادي المتبادل، الديمقراطية والمؤسسات الدولية[2]:

[1] غزلان محمود عبد العزيز، الصعود الصيني والأثار المترتبة على نزاعات بحر الصين الجنوبي، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة**، المجلد 21، ع.04، 2020، ص.184.

[2] Aaron L. Friedberg, The Future of U.S.-China Relations Is Conflict, **International Security**, Vol.30, N. 2005, p.12.

أولا-الاعتماد الاقتصادي المتبادل:

يعتقد الليبراليون أن التبادل الاقتصادي يخلق مصالح مشتركة في علاقات جيدة بين الدول، وجود حجم كبير من التجارة والاستثمارات بين دولتين يعني تجنب الصراع والحفاظ على السلام ويشير الليبراليون إلى أرقام التبادل الاقتصادي الهائلة بين الصين والقوى الأخرى يؤدي إلى عدم اللجوء إلى الخيارات العسكرية خوفا من المجازفة بالمكاسب التجارية والاقتصادية [1]؛

ثانيا-الديمقراطية:

تمثل فكرة السلام الديمقراطي نقطة أساسية عند الليبراليين، فالديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والترابط والتفاعل ما بين الدول، تعتبر عوامل أساسية في ميل الدول نحو السلام والأمن في حين أن الدول غير الديمقراطية هي التي تميل للحرب والعدوان، فالدول الديمقراطية لا تميل إلى محاربة بعضها البعض ومن هنا تجاوزت الليبرالية الجديدة الأطروحات التقليدية لليبرالية الكلاسيكية أو المؤسسية التي ركزت على القيم الأخلاقية في السياسة الدولية، حيث أن الحروب لا تنشأ إذا تم تعزيز التعاون الدولي بشكل جيد نحو تعميم الديمقراطية في العالم[2]؛

ثالثا-دور المؤسسات الدولية:

يراهن الليبراليون بشكل أكبر على دور المؤسسات الدولية بأشكالها المختلفة في تحسين سبل التواصل والتفاهم بين الدول، بشكل يقلص الشكوك والمخاوف حول نوايا مختلف الأطراف ويضاعف من قدرة الدول على اتخاذ تعهدات ملزمة والالتزام بالتسوية السلمية لحالات الخلاف،

---

[1] **Idem,** p.12.

[2] وصفي محمد عقيل، التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع.01، 2015، ص.107.

ومن خلال كل ذلك بإمكان المؤسسات الدولية تشجيع التعاون والثقة بين مختلف الأطراف وتسيير أو مواجهة بعض التأثيرات غير المرغوب فيها للفوضى الدولية[1].

لقد استفادت الصين من التعاون والتعامل في إطار النظام الاقتصادي العالمي أي أن التطور والتقدم الذي شهدته يرجع أساسا إلى الانفتاح الناجح لاقتصادها على مختلف المؤسسات الدولية، يسلط الليبراليون الضوء على التكاليف الكبيرة التي سيتعين عليها تحملها إذا ما اضطرت إلى تحمل سياسات خارجية معادية في النزاعات الإقليمية مع جيرانها أو تجاه الولايات المتحدة، بحيث أن أي تصرف عدائي سيضر بعقود من الإصلاحات الاقتصادية والتجارية الناجحة مع الدول الأخرى[2].

كما ترى المؤسسية الليبرالية أن الصين تستفيد من الوضع الراهن وتؤكد بأن صعودها يرجع جزئيا إلى النظام الدولي الحالي المتميز بأنه مفتوح، متكامل، واسع وقائم على القواعد والأسس السياسية على عكس القوى المهيمنة السابقة، مما شجع دخول القوى الكبرى الأخرى واستيعاب وجودهم، وأن صعود الصين لن يؤدي بالضرورة إلى تفكك النظام الدولي وهناك عدد من التدابير المتاحة الثنائية والمتعددة الأطراف التي يمكنها المساعدة في تحسين أو تجنب بعض أسوأ سيناريوهات الصراع[3].

[1] Aaron L. Friedber, **ibid**, p.13.

[2] غزلان محمود عبد العزيز، الصعود الصيني والأثار المترتبة على نزاعات بحر الصين الجنوبي، القاهرة، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، ع85، 2020، ص-ص.184-185.

[3] Benjamin Tze Ern HO, Chinese Exceptionalism: An Interpretive Framework to Understanding China's Rise and Relations with the World, **PhD**, The London School of Economics and Political Science, 2019, p.p,18.19.

وكخلاصة فإن الليبراليين لديهم منظور مختلف عن الواقعيين بخصوص صعود الصين فهم يؤمنون بالترابط والسلام الديمقراطي، وأن اندماج الصين في نظام دولي سلمي من خلال المشاركة الاقتصادية والدبلوماسية وشبكة من الالتزامات مع دول العالم، ويجزم الليبراليون أن أنشطة الصين في المؤسسات الدولية السياسية والاقتصادية مثل هيئة الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، تثبت أن الصين لا تخطط للاختلاف والتصادم مع القوى الكبرى في النظام الدولي، خاصة مع تضاعف التمثيل الدبلوماسي للصين في مختلف المنظمات الدولية والترابط الاقتصادي مع دول العالم، لكن موقف الليبراليين سيما الأمريكان ليس بريئا؛ ولكن الهدف منه هو إمكانية "احتواء" الصين دون مواجهة عسكرية، ويكمن جوهر الاختلاف بين الواقعيين والليبراليين في طريقة التعامل مع الصين بين المواجهة العسكرية أو الاحتواء.

المطلب الثالث: نظرية تحول القوة (Power Transition)

تركز هذه النظرية على أهمية تحول القوة من دولة لصالح دولة أخرى وعلى مفهوم القوة النسبية، وترى أنه بدلا من قيام القوة المهيمنة بفرض سيطرتها على النظام تستطيع أن تلعب دورا قياديا إلى جانب باقي الدول، وتشير النظرية إلى وجود عدة متغيرات تتحكم في انتقال القوة من دولة إلى أخرى، ومن أهم هذه المتغيرات الدور التاريخي لكل دولة؛ أسلوب إدراك النخب الحاكمة للدول لأدوار الدول الأخرى؛ توقعات الدول فيما يخص سياستها الخارجية وعلاقتها

الدولية[1]، كما يشير مفهوم تحول القوة إلى فقدان الدولة المهيمنة موقعها القيادي لصالح دولة أخرى صاعدة بوتيرة سريعة، ولكي يحدث تحول للقوة يتعين على القادم الجديد أن يحصل على مصادر للقوة أكبر مما لدى الدولة المهيمنة أو يعادلها على الأقل، إن فرضيات نظرية تحول القوة التي قدمها "أورغانسكي" "Organsky" لا تزال صالحة للاختبار ولديها قدرة تفسيرية عالية[2]، حيث قسم الدول حسب درجة القوة ودرجة الرضا بالوضع الحالي إلى أربع فئات رئيسية هي[3]:

01-الدول القوية والراضية؛

02-الدول القوية وغير الراضية؛

03-الدول الضعيفة وغير الراضية؛

04-الدول الضعيفة والراضية.

ووفقا لهذه النظرية فإن الفئة الأولى ليست لها مصلحة في تغيير هيكل النظام الدولي الذي يخضع لهيمنتها، في حين أن الفئة الثالثة رغم أنها غير راضية فإنها تفتقد القدرة والقوة على التغيير بينما الفئة الرابعة ضعيفة وراضية بالوضع الدولي، أما الفئة الثانية فتعتقد أنها تملك من القوة ما يؤهلها لممارسة دور أكثر أهمية على الساحة الدولية، فمن هذه الفئة يظهر

[1] دينا سليمان كمال لاشين، تحول القوة وتأثيرها على الصعود الصيني (2008-2018)، دراسة بحثية، **المركز الديمقراطي العربي**، 2020.

[2] أحمد عبد الله محمود، مفهوم تحول القوة في نظريات العلاقات الدولية: دراسة حالة الصين، **مركز النظم للدراسات وخدمات البحث العلمي**، 2009، على الرابط: https://bit.ly/3Hbloyr ، تاريخ التصفح: 22 ماي 2021، على الساعة: 17.20.

[3] منار عبد الغني، نظرية تحول القوة واحتمالات الصراع بين روسيا والولايات المتحدة، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، ع.04، 2022، ص-ص. 95-96.

المنافسون الذين يسعون إلى تغيير الوضع القائم وتأسيس نظام دولي جديد، وإذا كان "أورغانسكي" قد طبق هذه النظرية على ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية فإنها ربما تصبح أكثر ملاءمة لوضع كل من الصين وروسيا حاليا[1].

كما تتشابه نظرية تحول القوة مع المدرسة الواقعية من خلال تركيز كل منهما على علاقات القوة، لكن النظريتين تختلفان على توصيف النظام الدولي، حيث تركز الواقعية على عنصر الفوضوية في النظام الدولي، أما نظرية تحول القوة فتنظر إلى النظام الدولي على أنه تسلسل هرمي للدول، يتضمن درجات مختلفة من التعاون والتنافس كما يؤدي اختلاف معدلات النمو إلى تغير في القوة النسبية بين الدول، ما يؤدي إلى علاقات دولية جديدة وتكوين كيانات سياسية واقتصادية مختلفة[2].

وتذهب المؤشرات على أنه لو استمر تنامي قوة الدولة الصينية مستقبلا بنفس الوتيرة الحالية؛ فسوف تفوق الصين الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة على العالم، لكن حسب نظرية تحول القوة إذا لم تكن لديها الرغبة ولا المصلحة في تغيير القواعد التي يقوم عليها النظام الدولي فإنه يمكن تجنب وقوع حرب كارثية[3].

---

[1] محمد عباس ناجي، **داخل الدائرة: تحول القوة كمدخل لفهم المنافسات الإقليمية والدولية**، مكتبة أكاديميا العربية، على الرابط: https://academia-arabia.com/ar/reader/2/84397، تاريخ التصفح: 22 ماي 2021، على الساعة: 18.00.

[2] علاء عبد الحفيظ محمد، تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، العددان:47-48، 2015، ص.11.

[3] **المرجع نفسه**، ص.22.

المطلب الرابع: المدرسة السلوكية (Behavioral school)

تعتبر السلوكية من مدارس العلاقات الدولية وهي مدرسة اجتماعية أسسها "جايمس واتسون" "James B. Watson"، وتأثرت كذلك بأعمال "جاك لوب" "Jacques Loeb"، كما يعتبر "ديفيد إستون" "David Easton" من أبرز روادها الذي تحدث عن دراسة المؤثرات في النظام السياسي سواء الداخلية أو الخارجية، متوقفا عند دراسة البيئة السياسية بما فيها من تعقيدات[1].

توظف النظرية السلوكية عامل الزمن المستقبلي في تفسير ظاهرة التغيير وأنها تمثل تفاعلات وحدات النظام السياسي الدولي التي تملك القدرة على الاستجابة للأفعال الدولية المختلفة من أجل الوصول إلى رؤية مستقبلية بشكل العلاقات الدولية المقبلة، ومع ذلك فإن هناك عدة مدخلات أساسية لحصول ظاهرة التغيير كالإيديولوجيات، الخطر الداخلي، والتباين في الموارد والقدرات[2]، زيادة عن توجه بعض الدول لإحداث تغييرات مهمة لصالح أحداث سياسية، اقتصادية واستراتيجية تخدم مصلحتها، وحدوث خلل في آلية سير التعامل الدولي نحو تراجع طرف لحساب آخر بوصفه طرفا موازنا، أي حدوث اختلال في التوازنات أو حدوث طارئ قسري يفضي إلى تغييرات غير طوعية بين الدول[3].

---

[1] وائل خان، **المدرسة السلوكية في العلاقات الدولية، الموسوعة السياسية**، 2020، على الرابط: https://political-encyclopedia.org/dictionary/المدرسة السلوكية في العلاقات الدولية ، تاريخ التصفح: 24 ماي 2021، على الساعة: 17.00.

[2] محمد ميسر فتحي، التغيير في النظام الدولي ومراكز القوى العالمية: رؤية مستقبلية، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، ع.04، 2015، ص.121.

[3] **المرجع نفسه**، ص.121.

وفقا لهذه النظرية يمكن تفسير الصعود الصيني في النظام الدولي من خلال تحليل سلوك الصين، المؤشرات والاحصائيات الاقتصادية والعسكرية الحالية والمستقبلية التي تعطي انطباعا إيجابيا، كذلك بناء على محددات مادية كالإقليم، السكان، الموارد، الجغرافيا السياسية، ومحددات معنوية متمثلة في صناع القرار والروح المعنوية، ومؤثرات خارجية متمثلة في البيئة الدولية وما يتيحه النظام الدولي، كلها تصب في أنه ستكون للصين مكانة ريادية في النظام الدولي مستقبلا.

المطلب الخامس: النظرية البنائية (Constructivist theory)

برزت البنائية كمشروع تنظيري واعد للعلاقات الدولية بداية من تسعينيات القرن الماضي واعتبرت محاولة من طرف النقديين لبناء نظرية اختبارية لتحليل وتفسير السياسة الدولية[1]، ويعد " نيكولا أونوف " "Nicholas Onuf" أول من استعمل المصطلح في كتابه (عالم من صنعنا) حيث ركز على انتقاد أعمال الواقعية البنيوية[2].

تركز النظرية البنائية على قيمة الأفكار في فهم التفاعلات الدولية فمكانة الدولة في العلاقات الدولية أصبحت ترتبط ليست بقوتها العسكرية والاقتصادية فقط؛ ولكن بقوة عقيدتها الفكرية ومدى قدرتها على إيصالها ونشرها، وأن الجمع بينهما يعد ضروريا لفهم الشؤون

[1] محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015، ص.349.

[2] **النظرية البنائية في العلاقات الدولية**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2019، على الرابط: https://bit.ly/3iOpfaL، تاريخ التصفح: 02 جوان 2021، على الساعة: 13.30.

الدولية، فالثقافة الأيديولوجية مرتبطة مع أنواع واضحة من القوة السياسية[1]، إن التغيير في النظام الدولي يحدث بسبب تغير المعايير الاجتماعية في النظام القائم عبر المؤسسات الدولية، القانون والحركات الاجتماعية.

وتطرح البنائية كإجابة لمجموعة من التساؤلات ومن أهمها كيفية تطور استخدام القوة عبر الزمن؛ وطريقة تغير فكرة من هو الإنسان؛ وكيفية انتشار أفكار الديمقراطية وحقوق الإنسان دوليا؛ وكيف أخذت الدول الطابع الاجتماعي، ومن خلال هذه التساؤلات تستنتج النظرية حالة التغيير وبشكل جزئي وصولا إلى إدراك التغيير بصورته الكلية، تنشأ التغيرات في النظام الدولي نتيجة عوامل طبيعة تراكمية عديدة في مجالات الصناعة والتجارة ومدى القوة العسكرية، إضافة إلى المتغيرات الجيوسياسية والفكرية، بحيث تتفاعل جميع المتغيرات السابقة مع بروز حدث شامل يعبر عن انتهاء نظام دولي والبدء بنظام دولي جديد يرتكز على أسس ومعايير جديدة ومبتكرة[2].

تدعوا النظرية البنائية بشكل عام إلى مقاربة تشاركية في بناء النظام الدولي، محصلتها هي أولوية الحوار مع الصينوالتقرب من الحضارة الشرقية.

المطلب السادس: نظرية الدور (Role theory)

نشأت نظرية الدور وتطورت في إطار علم الاجتماع الغربي منطلقة من أسس اجتماعية سيكولوجية بالدرجة الأولى، بهدف فهم موقع الفرد وتأثيره في السياسة الداخلية والدولية، والرغبة

[1] بلخيرات حسين، **مستقبل النظام الدولي نظرة استشرافية بنائية**، المعهد المصري للدراسات، 2017، ص. ص، 07.06.

[2] **المرجع نفسه**، ص.07.

في فهم وتطوير الأنساق السياسية، مما دعا علماء السياسة المعاصرين لوضع بنية نظرية لمفهوم الدور في إطار علم السياسة، خصوصا مع إسهامات" بروس بيدل" " Biddle Bruce"، "كال هولستي" "Kal Holsti " و"ستيفن والكر"" Steven Walker"[1].

تهتم نظرية الدور في التحليل السياسي بدراسة سلوك الدول في النظام السياسي الدولي، والدور هو مجموعة من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في إطار تحقيق أهداف سياستها الخارجية، وعليه يمكن القول أن الدور هو تصور وسلوك مبنيان على تقديرات صناع القرار، ويعبر عن مجموعة من وظائف محورية تقوم بها الدولة في فترة زمنية معينة، وهذا يتطلب منها مراعاة ثلاثة جوانب رئيسية[2]:

1-تحديد مركز الدولة في العلاقات الدولية ورسم مجال حركتها بدقة، وتحديد مكانتها من الدول التي تنتمي إليها: عظمى، كبرى، إقليمية أو صغرى وعليه تتحدد توجهاتها هل سوف تكون إقليمية أو عالمية؛

2-تحديد وضبط دوافع سياسة الدولة الخارجية؛

3-توقع الدولة لحجم التغيير الذي يمكن أن تحدثه نتيجة أدائها لهذا الدور حتى تستطيع تقييم هذا الأداء.

[1] مريم مخلوف، **نظرية الدور في العلاقات الدولية**، الموسوعة السياسية، 2017، على الرابط: https://political-encyclopedia.org/dictionary/ نظرية الدور في العلاقات الدولية، تاريخ التصفح: 15 جوان 2021، على الساعة: 18.00.

[2] **المرجع نفسه.**

نجد أن معظم نظريات توازن القوى أشارت إلى أن هناك ثلاثة أنواع من الدول تسعى كل منها للقيام بدور معين في النظام، وتتمثل هذه الدول في [1]:

1-الدولة أو مجموعة الدول المعتدية أو التي تسعى إلى تغيير الوضع الراهن؛

2-الدولة أو مجموعة المدافعة، أو التي تسعى للإبقاء على الوضع الراهن؛

3-الدول الموازنة.

انطلاقا من نظرية الدور وكتحليل لدورها في النظام الدولي، تمتلك الصين جميع المعطيات ومصادر القوة التي تؤهلها للعب دور إقليمي في منطقة آسيا الباسفيك كمرحلة أولى والانطلاق للعب دور عالمي كقوة كبرى في النظام الدولي.

[1] جهاد عبد الملك عودة و سمير رمزي، نظرية الدور و تحليل السياسة الخارجية، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، ع.31، 2017، ص-ص.578-579.

وكخلاصة قدم الفصل الأول إطارا نظريا لأبرز المتغيرات من خلال تقديم أهم التعريفات الواجب معرفتها، وصفها والإلمام بها حسب كل متغير من أجل فهم دقيق للموضوع، والمتمثلة في تعريف النظام الدولي، بنيته، والتحولات التي تطرأ عليه، سماته، ودراسة أثر جائحة كورونا، كذلك تم التطرق إلى الأمن الدولي من خلال تعريفه، علاقته بمستويات الأمن، مهدداته وآليات تحقيقه، ليتم الانتقال إلى الصعود الصيني عبر تقديم تعريف شامل له، ودراسة العوامل التي ساهمت فيه، وأهم المعوقات له، كما تم توضيح أهمية مشروع الحزام والطريق في تعزيز هذا الصعود، وفي الأخير تم تقديم لأهم نظريات العلاقات الدولية المفسرة للصعود الصيني بوجهات نظر مختلفة طبقا لاختلاف المبادئ والأسس التي تقوم عليها كل نظرية، وتمثل الدراسة الدقيقة لمتغيرات الموضوع خطوة ضرورية من أجل وضع قاعدة أساسية لتحليل الموضوع وفهمه.

الفصل الثاني

السياسة الدولية الصينية وأثرها على النظام والأمن الدوليين

يعتبر النمو الهائل للقوة الاقتصادية والعسكرية للصين مؤشرا هاما في تغير السياسة الدولية من خلال إمكانية قيامها بدور أكثر قوة وحزما، لقد أثار الصعود الصيني في النظام الدولي الكثير من النقاش خاصة لدى الدول الرئيسية المستفيدة من النظام الدولي الحالي سيما الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية، وكيفية تأثير هذا الصعود على طبيعة العلاقات الدولية حيث يوجد تيارين يرى الأول أن الصين الصاعدة ستقوض بشكل كبير العلاقات الدولية، في حين يرى التيار الثاني أن مصالحها والمصالح الأمريكية والأوروبية لا تتعارض بشكل كبير حيث أن كل هذه الدول الفاعلة لديها مصلحة في علاقات تجارية ومالية مستقرة، وأن الليبرالية الدولية يمكن أن تستوعب الصين سلميا[1]، ويجمع عدد كبير من الباحثين وصناع القرار الصينيين على أن الصين تمتلك ثقافة استراتيجية تختلف عن مثيلتها الغربية، وأنها لا تسعى للهيمنة، وعليه يمثل اقتراب الثقافة الاستراتيجية مهما لفهم سياسة الصين تجاه دول العالم[2].

أصبحت الصين من الناحية الجيوسياسية منافسا قويا، مما يفسح المجال لعصر جديد من التنافس الجيو–استراتيجي والذي سيحدد العلاقات الدولية والسياسة العالمية للعقود القادمة[3].

تعرض الأمن الدولي في فترة الحرب الباردة إلى أزمات حادة كادت أن تؤدي إلى قيام حرب بين المعسكرين الاشتراكي والليبرالي، وكان الصراع بين القطبين حول مراكز النفوذ في

[1] Jennifer Lind, **The Rise of China and the Future of the Transatlantic Relationship,** London, Chatham house, the Royal Institute of International Affairs, 2019, p.2.

[2] محمد قروش، المنهج السلمي الصيني من منظور الثقافة الاستراتيجية، **مجلة المعيار**، ع.01، 2023، ص–ص.518–519.

[3] Roland Rajah and Alyssa Leng, **Revising Down the rise of china**, Lowy institute analysis, 2022, p.3.

أوروبا، آسيا، إفريقيا وأمريكا اللاتينية؛ وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي وسقوط القطبية الثنائية، ظهرت مجموعة من التساؤلات حول طبيعة النظام الدولي الجديد، وأيضا عن نظام الأمن الدولي الذي يكون فيه العالم أكثر أمنا واستقرارا وملاءمة لواقع هذا النظام الجديد، ومع بروز الصين كقوة اقتصادية وعسكرية ظهرت عدة تساؤلات حول طبيعة هذا الصعود وما هي تأثيراته على الأمن والنظام الدوليين، وعلى هذا الأساس سوف يتم التطرق في هذا الفصل لدراسة طبيعة العلاقات بين الصين ومختلف القوى الكبرى والإقليمية في آسيا وتحليلها، كما سيتم أيضا رصد سياساتها تجاه أهم القضايا والملفات والأزمات الإقليمية والعالمية وانعكاساتها على الأمن الدولي والأمن الإقليمي.

المبحث الأول: العلاقات الصينية مع القوى الكبرى

تربط الصين ومنذ استقلالها علاقات مع أغلب دول العالم، حيث تطورت مع الوقت بناء على عوامل تاريخية، جغرافية، سياسية، اقتصادية وايديولوجية وغيرها من المحددات، وفيما يلي سيتم التطرق لطبيعتها وتحليلها، انطلاقا من علاقات الصين مع القوى الكبرى متمثلة في الولايات المتحدة، روسيا والاتحاد الأوربي.

المطلب الأول: العلاقات الصينية – الأمريكية

أصبحت العلاقة بين الصين والولايات المتحدة واحدة من أهم العلاقات الثنائية في العالم، حيث تعتبر الصين ثاني أكبر شريك تجاري والدولة الدائنة الأولى للولايات المتحدة[1]، وتتميز بالتعاون والتنافس في الوقت نفسه، وتعطى أولوية بالغة لطبيعة العلاقة بين الدولتين باعتبارهما محور الدراسة وتمثلان القوتين الاقتصاديتين الأولى والثانية في النظام الدولي.

الفرع الأول: البعد السياسي في العلاقات الصينية–الأمريكية

يمكن إرجاع العوامل التاريخية في العلاقة الصينية الأمريكية إلى الحرب العالمية الثانية وتورط الولايات المتحدة اللاحق في الحرب الأهلية الصينية بين "الحزب الشيوعي الصيني" و"الحزب القومي الصيني"، ومع مرور أكثر من ستين عاما أصبحت الولايات المتحدة تقيم علاقات مع الصين ولكن لا تزال هناك قضيتين حساستين، وهما قضيتي تايوان والتبت، فعلى

[1]Liu Kang, Interests, Values, and Geopolitics: The Global Public Opinion on China, **European Review**, Vol. 23, Issue 02, 2015, P.246.

الرغم من عدم وجود اعتراف رسمي إلا أن الولايات المتحدة تميل إلى اعتبار كلا الكيانين السياسيين دولتين مستقلتين وتعطي لهما وضعا سياسيا خاصا عند التفاعل معهما[1].

اهتم الفكر الأمريكي بدراسة الصعود الصيني وظهرت مدرستان لطريقة التعامل معه، دعا أنصار المدرسة الأولى إلى ضرورة الحذر من الصين والعمل على احتوائها لأنها ستكون قوة لها طموح إقليمي يهدد المصالح الحيوية الأمريكية، بينما يرى أنصار المدرسة الثانية ضرورة الارتباط والتعاون معها وتوسيع نطاق العلاقات الاقتصادية والحوارات الرسمية حول المواضيع المشتركة[2]، والمفارقة أنه بعد الحرب الباردة لم تتخذ الولايات المتحدة اجراءات لاحتواء النمو الاقتصادي للصين، لكنها سعت إلى سياسة المشاركة الليبرالية لتسهيل نموها، وهذا يقدم لغزا محيرا للتقاليد الواقعية، لماذا استمرت الولايات المتحدة في التعمق وتوسيع الاعتماد المتبادل الثنائي مع أقوى عدو أيديولوجي ومنافس اقتصادي محتمل؟، خاصة عندما استفادت الصين من الاعتماد المتبادل نسبيا أكثر من الولايات المتحدة[3].

تم في إحدى الدراسات إجراء مقابلات مع أكثر من مئة من كبار المسؤولين الأمريكيين الذين ساهموا في تشكيل السياسة الأمريكية تجاه الصين طوال فترة ما بعد الحرب الباردة ومن بينهم وزير الخارجية الأسبق "كولن باول" "Colin Powell"، حيث عبر العديد منهم بأن سياسات الولايات المتحدة كانت متوازنة في التعامل مع الصين وأن المصالح متبادلة بين

[1] Cao Yongrong and other, How Do Americans View the Rise of China? , **An Asian Barometer Survey Conference on How East Asians View the Rise of China**, 2015, P.10.

[2] عبد السلام جمعة زاقود، **الأبعاد الاستراتيجية للنظام العالمي الجديد 1989-2011**، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ط.1، 2013، ص. ص، 117.116.

[3] Joseph Riley, Hedging Engagement: America's Neoliberal Strategy for Managing China's Rise in the Post-Cold War Era, **PhD Thesis in International Relations**, Oxford University St. John's College, 2016, p.07.

الطرفين، وسيظل من غير المرجح أن يعبر صناع السياسات علنا عن منظورهم وموقفهم الحقيقي وربما فضلوا متابعة الاحتواء سرا[1]، وتتميز العلاقات الصينية الأمريكية بنوع من التعقيد والتشابك والتنافس الاستراتيجي، حيث تتمثل محددات العلاقات السياسية الصينية الأمريكية في[2]:

المحدد الأول: فكرة الاحتياج الاستراتيجي ويقصد بذلك وجود إدراك متزايد من الطرفين بأهمية الطرف الأخر واحتياجه له وإن اختلف معه، وربما يفسر هذا الأمر مستوى التعاون بعد كل خلاف تشهده العلاقات بين الدولتين؛

المحدد الثاني: سيطرة الفكر الواقعي في إدارة العلاقة بين الطرفين وذلك من خلال التركيز على تحقيق المصالح في إدارة العلاقات الدولية دون الرغبة في تقديم أية تنازلات، وبذلك يعكس المحدد الأول والثاني علاقات الشد والجذب في علاقات الدولتين، فالولايات المتحدة لا ترغب في صعود الصين كقوة كبرى منافسة لها وفي الوقت ذاته فهي لا ترغب في تدميرها، بالمقابل فإن الصين عند الخلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ في الحسبان حجم المصالح الاقتصادية الكبيرة بين الدولتين؛

المحدد الثالث: ويتمثل في تأثير العوامل الداخلية على العلاقات الصينية الأمريكية، إذ يبرز دور الإعلام والكونجرس الأمريكي وجماعات حقوق الإنسان في الضغط على الإدارات

[1] Ibid, p.p, 17.18.

[2] خديجة عرفة محمد، الصعود الصيني، **صحيفة الصين اليوم**، ع.07، جويلية 2004، على الرابط: http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2004n/4n7/17n7.htm، تاريخ التصفح: 20 جوان 2021، على الساعة: 22.00.

الأمريكية لدفعها لإتباع سياسة متشددة تجاه الصين، وكذلك الشركات الكبرى التي تلعب دورا في تبني مقاربة ليبرالية تخدم مصالحها التجارية والمالية في كلتا الدولتين.

تمثل منطقة الباسفيك مستقبل النظام السياسي العالمي حيث تعتبر منطقة تنافس شديدة بين الصين والولايات المتحدة بما تمتلكه من أهمية اقتصادية بمرور حوالي ثلث الشحن البحري العالمي منها فقط عبر بحر الصين الجنوبي، وأهمية استراتيجية باحتضانها لسبعة من أكبر عشرة جيوش في العالم، بالإضافة إلى بؤر محتملة للصراع المسلح مثل كوريا الشمالية وتايوان والنزاعات الإقليمية والبحرية في بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي، كما تمثل المنطقة مركز الجاذبية للنمو الاقتصادي في العالم حاليا حيث تضم أكبر ثلاث اقتصادات متمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، الصين واليابان[1]، كما يحظى موضوع التنافس الأمريكي الصيني في قضية التنازع البحري بأهمية كبيرة كونه أحد مقومات العلاقات الثنائية وركائز استقرارها واستمرارها.

تنتهج الولايات المتحدة خطة شاملة من أجل الحفاظ على التوازن الإقليمي الجيو-استراتيجي فيه وضمان إدامة أمنها وأهدافها الحيوية عبر سياسة احتواء الدور الصيني بتنشيط وتجديد تحالفاتها الإقليمية مع القوى الاقليمية المنافسة للصين وعدم السماح لها بممارسة دور

[1] رامي عاشور ومحمد الجندي، التداعيات الجيوسياسية والاقتصادية لفيروس كورونا على منطقة الإندو-باسفيك، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، ع.04، 2019، ص.03.

إقليمي ورئيسي في المنطقة والتحكم بطبيعة التفاعلات الإقليمية ببحر الصين الجنوبي[1]، وتنظر الولايات المتحدة إلى الصين على أنها عائق لها في مواجهة الطموح الأمريكي في الهيمنة العالمية ومن ثم تحاول عرقلة وتقويض الصعود الصيني وتحجيم الدور الصيني الإقليمي والعالمي من خلال فرض العقوبات والضغط على الصين في قضايا الديمقراطية، حقوق الإنسان وتايوان، وكذلك العمل على دعم التحالف الأمريكي مع القوى الأخرى في آسيا كاليابان، الهند وكوريا الجنوبية، محاولة بسط النفوذ الأمريكي في المجال الحيوي الصيني، مع التأكيد على أن الولايات المتحدة لا تهدف إلى تدمير أو تفكيك الصين إذ تدرك أن تحقيق هذا الأمر ليس بالأمر البسيط كما أنه في حال تحقيقه فإن النتائج التي تترتب عليه ستكون بالغة الخطورة[2].

لم تتغير العلاقات الأمريكية الصينية في عهد الرئيس الأمريكي "جون بايدن" " John Biden" نظرا لأن سياساته تعد في نقط عديدة استمرارا لمقاربة المواجهة التي تبناها الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" "Donald Trump"، حيث تحاول الإدارة الأمريكية الحالية تشكيل ائتلافات ضد الصين قائمة على قضايا التكنولوجيا وحقوق الإنسان التي تتعارض فيها مصالح الطرفين، وهذا ما سيكون مصدرا للتوتر خلال السنوات القادمة ومصدر التهديد الأخطر بالنسبة للصين، فالائتلافات التكنولوجية المناهضة لها تشكل عقبة أمام تفوقها التكنولوجي،

[1] رشا سهيل محمد زيدان، التنافس الأمريكي الصيني تجاه بحر الصين الجنوبي دراسة في الأبعاد الجيو استراتيجية، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، ع.20، 2020، ص.190.

[2] خديجة عرفة محمد، **مرجع سابق**.

بينما تشجع الائتلافات الايديولوجية القوى الانفصالية في تايوان، هونغ كونغ، التبت وشين جيانغ، كلاهما ينطوي على مصالح جوهرية لن تتنازل عنها الصين حيث بدأت في تعزيز شراكاتها الاستراتيجية الثنائية والمتعددة مع جيرانها ومع دول أخرى[1].

الفرع الثاني: البعد الاقتصادي للعلاقات الصينية –الأمريكية

يعتبر الملف الاقتصادي أحد أهم المحاور في العلاقة بين الصين والولايات المتحدة حيث تشهد العلاقات الاقتصادية والتجارية تطورا وتزايدا واضحا، ويعد الاقتصادين الأكبر في العالم، وقد أصبحت العلاقات القائمة بينهما على درجة كبيرة من التشابك على النحو الذي دفع بهما نحو حلقة مفرغة من الاعتماد المتبادل لا يستطيع كلاهما الخروج منها[2]، فالصين تعتمد بشكل كبير على الولايات المتحدة من خلال أسواقها المفتوحة لمنتجاتها الرخيصة، والولايات المتحدة بسبب العجز المتنامي في ميزانيتها وديونها المرتفعة أصبحت تعتمد على الصين التي تمتلك أكبر رصيد من سندات الخزانة الأمريكية، والتي تقدر بما يقرب من 800 مليار دولار أمريكي[3].

تشمل الصادرات الأمريكية الرئيسية إلى الصين الرقائق الدقيقة، غاز البترول المسال، النفط، فحم الكوك وسيارات الدفع الرباعي، فول الصويا، القطن، الذرة والنحاس وخام النحاس،

[1] يان شيتون، أن تصير قويا: السياسة الخارجية الصينية الجديدة، تر: جلال خشيب، **مركز دراسات الإسلام والشؤون العالمية**، 2021، ص.09.

[2] إيمان عبد الله عبد الخالق إبراهيم، أثر العلاقات الصينية الأمريكية على النظام الدولي منذ 2001، **المركز الديمقراطي العربي**، 2016.

[3] **المرجع نفسه.**

وتستورد الولايات المتحدة من الصين الهواتف الذكية، المعدات الخاصة وأجهزة الكمبيوتر، الكاميرات الأمنية والأجهزة المنزلية، بطاريات الليثيوم أيون والمنتجات البلاستيكية، الأحذية ولعب الأطفال[1]، وبالرغم من ذلك تظهر بعض القضايا الخلافية بين الدولتين تتعلق بالسياسات النقدية الصينية وانخفاض سعر عملتها مقابل الدولار، واحتجاجها على بعض السياسات الاقتصادية الحمائية ضد الواردات الأمريكية من الصين وغيرها[2]، وفيما يلي إحصائيات لقيمة المبادلات التجارية بين الدولتين ما بين سنتي 2018-2022 (أنظر الشكل 04).

[1] **الجمارك الصينية: حجم التجارة بين الصين والولايات المتحدة ارتفع بنسبة 10,9% في العام الجاري**، تقرير، 2022، صفحة روسيا اليوم، على الرابط: https://bit.ly/3heF7SY، تاريخ التصفح: 08 نوفمبر 2022، على الساعة: 11.30.

[2] ناصر الحسيني، **الصين: نعومة المخالب**، دراسة بحثية، موقع الصين بعيون عربية، 2014، على الرابط: http://www.chinainarabic.org/?p=18084، تاريخ التصفح: 08 نوفمبر 2022، على الساعة: 11.50.

الشكل 04: جدول يوضح المبادلات التجارية بين الصين والولايات المتحدة

بين سنوات 2018-2022

الدولة / السنة	صادرات الصين نحو الولايات المتحدة (مليار دولار)	صادرات الولايات المتحدة نحو الصين (مليار دولار)	الميزان التجاري (مليار دولار)
2018	538.51	120.28	+418.23 لصالح الصين
2019	449.11	106.48	+342.62 لصالح الصين
2020	432.68	124.54	+308.14 لصالح الصين
2021	504.93	151.44	+353.49 لصالح الصين
2022	536.30	154.01	+382.29 لصالح الصين
2023 (جانفي-أكتوبر)	357.64	160.46	+ 235.74 لصالح الصين

الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الموقع الرسمي لحكومة الولايات المتحدة

المصدر: https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5700.html#2021

يتضح من خلال تحليل بيانات الجدول السابق ميل ميزان التبادلات لصالح الصين، وهو ما اعتبره المسؤولون الأمريكيون تهديدا صريحا، مما أدى إلى نشوب حرب تجارية بين الدولتين، حاولت الإدارة الأمريكية تحت قيادة الرئيس السابق "دونالد ترامب" "Donald Trump" التصدي لطموحات بكين نتيجة بروز العديد من الخلافات بين الطرفين تخص المجال التجاري، حقوق الملكية الفكرية والتجسس الصناعي وغيرها، وكان عبر الدخول في حرب تجارية تبنت خلالها الولايات المتحدة برنامجا للحد من الواردات الصينية، ومحاولة استنزاف الصين من

خلال فرض رسوم جمركية على مجموعة من الواردات الصينية، وكانت النتيجة لتلك الحرب التجارية تراجعا في العلاقات بينهما وصلت إلى مستوى متدني لم تعرفه منذ عقود[1].

بدأت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين سنة 2018 بتطبيق الولايات المتحدة أول تعريفات جمركية محددة خاصة بالصين بنسبة 25% على 818 منتجا صينيا مستوردا بقيمة 34 مليار دولار، وردت الصين بتطبيق فرض تعريفة جمركية بنسبة 25% على 545 سلعة أمريكية المنشأ بقيمة 34 مليار دولار، واستمرت المعارك التجارية بين الطرفين وشهدت مراحل من التصعيد والتهدئة إلى أن اتفق الطرفان على عقد هدنة[2].

أعلنت الولايات المتحدة بعد عقد إحدى عشر جولة من المحادثات التجارية تعثر المفاوضات، وقامت بزيادة التعريفات على المنتجات الصينية بقيمة 200 مليار دولار أمريكي بنسبة تتراوح من 10% إلى 25%، بالمقابل قامت الصين بزيادة التعريفة الجمركية على سلع أمريكية بقيمة 60 مليار دولار أمريكي، ليصبح بذلك إجمالي قيمة البضائع الصينية المطبق عليها التعريفات الجمركية الأمريكية حصريا 250 مليار دولار، وبلغ إجمالي قيمة البضائع الأمريكية المطبق عليها التعريفات الجمركية الصينية حصريا 110 مليار دولار[3].

من الملاحظ أن قيمة البضائع الأمريكية المطبق عليها التعريفات الجمركية من طرف الصين أقل من نظيرتها الأمريكية، وهذا راجع لنوعية البضائع المستوردة المذكورة سابقا، والتي

---

[1] وداد المساوي، العلاقات الأمريكية الصينية التطورات والإشكالات، **المعهد المصري للدراسات**، 2021، ص.01.

[2] مريم محمود، الحرب التجارية بين أمريكا والصين أرباح وخسائر، **العين الإخبارية، 2019، على الرابط:** https://bit.ly/3FRZakw ، تاريخ التصفح: 07 نوفمبر 2022، على الساعة: 21.10.

[3] **المرجع نفسه.**

هي في غالبها منتجات زراعية غذائية ومواد أولية تدخل في الصناعات الأساسية للصين، وفرض المزيد من التعريفات الجمركية عليها يعني زيادة التكاليف مما سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها في السوق الصيني وفي الأسواق العالمية.

الفرع الثالث: البعد العسكري في العلاقات الصينية-الأمريكية

تميزت العلاقات العسكرية الأمريكية الصينية بالتذبذب ولا تزال الأقل نموا مقارنة بنظيرتها الاقتصادية بسبب مواقف الدولتين من القضايا الإشكالية بينهما وخاصة قضية تايوان، ففي سنة 2010 قررت الولايات المتحدة بيع أسلحة بقيمة 6.4 مليار دولار لتايوان، وعليه علقت الحكومة الصينية علاقتها العسكرية مع الولايات المتحدة ومع محادثات الدفاع تقرر استئناف العلاقات العسكرية لكن ليس بالمستوى المطلوب[1]، على الرغم من وجود الاتهامات المتبادلة وحالة التخوف تعتبر الحكومة الصينية أن تعزيز العلاقات العسكرية مع واشنطن سيمكنها من الحصول على العديد من المكاسب الاستراتيجية وإرسال رسائل سياسية، أبرزها ما يلي[2]:

1-أن عملية التحديث للمؤسسة العسكرية الصينية تتطلب خبرات متراكمة كالتي تمتلكها المؤسسة العسكرية الأمريكية من حيث الكفاءة القتالية للموارد البشرية وحجم القدرات والإمكانيات والانتشار العالمي؛

[1] جهاد عمر محمد الخطيب، العلاقات الأمريكية الصينية "آفاق الصراع والتعاون" 2008 – 2015، دراسة بحثية، **المركز الديمقراطي العربي**، 2016.

[2] **المرجع نفسه.**

2-الدور العالمي للصين من خلال المشاركة في التدريبات المشتركة لمكافحة الإرهاب الدولي، القرصنة والمشاركة في عمليات حفظ السلام والمساعدات الإنسانية؛

3-من بين أهم الرسائل التي تريد الصين إيصالها للولايات المتحدة هي عدم التدخل في قضايا النزاعات البحرية سواء في بحر الصين الجنوبي أو الشرقي، فهي تعد ذلك قضايا سيادية تمس أمنها القومي لذا وافقت الدولتين على توسيع التبادلات العسكرية والتدريبات كجزء من الجهود الرامية إلى بناء علاقات أكثر استقرارا.

كما تعكس زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكي "نانسي بيلوسي" " Nancy Pelosi" إلى تايوان في 02 أوت 2022، رغم أنها لم تكن تحظى بإجماع داخل الولايات المتحدة، تحولا نوعيا في العلاقات الأمريكية – الصينية، بوصفها خطوة محتملة نحو انتقال الصراع والتنافس بين الدولتين من دائرة التفاعل الاقتصادي والسياسي إلى دائرة العمل العسكري ، خاصة بعد أن حشدت الصين قواتها العسكرية وإجرائها مناورات عسكرية غير مسبوقة في محيط تايوان، كما أن التداعيات الجيو-استراتيجية للزيارة لن تقتصر على الأطراف الثلاثة الصين، الولايات المتحدة وتايوان ولكنها ستطال أيضا دول جنوب وغرب آسيا، وقد تتطور لتشمل دول العالم[1].

يظهر التفوق الواضح للولايات المتحدة في عدد القواعد العسكرية المنتشرة عبر العالم والتي تعمل من خلالها على حماية مصالحها وإظهار مكانتها كقوة عظمى في النظام الدولي

[1] محمد السالم السالمي، مستقبل توتر العلاقات الصينية – الأمريكية في عهد بايدن، دراسة بحثية، **ترينذز للبحوث والاستشارات**، 2022.

(أنظر الشكل رقم 05)، بينما يظل التواجد العسكري الصيني محدودا في منطقة آسيا الباسفيك وبعض الدول الإفريقية، باستثناء وجود قاعدة عسكرية بدولة جيبوتي (أنظر الشكل رقم 06).

الشكل 05: خريطة تبين انتشار القواعد العسكرية الأمريكية في العالم

المصدر: شبكة تلفزيون الصين الدولية

على الرابط: https://news.cgtn.com/news/2022-08-14/750-U-S-military-bases-set-up-around-the-world-1cuLPFujbe8/index.html

الشكل 06: خريطة توضح التواجد العسكري الصيني في قارتي آسيا وإفريقيا

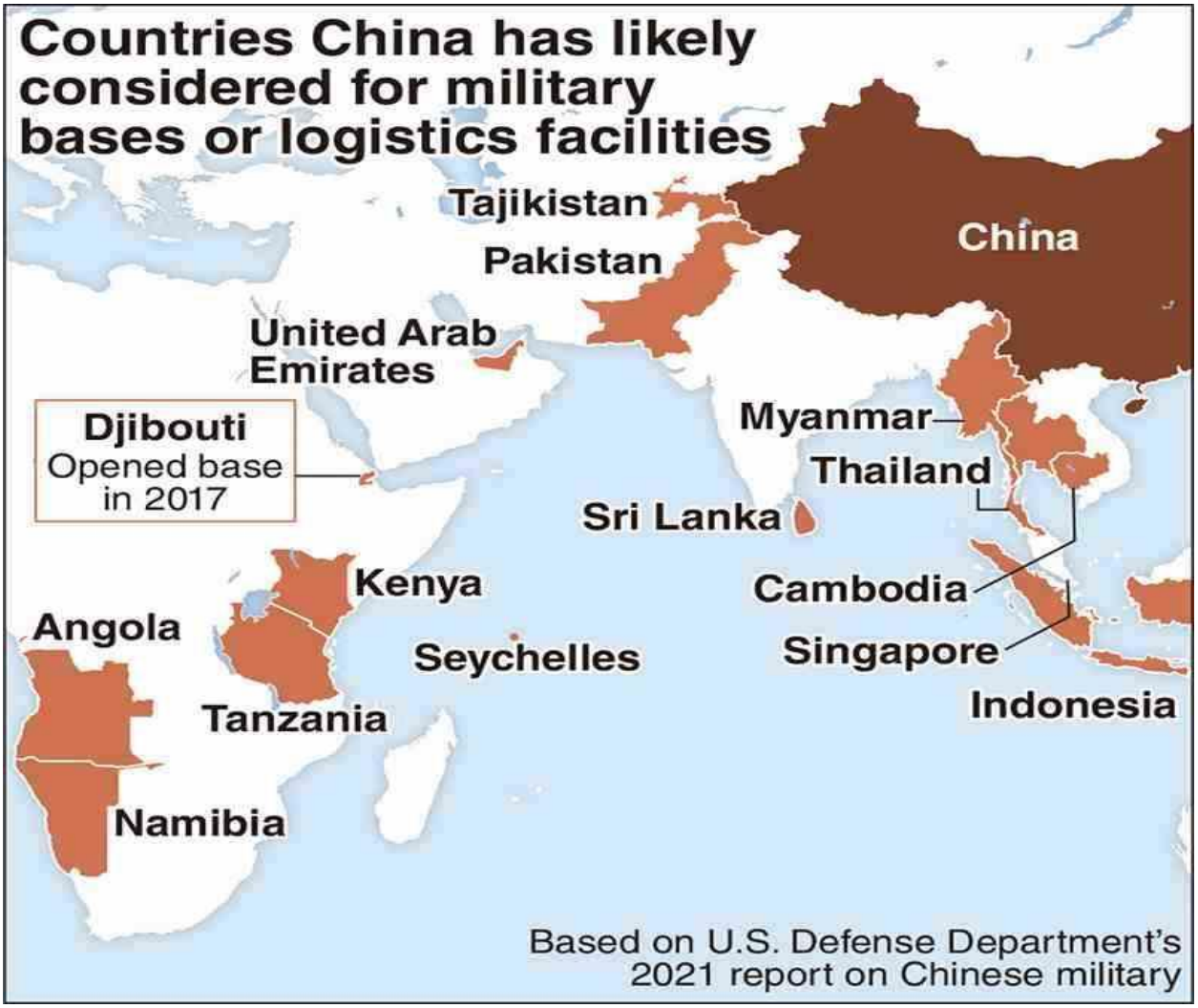

المصدر: Asia News Network

على الرابط: **https://asianews.network/china-expands-military-presence-under-**

/belt-and-road-initiative

المطلب الثاني: العلاقات الصينية–الروسية

يعد تحول الثروة والقوة العالمية من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ أحد التطورات الرئيسية التي تؤثر في العلاقات الروسية الصينية، فمعدلات النمو السريعة التي عرفتها اقتصادات المنطقة كالصين، اليابان، كوريا الجنوبية، إندونيسيا، فيتنام، تايلاند والفلبين، ونظرا لقربها الجغرافي تقدم اقتصادات هذه الدول فرصة لروسيا لإثبات والحفاظ على دورها كقوة كبرى في الساحة الدولية[1]، يغلب على العلاقات الصينية الروسية التوافق اقتصاديا وعسكريا وإسقاط مجالات التعاون على أرضية واقعية وتحديد القواعد التنظيمية لها، كما تلتقي المصالح الصينية الروسية على نقاط أساسية، تعمل الدولتان على تدعيم قوتهما مقابل الولايات المتحدة الأميركية، فالقيادة الصينية ترى أنها مؤهلة لأن تلعب دورا أكبر في المستقبل وروسيا تعرف أنها في موقف أضعف مما كان عليه الاتحاد السوفياتي[2].

تمثل مسألة عدم الاستقرار أولوية لدى روسيا والصين لذا اتخذتا إجراءات سلطوية داخلية وخارجية من أجل تثبيت أركان النظام، فعلى الصعيد الداخلي تواجه الدولتان مشكلة في التعامل مع الأقليات، أما على الصعيد الخارجي فهما ضد التدخل الخارجي في آسيا الوسطى خشية سقوطها في النفوذ الأمريكي الغربي، كما أنهما ترفضان المظلة الدفاعية الصاروخية الأميركية وانتشار أسلحة الدمار الشامل، ومن إمكانية استخدامها ضدهما سواء عبر دول أخرى

[1] Tyler Alexander Bonnet, Russia and the Rise of China An Analysis of Russian Foreign Policy towards China under Putin, **PhD**, Department of International Relations, London School of Economics and Political Science, 2020, p.164.

[2] جرجس الملحم، تأثير التوافق الصيني–الروسي على السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، **مجلة الدفاع الوطني**، لبنان، ع.87، 2014.

أو جماعات[1]، إن العلاقات بين الصين وروسيا لا تعزز الأمن والتنمية لهما فقط، بل من شأنها أن تجذب اهتمام الدول الأخرى في إقليم أوراسيا خاصة باكستان وإيران من أجل عرقلة الخطط الاستراتيجية للولايات المتحدة[2]، وتتسم العلاقات الثنائية بينهما بالملامح التالية[3]:

- توافق موقف الدولتين من السياسة الأمريكية ورفضهما لهيمنة قوة واحدة على النظام الدولي؛

- تأكيد عدم تدخل كل طرف في الشؤون الداخلية للطرف الآخر واحترام الوحدة والسلامة الإقليمية له؛

- التعاون في مجالات التقنيات العسكرية حيث تعتبر الصين أكبر زبون للسلاح الروسي بنسبة 40%؛

- التنسيق الأمني في منطقة آسيا الوسطى؛

- تشجيع وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية.

كما أن هناك مجموعة متنوعة من الدوافع السياسية، الاقتصادية والعسكرية التي تحفز سعي الصين نحو المزيد من العلاقات التعاونية مع روسيا، هذه الدوافع تشمل ما يلي[4]:

- مواجهة الهيمنة الأمريكية؛

---

[1] جرجس الملحم، **مرجع سابق**.

[2] ليونيد سافين، الأوراسية في سياق القرن الحادي والعشرين، تر: جلة اسماعين، **مجلة المستقبل العربي**، ع.463، 2017، ص.128.

[3] ماهر بن براهيم القصير، **المشروع الأورو-آسيوي من الإقليمية إلى الدولية**، دار الفكر العربي، مصر، ط1، 2014، ص. ص، 95.94.

[4] Michael S. Chase, Evan S. Medeiros, Russia-china relations, **the national bureau of asian research**, 2017. P .04.

- معارضة سياسات الدفاع الأمريكية التي تقوض الاستقرار الاستراتيجي؛
- معارضة سياسات الدفاع الأمريكية في الفضاء والفضاء السيبراني؛
- الحصول على المعدات العسكرية والتكنولوجيا الدفاعية المتقدمة؛
- توسيع الروابط التجارية والاستثمارية مع روسيا؛
- الحصول على إمدادات الطاقة الروسية.

تشير الدوافع السابقة إلى أساس قوي للتعاون الثنائي فهي تمس المفاهيم العامة للنظام الدولي، بالإضافة إلى قضايا محددة تؤثر مباشرة على المصالح الاقتصادية والأمنية، ومجالات التقارب في المصالح واسعة وموضوعية، وهي تغطي كل من المصالح المادية وغير المادية وتشمل التصورات الأكثر ديمومة[1].

تعتبر الصين وروسيا من الكيانات الأكثر دواما والتي تمتلك حضارة تاريخية طويلة الأمد وقاعدة زراعية وصناعية، وعليه فإن العلاقات بينهما لا تعزز الأمن والتنمية لهما فقط، بل من شأنها أن تجذب اهتمام الدول الأخرى في إقليم أوراسيا كإيران وباكستان بهدف عرقلة الخطط الاستراتيجية للولايات المتحدة خاصة في ظل الضغط الاستراتيجي الذي تمارسه الولايات المتحدة في المنطقة[2].

ارتفع حجم التبادل التجاري في المجال الاقتصادي بين الدولتين في الأشهر العشرة الأولى من 2022 بنسبة 33% ووصل إلى مستوى قياسي بلغ 153.938 مليار دولار، وقد

[1] **Idem**, p.04.

[2] ليونيد سافين، **مرجع سابق**، ص.128.

ارتفع في سنة 2021 بنسبة 35.8% مقارنة بسنة 2020 وبلغ 146.887 مليار دولار، فيما صعدت صادرات روسيا إلى الصين في الفترة نفسها بنسبة 49.9% لتصل إلى 94.342 مليار دولار، ويعني ذلك أن كفة الميزان التجاري ترجح لصالح روسيا إذ أن صادراتها إلى الصين تجاوزت ما تستورده منها[1]، هناك وجهتي نظر مختلفة حول التجارة الثنائية، ترى الأولى أنها مفيدة للطرفين بشكل كامل، بينما ترى الثانية بأن روسيا في علاقة شبيهة بالاستعمار مع الصين، حيث تصدر روسيا المواد الخام بشكل أساسي إلى الصين، وتستورد السلع التامة الصنع أو المصنعة وعليه يتم التعبير عن التفاؤل الحذر مع الاعتراف ببعض المشاكل[2].

أعلنت شركة "غاز بروم" الروسية في مجال التعاون الطاقوي توقيع اتفاق لبدء تحويل مدفوعات إمدادات الغاز الروسي إلى الصين إلى اليوان والروبل بدلا من الدولار الأمريكي، تأتي هذه المحاولة للرد على العقوبات الغربية على روسيا منذ بدء عمليتها العسكرية في أوكرانيا، ويعتبر الدولار الأمريكي العملة الرئيسية للتبادل التجاري حول العالم بنسبة تتجاوز 75% وتسعى الدولتان من خلال هذه الخطوة التقليل من هيمنة الدولار على المبادلات التجارية الثنائية بينهما رغم امتلاك الصين احتياطات كبيرة من العملة الصعبة مقيمة بالدولار الأمريكي تصل الى 2000 مليار دولار وهو الاحتياطي الأكبر من العملة الصعبة في العالم[3]، وصدرت

[1] **التجارة بين روسيا والصين تبلغ مستوى تاريخيا، لصالح من ترجح كفة الميزان؟**، صفحة روسيا اليوم، 2022/11/07، على الرابط: https://bit.ly/3jtczq8، تاريخ التصفح: 23 ديسمبر 2022، على الساعة: 20.00.

[2] Tyler Alexander Bonnet, **ibid**, p.177.

[3] علي مجالدي، هل بإمكان روسيا والصين إنهاء هيمنة الدولار؟، **صحيفة جيو بوليتيكا**، د.ع، 10 سبتمبر 2022.

روسيا قرابة 10 مليارات متر مكعب من الغاز لصالح الصين في سنة 2021، ومن المتوقع أن يصل إلى سعته القصوى عند 38 مليار متر مكعب في سنة 2025 [1].

يوجد توافق سياسي في الرؤى الصينية الروسية على مستوى العلاقات والقضايا الدولية، فهناك رغبة وتأكيد على ضرورة الحد من الهيمنة الأمريكية، رفض مشروع الدفاع الصاروخي والتوسع الشرقي للناتو، ويلاحظ تقارب في مواقف الدولتين في منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن والتي تهدف إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في حل النزاعات القائمة بالطرق السلمية والحد من الانتشار النووي، والتوجه نحو عالم متعدد الأقطاب[2]، وحسب المفكر الروسي "ألكسندر دوغين" "Alexander Dugin" فإنه يجب البناء الفوري للمعارضة الجيو–بوليتيكية للأطلسية والعولمة ومهما كان هذا الحلف البديل، فالهدف هو مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل جاهدة على الحيلولة دون ظهوره[3].

توجد بالمقابل قيود وعوائق في الشراكة الصينية الروسية من شأنها أن تمنع تطورها بشكل فعال، حيث يوجد العديد من الخلافات العميقة بين الدولتين ما تزال قائمة، ففي مجال الطاقة يوجد عدم تطابق وجهات النظر، فنقل الغاز الروسي إلى الصين يحتاج إلى إنشاء خطوط أنابيب جديدة وتعهدات واضحة ومحددة من جانب الصين للشراء وفقا لعقود طويلة

[1] محمد عبد السند، **بوتين يعتزم زيادة صادرات الغاز الروسي إلى الصين ويكشف عن آلية جديدة للأسعار الأوروبية**، 2022، على الرابط: https://urlis.net/ncsq9fd7 ، تاريخ التصفح: 06 سبتمبر 2023، على الساعة: 23.23.

[2] وجيه أحمد عبد الكريم، **القطب القادم الصراع الصيني الأمريكي**، مصر: المكتب العربي للمعارف، ط1، 2000، ص.184.

[3] ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكيا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، تر: عماد حاتم، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط.1، 2004، ص.495.

الأجل، حيث شكلت جدلا بين الطرفين نتيجة رفض بكين تقديم أية التزامات، مما قد يمثل عقبة رئيسية أمام مستقبل التعاون بينهما في مجال الطاقة، إضافة أن لدى روسيا هواجس عميقة تجاه عمليات التجسس الصيني على الصناعات الدفاعية المتقدمة وتجاه عمليات توسع الشركات الصينية داخل أنحاء روسيا[1].

تثير تصرفات روسيا قلق الصين في دول منطقة آسيا الوسطى، أوكرانيا وبيلاروسيا، لأنها يمكن أن تعطل أو تؤخر مبادرة "الحزام والطريق"، حيث يمكن أن تصاب حركة السكك الحديدية الصينية إلى أوروبا والتي يمر حوالي 85% منها عبر بيلاروسيا بالشلل نتيجة تفاقم التوتر الروسي–الغربي، كما يوجد عدد من القوميات الصينية المتطرفة التي تدعوا إلى استرجاع أجزاء من الأراضي التي تحتلها روسيا حسب زعمهم في منطقة الشرق الصيني، ومن جهة أخرى فإن أي دعم واضح للصين لغزو عسكري روسي لأوكرانيا، من شأنه أن يزيد الضغوط الأمريكية عليها في مسألة دعم استقلال تايوان وهو ما سوف يضع وحدة الدولة الصينية في خطر[2].

المطلب الثالث: العلاقات الصينية مع الاتحاد الأوربي

عرفت العلاقات السياسية بين الصين والاتحاد الأوروبي تطورا واضحا، من خلال حرص الطرفين على الحوار وعقد القمم السياسية وتأكيد التعاون والشراكة بينهما في مختلف

[1] أحمد قنديل، الصين وروسيا هل هي شراكة بلا حدود في مواجهة الولايات المتحدة؟، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، القاهرة، 2022.

[2] **المرجع نفسه.**

المجالات، حيث تتعامل الصين من خلال سياستها القائمة على الاحترام المتبادل والحفاظ على شراكتهما، خاصة وأنها في حاجة ماسة إلى المعاملات المالية والتكنولوجية المتطورة وأسواق الدول الأوربية المتميزة بضخامتها وقدرتها الشرائية العالية، بالمقابل عمل الاتحاد الأوروبي على دفع الصين إلى مواصلة فتح أسواقها وتعزيز مكافحتها للانتهاكات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، والالتزام بتعهداتها المرتبطة بالمنظمة العالمية للتجارة، مع التأكيد على ضرورة إيجاد حل سلمي لأزمة تايوان[1].

أصبحت العلاقات بين الطرفين أكثر اتساعا وقوة خلال العقدين الماضيين، فقد أعلنا عن شراكة استراتيجية شاملة في 2003 والتي هدفت إلى تعزيز العلاقات من المجال الاقتصادي إلى المجال السياسي وحتى مجالات الأمن بالنسبة لأوروبا في شكل شراكة استراتيجية شاملة ستدعم اندماج الصين في النظام الدولي القائم، تحديثها اقتصاديا وتطويرها، تعزيز قوتها الوطنية الشاملة، لا سيما من خلال نقل التكنولوجيا مع الشركات الأوروبية، وتسهيل ظهور نظام دولي متعدد الأقطاب[2].

يعتبر الاتحاد الأوروبي الصين شريكا استراتيجيا له وبالدرجة الأولى مصدرا للنمو وفرص العمل، وتجمعهما أهداف متشابهة في ظل خلق توازن بين المصالح، لقد وقعت 15 دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مبادرة "الحزام والطريق"، وللمبادرة بعد سياسي يتمثل في جذب أوروبا إلى دائرة نفوذ الصين وهذا ما يثير تساؤلات استراتيجية طويلة الأمد،

[1] صفراوي فاطمة، العلاقات الصينية –الأوروبية في ظل التحولات الدولية الراهنة، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 06، ع.02 ،2021، ص.06.

[2] Thomas Christiansen and Richard Maher, The rise of China—challenges and opportunities for the European Union, **Asia Europe Journal**, Vol. 15, 2017, P.122.

يتحدد من خلالها مستقبل أوروبا في علاقاتها مع أوراسيا بدل من علاقتها مع الغرب[1]، وتتميز العلاقات الصينية مع الاتحاد الأوربي بخمسة مؤشرات[2]:

1-أهمية الشركات الأوروبية: يمثل الاتحاد الأوروبي أحد أكبر المستثمرين الأجانب في الصين، خاصة مع تركيز الشركات الأوروبية على الاستثمار في مجالات البحث والتطوير والذي يعتبر المحرك الأهم لاستمرار النمو الصيني؛

2-طبيعة السلع الصينية: تشير الإحصائيات إلى أن 43% من الصادرات الصينية لأوروبا هي سلع استهلاكية مثل: المنسوجات، الأثاث، الألعاب، الهواتف المحمولة، أجهزة الكمبيوتر الشخصية والأجهزة المنزلية، وبالتالي تمثل سلع استهلاكية ثانوية وليست أساسية؛

3-استيراد المعدات الأوروبية: تعتمد الصين بشكل كبير على استيراد معدات، آلات وتجهيزات أوروبية متخصصة لتصنيع عدد كبير من السلع والمنتجات التي تصدرها للخارج، لهذا يعتبر اعتمادها على أوروبا هو أكبر من اعتماد الأخيرة على المنتجات الصينية؛

4-قطاع الصناعات التكنولوجية: اعتماد الصين على المنتجات الأوروبية اللازمة لتصنيع المنتجات الإلكترونية فائقة الدقة، وتعتمد الدول الأوروبية بشكل مكثف على الصين في قطاع الإلكترونيات؛

[1] فيليب لاقران، **الاتحاد الأوروبي ولغز الصين**، 2019، على الرابط: https://www.project-syndicate.org/commentary/china-divide-and-rule-europe-by-philippe-legrain-2019-04/arabic، تاريخ التصفح : 18 نوفمبر 2022، على الساعة : 17.30.

[2] إيمان فخري، هل تستطيع أوروبا تقليص العلاقات الاقتصادية مع الصين؟، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 2021، على الرابط: https://bit.ly/3FYfZZo، تاريخ التصفح: 18 نوفمبر 2022، على الساعة: 18.00.

5-حجم الاستثمارات الصينية: لا يزال وجود الشركات والاستثمارات الصينية في أوروبا منخفضا، حيث تبلغ الاستثمارات حوالي 5% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في الاتحاد الأوروبي.

يبلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين تقريبا ملياري دولار يوميا[1]، ووفقا للأرقام الصادرة عن المعهد الأوروبي للإحصاء تفوقت الصين على الولايات المتحدة سنة 2020، وأصبحت للمرة الأولى الشريك التجاري الأول للاتحاد الأوروبي بقيمة 586 مليار دولار مقابل 555 مليار دولار للولايات المتحدة[2]، ورغم التبادل التجاري الضخم، أبدى الاتحاد الأوربي قلقه بشأن عواقب صعود الصين على المدى الطويل، وتوضيح أنه حتى لو حقق صعودها الكثير من الأرباح للشركات الأوروبية، فلا بد أن تواصل متابعتها لمدى انتفاع المجتمع الأوروبي من مبادرة الحزام والطريق، والتزام الحذر من أن النفوذ الاقتصادي الصيني سيتبعه نفوذ سياسي[3]، بينما توجد وجهات نظر أخرى لا تراه تهديدا سياسيا مباشرا للنظام الدولي الحالي، بل مصدر القلق يتمثل في قضايا حقوق الإنسان والمصالح التجارية[4].

---

[1] **قمة افتراضية بين الطرفين، الاتحاد الأوروبي يحذر الصين من دعم روسيا وبكين تعارض الانحياز لأي طرف بحرب أوكرانيا**، موقع الجزيرة، 2022.

[2] **الصين الشريك التجاري الرئيسي للاتحاد الأوروبي**، قناة سكاي عربية نيوز، 2021، على الرابط: https://bit.ly/3Q13XTJ، تاريخ التصفح: 20 نوفمبر 2022، على الساعة: 19.20.

[3] جونثان هولسلاج، معضلة طريق الحرير: كيف تتحدى أوروبا طموحاتِ الصين التجارية؟، عرض: شيماء ميدان، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 2020، على الرابط: https://bit.ly/3Vnp83p، تاريخ التصفح: 18 نوفمبر 2022، على الساعة: 18.15.

[4] Brown Scott Alexander William, Power, perception and policymaking: the foreign policies of the US and the EU towards China**, PhD thesis**, University of Glasgow, 2014, P.41.

المبحث الثاني: العلاقات الصينية مع القوى الإقليمية الآسيوية

سيتطرق هذا المبحث إلى دراسة طبيعة العلاقات بين الصين وتحليل استراتيجيتها تجاه القوى الإقليمية المؤثرة في منطقة جنوب شرق آسيا، متمثلة في اليابان، الهند، كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية، إن اختيار هذه الدول جاء كضرورة لفهم الموضوع، بحكم عدة أسباب منها التنافس الإقليمي، القوة الاقتصادية والقوة العسكرية.

المطلب الأول: العلاقات الصينية-اليابانية

تعتبر الصين واليابان دولتان مؤثرتان في آسيا والعالم بسبب قوتهما الاقتصادية، ويعد استمرار العلاقات الثنائية بينهما عاملا ومؤثرا مهما على تحقيق السلم والتنمية إقليميا ودوليا[1]، لقد شهدت العلاقات بين الدولتين تطورا مهما رغم الإرث التاريخي والخلافات الكثيرة، فتحليل تاريخ العلاقات خلال الثلاث عقود الأخيرة تظهر أنها تميزت بالتطور الإيجابي المشحون بالتوتر[2].

توصف العلاقات الثنائية بأنها متناقضة ومعقدة، تتميز بالسياسة الباردة والاقتصاد الساخن، حيث يوجد توتر في العلاقات السياسية والقضايا التاريخية وتطور في العلاقات الاقتصادية، وتعتبر اليابان ثاني أكبر شريك تجاري للصين بعد الولايات المتحدة الأمريكية

[1] باهر مردان، العلاقات الصينية اليابانية بين المتغيرات السياسية والثوابت الاقتصادية، بغداد، **مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية**، ع.57، 2014، ص.03.

[2] محمد نجيب السعد، من سيقود آسيا: الصين أم اليابان؟ العلاقات الصينية اليابانية بين دفء الاقتصاد وبرودة السياسة؟، دراسة بحثية، **جريدة الوطن**، عمان، 2015، على الرابط: https://alwatan.com/details/60772، تاريخ التصفح: 20 نوفمبر 2022، على الساعة: 20.00.

والدول الأوربية، بينما تعتبر الصين الشريك التجاري الأكبر لليابان[1]، وتحاول الدولتان البحث عن أسس للتعاون وليس الاختلاف، ولدى كل منهما تصور معين عن الدور الإقليمي والدولي القوي لهما، فالصين التي تعيش حالة نمو متزايد بحاجة إلى الرأسمال الياباني والتكنولوجيا المتطورة لأن كثيرا من مناطقها الشمالية، الغربية والجنوبية ما زالت تعاني مشاكل عديدة كالأمية، الفقر والبطالة، وقد أدرك كلا الجانبين ضرورة التعاون الوثيق بينهما وتجاوز تراكمات المراحل التاريخية والتطلع إلى مستقبل واعد[2].

تعتبر الصين أيضا وجهة هامة للاستثمار الأجنبي المباشر الياباني، حيث استفادت بما يقرب من تسعة مليارات دولار، وتصدر اليابان السلع المصنعة إلى الصين وتستورد السلع الصينية الأولية والرخيصة[3]، وبلغت قيمة التجارة بين الدولتين سنة 2018 ما مقداره 327.66 مليار دولار[4].

تبدو مسألة التعاون الصيني الياباني معقدة، ولا تحكمها فقط النوايا الطيبة ولا الحرص الشديد على التعاون المثمر، فزيادة على الإرث السلبي للاحتلال الياباني للصين في النصف الأول من القرن العشرين والذي خلف ما يزيد على ثلاثين مليون قتيل، فإن الذاكرة الشعبية لدى الصينيين تحتفظ بكثير من الصور المأساوية البشعة التي مارسها جنود الاحتلال الياباني، كما

---

[1] وجيه أحمد عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص-ص. 189-190.

[2] محمد نجيب السعد، **مرجع سابق**.

[3] Yinan He ,The Impact of Chinese National Identity on Sino-Japanese Relations , **Joint U.S.-Korea Academic Studies**,2012 , p.89.

[4] 327.66 مليار دولار قيمة التجارة بين الصين واليابان في 2018، **صحيفة الديار**، 2019، على الرابط: https://bit.ly/3VqsXoB ، تاريخ التصفح: 26 نوفمبر 2022، على الساعة: 18.20.

أن حجم الاستثمارات اليابانية في الصين بدأ بالانخفاض نتيجة للأزمات المالية والركود الاقتصادي داخل اليابان ولكثافة الرأسمال القادم من هونغ كونغ، ماكاو وتايوان إلى الصين[1].

توجد عوامل كثيرة تعيق التقارب بين الدولتين، فالسياسة اليابانية ما زالت أسيرة الارتباط والتبعية للسياسة الأميركية في منطقة جنوب وشرق آسيا، والتي أصبحت أقل انحيازا في عدد من القضايا، خصوصا قضية استقلال تايوان التي تعتبرها القيادة الصينية خطا أحمرا لا تساوم عليه، كما يوجد تخوف لدى قيادة كل من الصين واليابان من النزعة العسكرية الأميركية التي تهدف إلى التفرد بزعامة النظام العالمي[2]، بالمقابل توجد مجموعة من العوامل والأسباب التي تدفع العلاقات بينهما إلى الأمام من بينها[3]:

- استقرار النظام السياسي في الدولتين؛

- تغير العلاقات الدولية في المنطقة مع التوترات في شبه الجزيرة الكورية، حيث تعتبر اليابان خاصة مع تراجع علاقاتها مع كوريا الجنوبية أن التعاون مع الصين يعد أساسيا لتنسيق الضغط الفعال على كوريا الشمالية؛

- إمكانية التعاون الاقتصادي فحوالي نصف الشركات اليابانية العاملة في الخارج تنشط في الصين.

---

[1] محمد نجيب السعد، **مرجع سابق**.

[2] **المرجع نفسه**.

[3] Madoka Fukuda, **Maintaining momentum in Japan–China relations,** East Asia forum, 2018, on the link: http://www.eastasiaforum.org/2018/03/27/maintaining-momentum-in-japan-china-relations**,** Browsing History: 24 November 2022, 23H.15.

المطلب الثاني: العلاقات الصينية–الهندية

تمثل العلاقة بين الصين والهند متغيرا مهما بالنسبة لمستقبل النظام الدولي، حيث تمثلان أكثر من ثلث سكان العالم وهي اقتصاديات سريعة النمو، وتكتسب أهمية على الساحة العالمية، شهدت الدولتين تطورا في النمو الاقتصادي وامتلاك الطاقة النووية، وانتقلت العلاقة من التوتر الذي تميزت بها بسبب العديد من النزاعات الحدودية والعسكرية إلى تعاون اقتصادي أكبر وسلام نسبي[1]، حيث تم زيادة التعاون من خلال مبادرات ثنائية ومتعددة الأطراف، على الصعيد العالمي يعتبر النمو الصيني أكبر تحد لأحادية القطبية للولايات المتحدة، وعليه فإن تعزيز العلاقات بين الولايات المتحدة والهند يزيد من حذر الصين فيما يتعلق بنمو الهند، وهكذا توجد العديد من أوجه التعاون والمنافسة في وقت واحد[2].

تمحور الخلاف الرئيسي الدولتين والهند حول ترسيم حدودهما الممتدة على مساحة أربعة آلاف كيلومتر، وتعد ولاية "أروناتشال براديش" الهندية أخطر نقاط المواجهة، فقد ضمت المنطقة إلى الأراضي الهندية خلال حقبة الاستعمار البريطاني[3]، وفي عام 1962 اندلعت الحرب الصينية–الهندية، ومنيت الهند بهزيمة قاسية، ورغم ذلك احتفظت بولاية "أروناتشال

[1] Shweta Chopra **, Sino-India Relations since 1949**, **i**nternational Relations, Young India Fellowship, 2017, p03.

[2] **Ibid**, p.03.

[3] **النزاع الحدودي الصيني الهندي، حرب باردة بين قوتين نوويتين**، موسوعة الجزيرة، على الرابط: https://bit.ly/3YOXKOM، تاريخ التصفح: 28 جوان 2022، على الساعة: 11.00.

براديش" بعد انسحاب القوات الصينية وسط ضغوط دولية، واندلعت مواجهة أخرى بين الطرفين عام 1987[1]، أما أهم أبرز جوانب الخلاف فتتمثل في[2]:

– النظرة الهندية إلى الصين باعتبارها تمثل تهديدا تقليديا ونوويا لأمنها، كما أن فشل الدولتين في حل النزاع الحدودي بينهما يبقي حالة عدم الثقة لدى الهنود، لا سيما وأن الصين قد حلت معظم مشاكلها الحدودية مع جيرانها الآخرين؛

– تمثل العلاقات العسكرية الصينية–الباكستانية مشكلة للعلاقات الهندية–الصينية، إذ تعتقد الهند أن الصين تستخدم باكستان لاحتواء الهند والحيلولة دون صعودها كمنافس محتمل لها؛

– معارضة الصين للرغبة الهندية في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، فالصين تخشى من استخدام وضع الهند كعضو دائم في مجلس الأمن من قبل القوى الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة في تشكيل حلقة احتواء في مواجهتها خاصة إذا ما نجحت اليابان هي الأخرى في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن.

يمكن للطرفين أن يحققا مكاسب واستفادة من تقاربهما ويساهم في تجديد الوضع في آسيا، فالصين تستطيع من خلال تقاربها أن تحد من التقارب الأمريكي الهندي وأن تستفيد من التقدم الهائل الذي حققته الهند في مجال تكنولوجيا المعلومات، كما سيساعد الهند من خلال عدم دعم الصين لباكستان في النزاع على كشمير[3]، ولكي تحقق الدولتين نموهما ومكانتهما المستقبلية يجب إقامة شراكة استراتيجية وتحسين العلاقات الثنائية سياسيا، اقتصاديا، أمنيا

[1] النزاع الحدودي الصيني الهندي، حرب باردة بين قوتين نوويتين، **مرجع سابق**.

[2] **المرجع نفسه**.

[3] وجيه أحمد عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص–ص. 188–189.

واجتماعيا والتعاون في القضايا الإقليمية والدولية والعمل على قيادة دفة التعاون الاقتصادي في آسيا[1]، ورغم الخلافات الحدودية تتمثل أهم جوانب الاهتمام المشترك في الوقت الحاضر فيما يلي[2]:

-وضع حد لنظام القطبية الأحادية والهيمنة الأميركية، باعتبار أنه ليس في صالحهما؛

- التنسيق في القضايا المتعلقة بمكافحة الإرهاب لما يمثله من خطر على كل منهما، عن طريق إقامة لجنة عمل ثنائية مشتركة لمكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي، والاتفاق على تبادل المعلومات والاستخبارات.

فيما يتعلق بمستقبل العلاقات الصينية الهندية، وبحكم أن جوانب الاتفاق والاهتمام المشترك تفوق جوانب الاختلاف، باعتبار أن الخلاف بين الدولتين لا يرتكز في حقيقة الأمر على تهديدات حقيقية متبادلة بين الجانبين بقدر ما يمثل تنافسا على النفوذ الإقليمي، كما أن المصلحة تقتضي بأن تكون لهما علاقات سلمية مع جيرانهما لحاجتهما إلى تركيز الانتباه على المصالح الداخلية خاصة موضوع التنمية، فالصين يمكنها أن تكسب الكثير من تقاربها مع الهند[3]، خاصة الاستفادة في مجال أنظمة المعلومات التي قطعت فيها الهند شوطا كبيرا، الأهم من ذلك أن التقارب يمكنه أن يبعد الهند عن الولايات المتحدة، الأمر الذي سيساعد الصين

[1] مجموعة من المؤلفين، **الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة**، دبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط.1، 2008، ص.34.

[2] جابر سعيد عوض، **علاقات الهند الإقليمية والدولية**، دراسة بحثية، قناة الجزيرة،2004، على الرابط: https://bit.ly/3Gjbx8R، تاريخ التصفح: 28 جوان 2022، على الساعة: 11.30.

[3] **المرجع نفسه**.

على أن تصبح منافسا للولايات المتحدة، كما يمكنه أن يبعد الصين عن مساندة باكستان في مواجهة الهند بخصوص قضية كشمير[1].

تعتبر قضية كشمير قضية جوهرية لدى الهند، والدعم الصيني لباكستان يمثل تهديدا لها، ويفسر الصراع الهندي الباكستاني رغبة الدولتين في السيطرة على إقليم كشمير بسبب ما يمثله من أهمية لهما حيث يمثل للهند بعدا استراتيجيا، وتحاول السيطرة عليه حتى لا يتم الدعوة لحركات انفصالية بها إذا سمح لكشمير بتقرير المصير أو الانفصال، لأن معظم سكان الإقليم في كشمير لا يحبذون العيش تحت إدارة الهند بل يفضلون الاستقلال أو الاتحاد مع باكستان، بينما تعتبر باكستان إقليم كشمير حائط الصد للدفاع عن أمنها القومي وتنظر للإقليم على اعتبار أنه جزء من أراضيها[2].

إذا كانت نظرية المعضلة الأمنية تنطبق على شرق آسيا فإن فرص تصاعد التوتر في المنطقة بين القوتين النوويتين تبدو كبيرة، حيث تقر هذه النظرية أنه في نظام دولي فوضوي يمكن سوء الظن بين خصمين محتملين أو أكثر أن يقود كل جانب إلى اتخاذ إجراءات وقائية ودفاعية، ينظر إليها الطرف الآخر على أنها تهديدات هجومية مما يرفع من التوترات الإقليمية ويقلل الأمن[3].

---

[1] جابر سعيد عوض، **مرجع سابق**.

[2] أميرة محمد أحمد وآخرون، أثر الصراع في إقليم كشمير على العلاقات الهندية الباكستانية 1999 – 2021، دراسة بحثية، **المركز الديمقراطي العربي**، 2023.

[3] مايكل بي براون وآخرون، **صعود الصين**، تر: مصطفى قاسم، مصر: المركز القومي للترجمة، 2010، ص-ص.261-262.

يوجد تناقض استراتيجي بين الدولتين في إطار التعاون في "تكتل البريكس" حيث تعارض الهند قيادة الصين لها، وهي تمثل أحد الأسباب الرئيسية وراء عدم التوصل إلى عملة مشتركة للمجموعة، ويعتقد الاقتصادي البريطاني "جيم أونيل" " Jim O'Neill " أنه على الغرب العمل على ألا تتفق الصين والهند أبدا، لأنهما إذا اتفقتا، فإن هيمنة الدولار ستكون أكثر عرضة للخطر[1].

المطلب الثالث: العلاقات الصينية مع الكوريتين

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى العلاقات الصينية مع كوريا الجنوبية والتي تعتبر حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة، ومع كوريا الشمالية التي تمثل عدوا لها، بحيث نستخلص طبيعة العلاقة والاستراتيجية المنتهجة من الصين تجاه كل منهما.

الفرع الأول: العلاقات الصينية مع كوريا الجنوبية

تعرضت الصين وكوريا للاستعمار الياباني أثناء الحرب العالمية الأولى، وبدأت العلاقات الدبلوماسية بينهما في 1948، وعرفت حالة من الخلاف حيث تباينت المصالح والأيديولوجيات السياسية بينهما مع نشوب الحرب الكورية منتصف القرن العشرين حيث أيدت الصين كوريا الشمالية ضد الجنوبية[2]، وطوال هذه الفترة اعترفت جمهورية الصين الشعبية بكوريا الشمالية فقط، بينما اعترفت كوريا الجنوبية فقط بجمهورية الصين في تايوان، ثم تأسست

[1] موسى مهدي، لهذه الأسباب لن تستطيع دول بريكس إنشاء عملة منافسة للدولار، **صحيفة العربي الجديد**، 23 أوت 2023.

[2] نيللي كمال الأمير، السلام البارد في آسيا لن يقود إلى حرب كورية جنوبية–صينية العلاقات الصينية الكورية: النشأة والتطور وموجات المد والجزر، دراسة بحثية، **مركز الخليج للأبحاث**، 2016.

العلاقات رسميا في 1992، وبناء على ذلك عملت الصين وكوريا الجنوبية إلى رفع الشراكة بينهما[1].

عرفت العلاقات الثنائية تطورا واضحا بتحقيق تقدم في التعاون في مجالات مختلفة وتعزيز التبادلات الاقتصادية والتجارية والثقافية، بهدف رفع علاقات الشراكة الاستراتيجية التعاونية إلى مستوى جديد، وتعميق التواصل والشراكة على نحو شامل وبناء سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية، والتعاون والتنسيق في مكافحة جائحة فيروس كورونا للسيطرة على المرض بشكل فعال[2].

تمكنت كوريا الجنوبية من التوفيق بين دورها كحليف للولايات المتحدة وبين اعتمادها الاقتصادي المتزايد على الصين، حيث تمثل صادرات كوريا الجنوبية إلى الصين ما يقارب 40% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2019، أي أن الصناعة والاقتصاد في كوريا الجنوبية تعتمدان بشكل كبير على السوق الصينية[3]، وبلغت التجارة بين الدولتين سنة 2021 إلى 2340 مليار يوان أي ما يعادل 351 مليار دولار، مسجلة زيادة بنسبة 18.4% على أساس سنوي، ووفقا لبيانات الجمارك الصينية أصبحت كوريا الجنوبية خامس أكبر شريك تجاري لها[4].

---

[1] **العلاقات الصينية الكورية الجنوبية**، موقع معرفة، على الرابط: https://bit.ly/3mVWOds، تاريخ التصفح: 30 جوان 2022، على الساعة: 23.00.

[2] **الصين وكوريا الجنوبية تتعهدان بتعزيز تطوير العلاقات الثنائية ودعم التعددية**، 2020، على الرابط: http://arabic.news.cn/2020-08/22/c_139310285.htm، تاريخ التصفح: 30 جوان 2022، على الساعة: 23.30.

[3] كيمورا كان، **كوريا الجنوبية بين مطرقة الصين وسندان الولايات المتحدة**، 2021، على الرابط: https://www.nippon.com/ar/in-depth/a07403/، تاريخ التصفح: 30 جوان 2022، على الساعة: 23.50.

[4] S. a, **Le RCEP va stimuler le commerce entre la Chine, la Corée du Sud et le Japon**, 2022, sur le lien : http://french.china.org.cn/business/txt/2022-02/07/content_78033035.htm , le : 02 juillet 2022, a 18.00.

تعتبر كوريا الجنوبية حليفا أساسيا للولايات المتحدة في منطقة جنوب شرق آسيا، حيث تعود العلاقات الوثيقة بينهما منذ 1950، عندما ساعدت الولايات المتحدة في إنشاء دولة كوريا الجنوبية الحديثة وحاربت إلى جانبها بدعم من الأمم المتحدة في الحرب الكورية من سنة 1950 إلى 1953، واختيرت كوريا الجنوبية لتكون حليفا رئيسيا للولايات المتحدة خارج الناتو[1]، وصرح الرئيس الأمريكي "جو بايدن" "Joe Biden" في تغريدة له على تويتر في أفريل 2023، أن "تحالف الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية لم يولد من حدود مشتركة، بل من المعتقدات المشتركة: الديمقراطية، الحرية والأمن"[2]، ويمثل التحالف الأمريكي الكوري الجنوبي بالنسبة للصين في المنطقة؛ وبشكله الحالي تحديا أمنيا في حالة اندلاع نزاع عسكري بينها وبين الولايات المتحدة.

الفرع الثاني: العلاقات الصينية مع كوريا الشمالية

تعد الصين أهم حليف لكوريا الشمالية وأكبر شريك تجاري، والمصدر الرئيسي للمواد الغذائية، الأسلحة والوقود وقد ساعدت على الحفاظ على النظام القائم وعارضت فرض عقوبات اقتصادية قاسية على بيونغ يانغ[3]، ووفقا لبيانات التجارة الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية، بلغ حجم التجارة بين الدولتين في سنة 2022 ما مقداره مليار و27 مليون دولار

[1] **العلاقات الأمريكية الكورية الجنوبية**، 2020، على الرابط: https://bit.ly/3NVkVnv، تاريخ التصفح: 28 ديسمبر 2022، على الساعة: 18.30.

[2] هلا عباس، **الرئيس الأمريكي بايدن: التحالف بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية ولد من منطلق معتقدات مشتركة**، وكالة يونهاب للأنباء، 2023، على الرابط: https://bit.ly/44IY2K2، تاريخ التصفح: 02 ماي 2023، على الساعة: 23.40.

[3] باهر مردان، **العلاقات الصينية-الكورية الشمالية**، 2014، على الموقع: https://www.academia.edu، تاريخ التصفح: 09 أكتوبر 2022، على الساعة: 00.05.

أمريكي، مرتفعا بنسبة 233% عن سنة 2021، وارتفعت واردات كوريا الشمالية من الصين بنسبة 244% على أساس سنوي لتصل إلى 894 مليون دولار، بينما زادت الصادرات بنسبة 131% لتصل إلى 133 مليون دولار[1].

كما عملت الصين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن في سياستها تجاه قضية الأمن في منطقة شرق آسيا وشبه الجزيرة الكورية من وجهة النظر الجيوسياسية، على أن تكون كوريا الشمالية منطقة عازلة ضد أي تدخل أو عدوان خارجي، خاصة في ظل محاصرة الولايات المتحدة للصين بمجموعة من الدول الحليفة لها مثل كوريا الجنوبية، اليابان، الهند، الفلبين وتايوان، لذا تعتبر الصين أي تهديد محتمل لكوريا الشمالية بمثابة تهديد لها[2]،

وتتنامى الطموحات الصينية في السياسات العالمية المتعلقة بالأمن، الاستقرار ونزع التسلح النووي وبصفة خاصة في منطقة شرق آسيا ومنعا لأي تدخل للولايات المتحدة، تمكنت على مدى عقود أن تظل الحليف الأوثق لكوريا الشمالية[3]، فوفقا للمادة الثانية من معاهدة الصداقة الموقعة بينهما في سنة 1961 وتم تمديدها سنة 2021، والتي أكدت على أن تتخذ الأطراف المتعاقدة جميع التدابير اللازمة لضمان العمل المشترك لمنع أي اعتداء على أية دولة من الأطراف المتعاقدة، وأن تعرض أي طرف إلى أي هجوم مسلح من دولة واحدة أو عدة دول

---

[1] **233% زيادة في حجم التجارة بين كوريا الشمالية والصين في 2022**، على الرابط: https://world.kbs.co.kr/service/news_view.htm?lang=a&Seq_Code=72345، تاريخ التصفح: 07 سبتمبر 2023، على الساعة: 12.23.

[2] رضا محمد هلال، سياسات الدول النامية في تعزيز قدراتها العسكرية غير التقليدية: كوريا الشمالية كدراسة حالة، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**،2021، ع.11، ص.28.

[3] **المرجع نفسه**، ص.28.

يعتبر في حالة حرب، يلتزم معه الطرف المتعاقد ببذل قصارى جهده لتقديم المساعدات العسكرية وغيرها[1].

[1] رضا محمد هلال، **مرجع سابق**، ص.28.

المبحث الثالث: السياسة الصينية تجاه القضايا والأزمات الإقليمية والدولية

أدى الصعود الصيني إلى الاهتمام المتزايد بتحليل سياستها الخارجية واستراتيجيتها تجاه القضايا والأزمات التي يعرفها العالم، وأصبحت سياساتها بصفتها قوة إقليمية ودولية مغايرة للصين المتخلفة والضعيفة سابقا، وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى عرض وتحليل مخرجات السياسة الصينية تجاه أهم القضايا، الملفات والأزمات الحديثة والراهنة في العالم.

المطلب الأول: سياسة الصين تجاه أهم القضايا والأزمات في آسيا

تنطلق أهمية دراسة سياسة الصين تجاه الملفات والأزمات في آسيا من كونها أصبحت قوة إقليمية مؤثرة في محيطها الجيو–سياسي، ومن الفاعلين الأساسيين في المنطقة ولها دور كبير في حفظ السلم والأمن الإقليميين، وعليه سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أزمة تايوان، الملف النووي الكوري الشمالي، الملف الإيراني والقضية الفلسطينية.

الفرع الأول: أزمة تايوان

تمثل أزمة تايوان موضوعا هاما ومحوريا بالنسبة لجمهورية الصين الشعبية، تقع تايوان شرق الصين تمتد على 168 جزيرة، وتشمل أيضا جزر "بيسكادوريس" وجزر "ماتسو" وجزر "بحر الصين الجنوبي"، تبلغ مساحتها الإجمالية 35.980 كم مربع، ولا تزال تايوان متنازع عليها بين القوميين الذين حكموها بعد فرارهم من الصين والشيوعيين الذين انتصروا سنة 1949

واستتبت لهم السلطة في بكين، ورغم أن الجزيرة تحكم نفسها منذ عام 1949 لكن لازال الحزب الشيوعي يلتزم ب "سياسة الصين الواحدة" أي أن محاولة استقلال تايوان غير قانونية[1].

يقدر عدد سكان تايوان سنة 2022 بنحو 23 مليون و886 ألف نسمة وتمثل المرتبة 57 عالميا في قائمة أكبر دول العالم من حيث عدد السكان[2]، وكثيرا ما تعتبر العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الصين (تايوان) حساسة بشكل خاص، وينصب الاهتمام على العوامل التي تفصل بين الطرفين وتثير المخاوف من نشوب حرب، ومع ذلك هناك تزايد في علاقاتهما التجارية، الأكاديمية والثقافية، مما يساهم في التقريب بين الجانبين[3].

شهدت تايوان نموا اقتصاديا سريعا والمعروفة باسم "المعجزة الاقتصادية التايوانية" ويتم تفسيره من خلال السياسات الصناعية والمساعدات الأمريكية والإدارة الفعالة للموارد[4]، ويعد "حزب الكومينتانغ" واحدا من أكبر الأحزاب السياسية في تايوان وحكم الجزيرة منذ 1949، تعترف 13 دولة فقط في العالم بتايوان كدولة ذات سيادة، وتمارس الصين ضغوطا دبلوماسية كبيرة على الدول الأخرى لعدم الاعتراف بها أو القيام بأي شيء ينطوي على الاعتراف[5].

[1] Luo Durin , Tout comprendre de Taïwan : géographie, politique, religion, population**, journal la croix** , 2022, sur le lien : **https://www.la-croix.com/Monde/taiwan-geographie-systeme-politique-population-langue-religion-ile-2022-11-16-1201242405 , visité le :17 novembre 2022, a : 08 H.10.**

[2] **عدد سكان تايوان**، صفحة بحر الإحصاءات، على الرابط: https://bit.ly/3Oi128a ، تاريخ التصفح: 18 نوفمبر 2022، على الساعة: 17.15.

[3] Samia Ferhat, Chine – Taiwan : une jeunesse face à l'histoire, Perspectives chinoises**, journals openedition**, juin 2006, p.01.

[4] Chun-ya LIU, Régimes politiques développement économique et croissance urbaine de Taiwan, **Thèse de doctorat en géographie**, Université de Paris 1 panthéon Sorbonne, 2020, p. p, 16.185.

[5] David Brown, **Géopolitique : Chine-Taiwan, un guide très simple pour comprendre un conflit croissant,** 2022, sur le lien : https://www.bbc.com/afrique/monde-59980353 , consulté le : 17 novembre2022, 19h46.

تصر بكين على سياسة "صين واحدة"، وتعارض الحكومة بحزم أي حديث أو عمل يهدف إلى الاعتراف بتايوان كيانا مستقلا عنها، وتعتبر أن حكومة جمهورية الصين الشعبية الشرعية الوحيدة التي تمثل شعب الصين كله وعاصمتها بكين[1]، لكن عدم الاعتراف لم يؤثر على المجال الاقتصادي بين الطرفين فالاعتماد المتبادل بينهما يتعزز باستمرار، حيث تمثل استثمارات تايوان المرتبة الثانية في الصين وتمثل ثلثي استثماراتها في الخارج خاصة في المجال الالكتروني[2].

تقوم الولايات المتحدة ببيع الأسلحة إلى تايوان، ومن الناحية الدبلوماسية تتمسك حاليا بسياسة "صين واحدة"، حيث تعترف بحكومة صينية واحدة فقط ممثلة في حكومة بكين ولديها علاقات رسمية مع الصين بدلا من تايوان، لكن بعد الهجوم الروسي على أوكرانيا شدد الرئيس الأمريكي "جون بايدن" من موقف بلاده حيث اعتبر أنها ستدافع عن تايوان عسكريا، كما قارن بين احتمال شن هجوم صيني على تايوان والغزو الروسي لأوكرانيا قائلا: "إن فكرة أن تايوان يمكن الاستيلاء عليها بالقوة ببساطة ليست مناسبة، سيؤدي ذلك إلى عدم استقرار المنطقة بأكملها وسيكون عملا آخر مشابها لما حدث في أوكرانيا"[3].

مثلت زيارة رئيسة مجلس النواب الأميركي "نانسي بيلوسي" "Nancy Pelosi" إلى تايوان محل جدل داخل الولايات المتحدة حول ما إذا كانت الزيارة ضرورية من الأساس، لطالما

[1] **تايوان بؤرة التوتر بين الصين ومحيطها**، موسوعة الجزيرة، 2022، على الرابط: https://bit.ly/3GtFHXQ ، تاريخ التصفح: 18 نوفمبر 2022، على الساعة: 18.00.

[2] فرونسواز لوموان، **الاقتصاد الصيني**، تر: صباح ممدوح، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، ص.108.

[3] David Brown , **Idem.**

كانت تايوان ساحة أبرزت التناقض بين السياسات الأميركية الرسمية ودبلوماسيتها الفعلية، فرغم اعتراف واشنطن نظريا بسيادة الصين على تايوان، فإنها تواصل تعزيز نفوذها وعلاقاتها مع الجزيرة لدوافع اقتصادية وجيو استراتيجية في المنطقة[1]، ومع اختلاف المعطيات والأسباب إلا أن التحرك الروسي في أوكرانيا قد يشجع الصين على مهاجمة تايوان من أجل إعادتها إلى خارطتها وتحقيق الصين الواحدة (أنظر الشكل رقم:07)، خاصة أن الولايات المتحدة لم تتدخل بشكل مباشر في أوكرانيا وقد يكون لها نفس السلوك في تايوان[2].

الشكل 07: خريطة توضح موقع جزيرة تايوان في منطقة آسيا الباسفيك

المصدر: https://www.ouest-france.fr/monde/chine/entretien-si-pekin-pousse-trop-loin-taiwan-va-riposter-tirer-des-missiles-6988661

[1] **هل تنوي الصين ضم تايوان بالقوة؟ وكيف ستتصرف أميركا**، 2022، على الرابط: https://bit.ly/3AtoUjI، تاريخ التصفح: 18 نوفمبر 2022، على الساعة: 18.30.

[2] الصين وتايوان في عالم متعدد القطبية، بغداد، **مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية**، 2022، ص.04.

الفرع الثاني: موقف الصين تجاه الملف النووي الكوري الشمالي

عملت الإدارة الصينية بعد تطور البرنامج النووي الكوري الشمالي على محاولة حل هذه الأزمة بالطرق السلمية إذ دعمت المباحثات بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية منذ سنة 2003 لحل الملف سلميا، وجعل منطقة شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية، وبضرورة الاذعان لقرارات الشرعية واحترام الالتزامات والتعهدات الدولية، كما عارضت أية عقوبات ضد كوريا الشمالية، وجاءت أغلب التصريحات داعمة للموقف الكوري الشمالي، رغم اعتراضها ظاهريا على التجارب الكورية[1]، في حين أن التغاضي عن تطوير وامتلاك الأسلحة النووية من قبل كوريا الشمالية له عواقب واسعة على الأمن الإقليمي لشرق آسيا والعالم، حيث أن كوريا الشمالية النووية تمثل في الواقع عقبة مهمة أمام تحركات الصين نحو النفوذ الصيني المهيمن إقليميا[2].

استخدمت الصين وروسيا في 2022 حق النقض الفيتو في مجلس الأمن الدولي ضد مشروع قرار أميركي لتشديد العقوبات على كوريا الشمالية، بعد اختبارها صواريخ بالستية، ما يمثل بشكل واضح انقسام المجلس وبداية التحرك الصيني على المستوى الاقليمي[3].

تلعب الجغرافيا السياسية دورا مهما؛ فالحدود الشاسعة بين الدولتين تؤثر في العلاقة بينهما لأن أي تصعيد عسكري على كوريا الشمالية يعني في الإدراك الصيني أنه سيشملها

---

[1] أحمد خضير عباس الرماحي، البرنامج النووي الكوري الشمالي وأثره في العلاقات الأمريكية–الصينية، **مجلة دراسات دولية**، ع.82، 2020، ص.382.

[2] Gerard Roland, China's rise and its implications for International Relations and Northeast Asia, **Asia and the global economy**, vol.1, issue2, 2021.

[3] **فيتو روسي صيني ينهي الإجماع بشأن كوريا الشمالية في مجلس الأمن**، على موقع فرانس 24، على الرابط: https://shorturl.at/mnosW، تاريخ التصفح: 07 سبتمبر 2023، على الساعة: 13.25.

حتما، كما أن نزوح الآلاف من اللاجئين سينتج مشاكل اجتماعية لها، ويمثل انهيار كوريا الشمالية بالضرورة تمدد أميركي في شبه الجزيرة الكورية، ما يعني فقدان الصين مجالها الحيوي خارج حدودها[1] (أنظر الشكل رقم08).

الشكل 08: خريطة توضح الحدود بين الصين وكوريا الشمالية

المصدر: مركز الجزيرة للأبحاث على الرابط:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/04/2013419180643496.html

[1] أحمد خضير عباس الرماحي، **مرجع سابق**، ص.383.

الفرع الثالث: موقف الصين تجاه الملف الإيراني

يعتبر سعي إيران المحتمل لامتلاك القدرة على تصنيع الأسلحة النووية تحديا لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وتعتمد استراتيجية الولايات المتحدة لردع إيران عن تطوير قدرتها اعتمادا كبيرا على العقوبات الدولية، وهنا تبرز أهمية الصين في الدور الذي تلعبه في ما يتعلق بهذه الجهود، نظرا للارتباطات الدبلوماسية مع إيران حيث من الصعب الحصول على الدعم الصيني لهذه العقوبات[1].

توجد شراكة قوية بين الدولتين، فقد أصبحت الصين الشريك التجاري الأول لإيران ويرتكز التعاون بينهما على امتلاك هذه الأخيرة موارد وفيرة من الطاقة واحتياجات الصين لها، غير أنها تشمل كذلك العلاقات الاقتصادية الأخرى كمبيعات الأسلحة والتعاون في مجال الدفاع، والتوازن الجيو–استراتيجي ضد الولايات المتحدة، ومن المهم فهم طبيعة ونطاق التعاون بين الدولتين، فقد عرقلت سياسات الصين والتعاون المتواصل الجهود الأمريكية الرامية لتشكيل القرارات ضد إيران بشأن برنامجها النووي[2]، ويتميز الموقف الصيني تجاه إيران بما يلي[3]:

–يحتل النفط بما له من أهمية محورية في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية مكانة مركزية في العلاقات بين الطرفين ويشكل قاطرة هامة لها، كما تلعب الاعتبارات المحلية، الإقليمية والدولية دورها في ترقية هذه المكانة وتنميتها؛

[1] سكوت هارولد، الصين وإيران العلاقات الاقتصادية السياسية والعسكرية، تقرير، **مؤسسة راند**، 2012.

[2] **المرجع نفسه.**

[3] فهد مزبان خزار، الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الإيرانية–الصينية، **مجلة دراسات إيرانية**، ع.15، 2012، ص.03.

-تتبع الصين استراتيجية متوازنة لمواجهة تداعيات الملف النووي الإيراني، حيث تنتهج سياسة إرضاء جميع الأطراف فهي تحتاج للنفط الإيراني، كما تحتاج للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اقتصاديا، سياسيا وتكنولوجيا.

أما بخصوص الانعكاسات الإيجابية المحتملة للاتفاق بين الغرب وإيران بخصوص ملفها النووي على الصين، فيمكن إيجازها في النقط التالية[1]:

- إزالة عامل توتر بين الصين والولايات المتحدة؛

- استيراد المزيد من النفط والغاز الإيراني بأسعار مقبولة؛

-رفع حجم التعاون الاقتصادي والتجاري بين جميع الأطراف؛

- الدفع بمشروع طريق الحرير الجديد؛

- تعزيز النفوذ الصيني الجيو-استراتيجي بمنطقة الشرق الأوسط.

الفرع الرابع: موقف الصين تجاه القضية الفلسطينية

اعترفت الصين بالدولة الفلسطينية سنة 1988 ثم رفعت مستوى التمثيل الفلسطيني إلى مرتبة سفارة دولة كاملة تتمتع بكافة الامتيازات، في المقابل أخذت تقترب تدريجيا من المواقف المهادنة لإسرائيل والولايات المتحدة، حيث أقامت معها علاقات دبلوماسية كاملة سنة 1992، ما يعكس حالة التغير الواضح في الموقف الصيني إزاء القضية الفلسطينية، كما ظلت

[1] علي حسين باكير، تبعات الاتفاق النووي الإيراني على الصين وروسيا، تقرير، الدوحة، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2015.

تؤكد على التفاوض على اعتباره الوسيلة الوحيدة لحل الصراع وتأييد أي تسوية نهائية عبر التفاوض بين الأطراف المعنية[1].

كما أكدت الصين دعمها الثابت للتسوية السياسية على أساس حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، مبرزة أن مجلس الأمن الدولي يتحمل المسؤولية الأساسية لحماية السلام والأمن في العالم ويلتزم بالقيام بدوره في الدفع لإيجاد حل شامل، دائم وعادل للقضية، وأقرت أن قرارات الأمم المتحدة المعنية ومبدأي الأرض مقابل السلام وحل الدولتين يجب التقيد بهما والتأكيد عليهما[2]، وتتلخص سياسة الصين تجاه القضية الفلسطينية في خمسة عناصر أساسية هي[3] :

– تنفيذ كل الاتفاقيات الموقع عليها بشكل جدي لتفادي أي تعطيل لعملية السلام؛

– تشجيع التعاون الإقليمي بوصفه عاملا مساعدا على تبادل الثقة ونبذ العداء تدريجيا بين الدول العربية وإسرائيل؛

– ينبغي أن تسير محادثات السلام على أساس تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالشرق الأوسط وصيغة الأرض مقابل السلام المتفق عليها في مؤتمر مدريد؛

– القضاء على الإرهاب والعنف بكافة أشكاله لإرساء أمن دول الشرق الأوسط؛

---

[1] عبد الناصر محمد سرور، تطور المواقف والرؤى الروسية والصينية والتركية تجاه الحل السلمي للقضية الفلسطينية، دراسة بحثية، **منظمة التحرير الفلسطينية**، لبنان، 2008.

[2] الصين تدعو العالم لتبني موقف عادل تجاه القضية الفلسطينية، **جريدة الغد**، الأردن، 25جوان 2020.

[3] إسلام عيادي، المنظور الصيني للقضية الفلسطينية: المواقف، والأهداف وآليات تعزيز العلاقات ومستقبل العلاقات الثنائية، دراسة بحثية، **المركز الديمقراطي العربي**، مصر، 2019.

– التأكيد على دور المجتمع الدولي في مساعدة الأطراف المعنية في الشرق الأوسط ومساندتها لتحقيق سلام شامل وعادل في المنطقة.

الفرع الخامس: موقف الصين تجاه الأزمة في سوريا

رفضت الصين في بداية الأزمة التدخل الخارجي بكل أشكاله في الشؤون الداخلية السورية ضمن رؤيتها أن الحل سياسي وليس عسكري، وأكدت أنها ستستمر في لعب دور إيجابي لدعم العملية السياسية في سوريا، بما يؤدى للوصول إلى حل مقبول من جميع الأطراف، مشيرة إلى أن المجتمع الدولي بدأ يعي هذا التوجه، كما عارضت التدخل الخارجي في الشؤون السورية الداخلية بحسب قوانين الأمم المتحدة[1].

واستخدمت الصين حق الفيتو أربع مرات لإحباط صدور قرارات عن مجلس الامن، الأول والثاني دعيا إلى تنحي الرئيس السوري "بشار الأسد"، والثالث طالب بتطبيق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة على النظام السوري الذي ينص على فرض عقوبات، أما الرابع حاول إحالة الملف السوري إلى محكمة الجنايات الدولية، فعارضت أي تدخل عسكري في سوريا حتى وإن جاء لمحاربة التنظيمات الإرهابية فيها[2]، وهو ما يعتبر تطورا ملحوظا بحيث جاء الاستخدام الصيني المتكرر لحق النقض في مجلس الامن على الرغم من أنها تعتبر الدولة التي لم تستخدم هذا الحق إلا نادرا من بين الدول الخمس الدائمة العضوية، كما أنها لم تلجأ

[1] محمد سعد أبو عامود، الصين تقتحم الأزمة السورية، **صحيفة الخليج**، 07 أفريل2016.

[2] عمر بوتشيش، السياسة الخارجية الصينية تجاه القضايا والأزمات العربية، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، ع.02، 2022، ص.557.

إلى استخدامه رغم اعتراضها، لمنع إصدار قرارين مشابهين ضد النظام الليبي في عهد الرئيس السابق "معمر القذافي" خلال فترة الثورة الليبية[1].

يعتبر استخدام حق الفيتو تغيرا نوعيا في الاستراتيجية الصينية، فالاختلاف بين مواقف الولايات المتحدة والصين حول عدد من القضايا ليس بالجديد، إلا أن الملفت هو أنه تعدى الاختلاف في المواقف وبلغ حد المواجهة السياسية، ويساهم تدخل الصين في تغيير واقع توازنات معادلة القوى في الشرق الأوسط إلى جانب كل من روسيا وإيران في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها[2]، وهو مؤشر واضح للحفاظ على مصالحها ولعب دور أكبر على الصعيدين الإقليمي والدولي.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الصينية تجاه الحرب الروسية-الأوكرانية

تعد الحرب الروسية ضد أوكرانيا منعطفا يدخل العلاقات الدولية بشقيها الدبلوماسي والعسكري مرحلة جديدة، وتتعدد زوايا المعالجة بين الاستراتيجية العسكرية، العقوبات الاقتصادية والتحالفات الدبلوماسية بهدف محاصرة الحرب ومعاقبة روسيا، ويبقى أحد أهم المتغيرات فيها هو الموقف الصيني بحكم العلاقة الخاصة التي تجمعها مع روسيا، ثم مستوى استفادتها من هذه التطورات التي تشكل تحديا للغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية[3]، حيث

[1] سنية الحسيني، هل تعكس سياسة الصين تجاه الازمة السورية تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة؟، ألمانيا، **المركز الديمقراطي العربي**، 2015.

[2] إبراهيم تيسير النوايسة، السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط، **رسالة ماجستير**، جامعة مؤتة، كلية الدراسات العليا، الأردن، 2016، ص.68.

[3] حسين مجدوبي، المكاسب الاستراتيجية للصين من حرب روسيا ضد أوكرانيا، **جريدة القدس العربي**،05 مارس 2022.

دعت إلى السلام بل وعرضت التوسط للتوصل إلى تسوية بين أوكرانيا وروسيا بصفتها الشريك الاستراتيجي الجديد لروسيا[1]، ويمكن تفسير هذا الموقف بناء على اعتبارات رئيسية هي[2]:

– الأهمية الاستراتيجية لروسيا بالنسبة للصين في النظام الدولي في سياق التنافس مع الولايات المتحدة وحلفائها؛

– تركيز الصين الاستراتيجي طويل الأمد على تنمية العلاقات الوثيقة مع الدول النامية في العالم واعتبارها مبدأ السيادة الوطنية أمرا أساسيا؛

– عدم رغبة الصين الانحياز الواضح لروسيا تفاديا الإضرار بالعلاقات الاقتصادية والتجارية مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة؛

– رفض الصين إدانة العملية العسكرية الروسية مركزة على توسع حلف الشمال الأطلسي كسبب رئيسي للأزمة وهو يمثل تهديدا للأمن العالمي، في ظل عدم مراعات التوازنات الجيو–سياسية القائمة.

كما يمكن تفسير الموقف الصيني فيما يخص سياستها الخارجية تجاه الحرب الروسية الأوكرانية في النقط التالية[3]:

– مراعاة الوضع الحالي القائم للنظام الدولي؛

---

[1] كاواشيما شين، **الصين والحرب الروسية الأوكرانية سياسة "الحبل المشدود" وحسابات المكسب والخسارة**، صفحة اليابان بالعربي، 24 أفريل 2022، على الموقع: https://www.nippon.com/ar/in-depth/a08101/، تاريخ التصفح: 14 أكتوبر 2022، على الساعة 23.30.

[2] **المرجع نفسه.**

[3] بثينة محمد الزواهرة، محددات السياسة الصينية تجاه الأزمة الأوكرانية، دراسة بحثية، **المعهد المصري للدراسات**، القاهرة، 2022.

– مراعاة المنافسة بين القوى الكبرى؛

–عدم التدخل في شؤون ونزاعات الدول الأخرى.

لم تعارض الصين إرسال روسيا قواتها إلى أوكرانيا ولم تؤيد أو تشجب قرار روسيا بالاعتراف بالأقاليم التي انفصلت عن أوكرانيا، فهي تمسك العصا من الوسط وتلعب دور المراقب وتتابع تطور الأحداث فرغم أنها أقرب للجانب الروسي، إلا أنها لا تستطيع أن تصرح بدعمها له لأن ذلك سيؤدي إلى خسائر لها خاصة في الجانب الاقتصادي، لأن هذا يتعارض مع طموحاتها الاقتصادية التوسعية المتمثلة في سياسة الإصلاح والانفتاح، حيث أنه رغم التوتر في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة، ما يزال التبادل التجاري بينهما ومع أوربا في حالة جيدة[1].

ولا تقتصر أخطار النزاع الروسي الأوكراني على التهديدات التي تطول مصالح الصين في المبادلات التجارية أو المشاريع والاستثمارات الصينية مع أوكرانيا، بل تمس أمن الصين الاستراتيجي والمتمثلة في عرقلة وتأخير تنفيذ مشروع الحزام والطريق وتهديد أمنها في بحر الصين الجنوبي[2]، فعلى الرغم من الاعتقاد أن النزاع مع روسيا سوف يشغل الولايات المتحدة عن صب تركيزها على الصين من جهة بحر الصين الجنوبي الذي يشكل ثلث التجارة العالمية، فإن التحديات الأمريكية للصين اليوم تتمثل في تضخيم مرور سفنها الحربية، وتهديدها في

[1] بثينة محمد الزواهرة، **مرجع سابق**.

[2] لارا رجب الذيب، الموقف الصيني من الأزمة الروسية الأوكرانية، **مجلة الشؤون العربية الأوراسية**، 2022، ص.18.

مجالها التجاري والأمني داخل إقليم تايوان، وزيادة احتمال اتخاذ الولايات المتحدة إجراءات في تايوان لمنع الصين من تكرار التجربة الروسية في أوكرانيا[1].

تشكل المنطلقات المشتركة الصينية الروسية على الساحة الدولية في كيفية انهاء عهد الهيمنة الأمريكية والتوجه نحو بناء عالم متعدد الأقطاب، مع مبدأ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها، وهذا الهدف بدأ يتجه نحو التعزيز أكثر على خلفية استراتيجية التوجه شرقا التي انتهجتها روسيا ردا على القيود الغربية ومحاولات عزلها[2].

كما يعتبر موقف الصين بالامتناع عن التصويت في جلسة مجلس الأمن المخصصة لبحث الأزمة الأوكرانية في شهر مارس 2022، عن وجهة نظرها بشكل دقيق، حيث بررت ذلك بأنها تنسجم مع مبادئها في السياسة الخارجية من خلال[3]:

– احترام سيادة، وحدة وسلامة أراضي جميع الدول وهو ما ينطبق أيضا على القضية الأوكرانية،

– تأييد الصين لمفهوم الأمن المشترك والشامل والمستدام، والذي لا يجعل أمن أي دولة على حساب الإضرار بأمن دول أخرى، وهو ما يجعل سعي حلف الأطلسي بعد جولات خمس من التوسع أن يتوسع مرة أخرى مقتربا من الحدود الروسية.

[1] **المرجع نفسه**، ص.18.

[2] رائد جبر، توقعات العلاقة الروسية الصينية في عالم ما بعد الحرب الأوكرانية، **جريدة الشرق الأوسط**، 2022.

[3] عبد المنعم سعيد، ملامح نظرية الصين حول مراجعة وتغيير شكل النظام الدولي، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 2022.

كما يرجع تريث الموقف الصيني في الحرب الروسية الأوكرانية إلى العمل على عدم توسيع التأثيرات والتداعيات السلبية لها ومن أهمها:

– تهديد الأمن الغذائي من خلال ارتفاع الأسعار في السوق الدولية بسبب تعطيل صادرات الغذاء والحبوب من أوكرانيا وروسيا، وتهديدات بأمن العاملين في الزراعة ووسائل النقل البرية والبحرية، وهناك مخاوف أكبر حول مستقبل الأمن الغذائي في العالم إذا ما توسعت الحرب جغرافيا لتشمل دولا أخرى، أو تطورت نوعيا باستخدام أسلحة الدمار الشامل، وعليه من الحكمة أن تنتهي هذه الحرب دون دفع فاتورة باهظة على الصعيدين الاقتصادي والغذائي[1].

– تهديد الأمن الطاقوي من طرف الدول المختلفة بناء على نطاق مصالحها، حيث تهتم الدول المستوردة للطاقة بإمدادات طاقة طويلة الأجل وآمنة وبأسعار منخفضة، وبالنسبة للدول المصدرة فان أمن الطاقة يعني ضمان استقرار إمدادات الطاقة بأسعار عالية ودعم كفاءة قطاع النفط والغاز في اقتصادها، وبالنسبة للصين يهمها تأمين العرض بأسعار منخفضة وكميات مستقرة حفاظا على نمو اقتصادها وعدم ارتفاع تكاليف الانتاج[2].

[1] عبد الحافظ الصاوي، **كيف هددت الحرب الروسية على أوكرانيا الأمن الغذائي العالمي؟**، 2022، على الرابط: https://shorturl.at/cnyWX، تاريخ التصفح: 07 سبتمبر 2023، على الساعة: 19.21.

[2] نهلة الخطيب، **تحديات أمن الطاقة في العلاقات الأوروبية الروسية: الحرب الروسية_ الأوكرانية نموذجا**، 2022، على الرابط: https://democraticac.de/?p=84622، تاريخ التصفح: 07 سبتمبر 2023، على الساعة: 19.40.

نخلص في هذا الفصل ومن خلال المعطيات السابقة أن الصين تتعامل بناء على مبدأ براغماتي، حيث تعطي أولوية لعلاقاتها الاقتصادية ومصالحها مع مختلف القوى الكبرى أو الإقليمية رغم الاختلاف والخلافات الكبيرة والعميقة سواء كانت أيديولوجية، سياسية، تاريخية أو أمنية، وهو ما يعطي صورة إيجابية عن الصين، فمن خلال تحليل نظرية الاعتماد المتبادل والتي تؤكد أن التبادلات الاقتصادية بين الدول تؤدي بشكل إيجابي إلى عدم التصادم بينها.

بالنسبة لمواقف الصين تجاه الأزمات والقضايا الراهنة فهي تختلف حسب الأهمية، حيث تعد تايوان قضية وحدة وطنية بالنسبة لها، فيما تتعامل مع باقي الملفات حسب الأهمية الجيو-سياسية والجيو-استراتيجية، واللافت استخدام الصين لحق النقد "الفيتو" في الأزمة السورية والملف الكوري الشمالي، وهو ما يمثل خطوة ومؤشرا على التحرك الصيني للعب دور أكثر فعالية في بنية النظام الدولي لكن بطرق سياسية وسلمية، وإلى حد الآن تدعم المؤشرات رغبة الصين الحفاظ على الأمن الإقليمي في منطقة الباسفيك وعلى الأمن الدولي، والعمل الدؤوب على تقوية دورها ومكاسبها دون الدخول في مواجهات مسلحة بتفعيل سياسية الربح دون حرب.

الفصل الثالث:

المكانة المستقبلية للصين في

النظام الدولي: آفاق 2030

تعتبر الدراسات المستقبلية بأنها البحوث والجهود العلمية التي تعتمد على معطيات، طرق وأساليب علمية لتصور ما سيكون عليه الوضع بعد مدة زمنية معينة عبر تقديم عدة احتمالات وتصورات، ولهذا السبب منحتها الدول المتقدمة اهتماما كبيرا، وخصصت لها مراكز البحث والدراسات، المعاهد والتجهيزات المادية والتمويل ودعم فرق بحثية ذات تكوين عالي وإنشاء وزارات للاستشراف، لأنها أدركت بأن دراسة المستقبل ليست ترف معرفي، وإنما هي ضرورة حتمية يفرضها التطور السريع للمجتمعات الانسانية، فمن خلال دراسته يمكن المرور من دائرة السير نحو المجهول إلى دائرة المستقبل المعلوم ولو بشكل نسبي[1]، كما تعرف الدراسات المستقبلية على أنها علم يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل، وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره[2].

وعليه سيتطرق هذا الفصل إلى دراسة مستقبلية لأثر الصعود الصيني في النظام الدولي عبر إدراك ومعرفة الاستراتيجية الحالية والمستقبلية من طرف القوى الكبرى في العالم الصين، الولايات المتحدة وروسيا، وأيضا تحديد وتحليل مؤشرات القوة الصينية الحالية والمستقبلية ومن خلال هذه المعطيات يمكن اعتماد خارطة طريق لاستشراف مستقبل النظام الدولي آفاق سنة 2030 ومكانة الصين فيه عبر استخدام تقنية السيناريوهات.

[1] عبد الحق دحمان، واقع الجهود التنظيرية المستقبلية في العالم الإسلامي: الصعوبات والحلول، **مركز المجدد للبحوث والدراسات**، 2021، ص.03.

[2] دينا محمد جبر، تفعيل منهج التصور المستقبلي في دراسة العلاقات الدولية، **مجلة العلوم السياسية**، ع.38-39، 2009، ص.355.

المبحث الأول: الاستراتيجيات الحالية والمستقبلية للصين، الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في النظام الدولي

تختلف وتتباين استراتيجيات الدول الكبرى في العالم في النظام الدولي، وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى استكشافها وتحليلها، بداية بالصين باعتبارها قوة اقتصادية وعسكرية كبرى وهي محل الاهتمام الرئيسي للدراسة، الولايات المتحدة الأمريكية لكونها متزعمة النظام الأحادي القطبية الحالي، وأيضا روسيا التي تمثل قوة كبرى في العالم، حيث يعتبر التفاعل بين هذه القوى هو العامل الأساسي لمستقبل النظام الدولي والمحدد الرئيسي لاستقرار الأمن الدولي.

المطلب الأول: الاستراتيجية الصينية

يتطلب تحليل الاستراتيجية الصينية في العالم والسياسة الدولية وقدرتها على تحقيق أهدافها، دراسة مناخ الأفكار السائد وكيف تتجسد في السياسة، فطبيعة المجتمع الصيني متنوعة أيديولوجيا ومتعددة الاتجاهات بين القيم الكونفوشيوسية، الأفكار الاشتراكية واقتصاد السوق[1]، كما تمثل الصين مفهوم لدولة ذات النظامين: نظام سياسي مغلق وشمولي ونظام اقتصادي ليبرالي ومفتوح، ورغم الانتقادات الموجهة له إلا أنه قد أثبت نجاحه في بناء دولة قوية.

إن طبيعة الإدراك الصيني للمتغيرات التي أصابت النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، جعلتها تأخذ بالاعتبار الأبعاد الرئيسية للمعطيات المتغيرة في السياسة الدولية خاصة

[1] Benjamin Tze Ern HO, Chinese Exceptionalism: An Interpretive Framework to Understanding China's Rise and Relations with the World**, ibid**, P.35.

في مجال تفاعلاتها في البيئتين الإقليمية والدولية، وبالمقدار الذي يهمها في انطلاقتها نحو المزيد من فعالية الدور والحضور[1]، مما جعلها لا تركز في تقويمها للسلوك الدولي ومعايير الشرعية الدولية على التوزيع العالمي للقوة والنفوذ بقدر اهتمامها بحجم الفائدة والضرر المترتبة عنه، وأصبحت أكثر إقبالا ومشاركة في الالتزامات الدولية[2]، وتنقسم الركائز الاستراتيجية للسياسة الصينية على محورين أساسيين داخلي وخارجي[3]:

1-المحور الداخلي:

- استمرارية الحزب الشيوعي كقوة رئيسية للسلطة السياسية في الدولة؛
- مواصلة انتهاج سياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي؛
- اعتماد سياسة التصدير كركيزة أساسية لعملية التنمية؛
- السعي لبناء قوة تكنولوجية تعتمد على الخبرة، التعاون والاستثمار الأجنبي.

2-المحور الخارجي:

- الابتعاد عن التدخل في النزاعات الدولية؛
- التركيز على العلاقات الخارجية التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية؛
- الاهتمام بتوطيد العلاقات مع الدول المتقدمة للحصول على التكنولوجيا والاستشارات، ومع الدول النامية للحصول على الطاقة والموارد الأولية، وعلى كليهما لتصريف المنتجات؛

---

[1] سرور نبيل، الصين والتحولات الدولية وحماية تجربة الإصلاح الاقتصادي، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، ع.91، 2015، على الرابط: HTTPS://BIT.LY/3FXBF7X تاريخ التصفح: 15 أوت 2022، على الساعة: 23.20.

[2] **المرجع نفسه.**

[3] محمد نعمان جلال، الركائز الاستراتيجية لسياسة الصين الخارجية، دراسة بحثية، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2009.

– بناء علاقات استراتيجية مع الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة، روسيا، ألمانيا، فرنسا، اليابان، وبريطانيا، وتحويل الجاليات الصينية في الخارج إلى مصدر قوة اقتصادية.

تعكس استراتيجية الصين تجاه النظام الدولي تصورها، ودرجة القبول حول القاعدة السياسية الدولية والمبادئ القائمة عليه، كذلك يشمل موقفها تجاه الأمن الدولي، الأمن الإقليمي، سياسة القوة ومهددات الأمن غير التقليدية كالإرهاب، الانتشار النووي، الأمن السيبراني، القرصنة، التدخل، الهيمنة، وقضايا العلاقات الدولية الأخرى[1]، وتعمل على لعب دور أكبر في السياسة العالمية من خلال[2]:

- إعادة فرض السلطة المركزية للدولة على كافة المناطق، في إطار الصين الواحدة؛
- الهيمنة الاقليمية؛
- تحقيق نفوذ صيني عل كافة حدودها وفرض الاحترام تجاهها؛
- فرض الصين احترام رأيها من طرف القوى الكبرى في النظام الدولي.

تعمل الصين على تحقيق دور أكثر فاعلية في المجتمع الدولي عن طريق هيئة الأمم المتحدة، وخاصة عبر تفعيل دورها في مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة، من خلال تأكيدها ضرورة دعم جهود هذه الهيئة لتثبيت دعائم الأمن والسلم الدوليين وتحقيق الاستقرار، ومن الواضح أنه كلما تمت تقوية دور مجلس الأمن زاد نفوذ الصين، نظرا لتمتعها

[1] Chunman Zhang , Understanding China's Attitude toward International Order: from General Delegitimization to Selective Embeddedness, **thesis for the degree of master**, the university of British Colombia , 2013, P.19.

[2] غراهام أليسون، **حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة**، تر: إسماعيل بهاء الدين سليمان، بيروت: دار الكتاب العربي، 2018، ص.227.

بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن وامتلاكها حق النقض " الفيتو" [1]، وهو ما يفسر تأكيدها على أن تتدخل هيئة الأمم المتحدة بصورة مباشرة في سياسات حل الخلافات والنزاعات الدولية بهدف زيادة نفوذها الذي يعتبر أقل أهمية نسبيا من نفوذ الولايات المتحدة، ولكنهما يتمتعان داخلها بحقوق متماثلة مما يساعد على وجود ميدان للتنافس النسبي، وتؤكد أن العقوبات الدولية وخاصة الاقتصادية يجب أن تتوافق مع الشرعية الدولية وميثاق هيئة الأمم المتحدة وأن تكون بموافقة أعضاء مجلس الأمن[2].

تغيرت المرتكزات الأساسية لمحددات السياسة الخارجية الصينية منذ انطلاق سياسة الإصلاح والانفتاح وتراجع البعد الإيديولوجي لصالح المصالح الاقتصادية والعلاقات التجارية مع العالم الخارجي، حيث أصبحت تتحدد انطلاقا من المصالح الأساسية للشعب الصيني، ومن منطلق العمل على بناء نظام دولي اقتصادي وسياسي جديد يتميز بالعدل ويعكس رغبات شعوب دول العالم ومصالحها المشتركة[3]، وتؤكد على أن هدف البشرية هو تحقيق السلام والتنمية، وأفضل الطرق لتحقيق هذا الهدف هو خلق نظام دولي متعدد الأقطاب قائم على أسس العدالة؛ المساواة والمصالح المتبادلة؛ ضرورة تسوية النزاعات بين الدول بالوسائل السلمية؛ مكافحة الإرهاب بكافة أشكاله وتفعيل دور الأمم المتحدة[4].

---

[1] وجيه أحمد عبد الكريم، **القطب القادم: الصراع الصيني الأمريكي**، مصر، المكتب العربي للمعارف، ط.1، 2016، ص.47.

[2] **المرجع نفسه**. ص.48.

[3] خديجة عرفة محمد، **العرب والصعود الصيني**، دراسة، على الرابط:

http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2006n/0604/p14.htm ، تاريخ التصفح: 22 جوان 2022، على الساعة: 23.30.

[4] **المرجع نفسه**.

كما تتمثل رؤية الصين بخصوص مستقبل النظام الدولي بالتطلع إلى نظام عالمي جديد قائم على الأمن، العدالة والمساواة بعيدا عن مفاهيم الحرب الباردة، وتركز من خلال علاقاتها الخارجية والدبلوماسية على أهمية الاحترام المتبادل للسيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأن تكون مفاهيم القانون الدولي هي الأساس في العلاقات الدولية لتحقيق الأمن والسلم وتركز على مبدأ حرية الاختيار، أي أن تكون لكل دولة سيادتها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية[1].

وتعتقد أن عدم نفاذ هذه السياسات يضع حواجز في العلاقات الخارجية للدولة، كاستخدام الولايات المتحدة والدول الغربية لحقوق الإنسان والديمقراطية كعناصر ضغط في سياساتها الاقتصادية على الدول لتعديل أو تغيير سياساتها الداخلية، وتعارض الهيمنة العالمية والاتجاهات المنفردة للسيطرة على النظام الدولي المتميز بالقطبية الأحادية والممثل بالولايات المتحدة الأميركية[2].

كما تدعو إلى مبدأ المشاركة في التفاعلات السياسية الدولية بدلا من الانفراد بها، وعلى هذا تحددت رؤيتها إلى بنية النظام الدولي في المستقبل بأنه يجب أن يقوم على التعددية والمشاركة، وتدرك أن الانطلاق والمساهمة الفعالة في تشكيله، لابد أن تسبقه مكانة إقليمية لأنها تمثل قاعدة ارتكاز أساسية لتحقيق المصالح الصينية على المستوى الدولي[3].

---

[1] سرور نبيل، **مرجع سابق**.

[2] وجيه أحمد عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص.49.

[3] **المرجع نفسه**، ص.49.

كما يمثل "تكتل البريكس" بعدا هاما في الاستراتيجية الصينية نظرا للأهمية الاقتصادية وحجم السكان والوزن الذي تمثله الدول الأعضاء على المستوى الدولي، حيث يعد كمنافس للنظام الغربي، إذ يمثل البريكس نموذجا جديدا للتنمية، ويرغب في إعادة تشكيل للهندسة العالمية، من خلال السعي لتعديل النظام الغربي، مع وجوب إدخال إصلاحات على النظام الدولي الحالي بشقيه السياسي والاقتصادي[1]، بحيث تعتبر المؤسسات المالية لدول البريكس أداة جديدة لكسر وحصر بعض أشكال هيمنة المؤسسات الغربية والقيود التي تفرضها، وأعربت دول المجموعة عن نيتها في البحث عن طرق جديدة لإبراز قوتها الاقتصادية، وتقدم المؤسسات المالية لدول البريكس فرصة لإنشاء نظام دولي متعدد الأقطاب، وهو ما تسعى إليه خاصة الصين وروسيا لمواجهة هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي[2].

المطلب الثاني: الاستراتيجية الأمريكية

سعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى تحقيق مصالحها من خلال إنشاء مؤسسات سياسية واقتصادية دولية، وإقامة ترتيبات ومنظمات أمنية ثنائية وإقليمية وفرض مبادئ سياسية ليبرالية والعمل على الحفاظ عليها، لكن بدأت بعض القوى الصاعدة من وجهة نظر الولايات المتحدة تهدد أساسيات النظام الدولي القائم[3].

[1] أم البنين معلم، دور تكتل البريكس في النظام الدولي، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2022، ص.204.

[2] **المرجع نفسه**، ص.204.

[3] مايكل جاي مازار وآخرون، خيارات بديلة للسياسة الأمريكية نحو النظام الدولي، كاليفورنيا: **مؤسسة راند**، 2017، ص.04.

وتمثل الصين تحديا حقيقيا للولايات المتحدة، وعليه اهتم عدد من المفكرين الاستراتيجيين الأميركيين بكتابات المفكرين والمنظرين العسكريين الصينيين، ويعتبر العديد منهم أن السكون السياسي الصيني الحالي هو علامة على الصبر والترقب وليس دليلا على نوايا حميدة، وبقراءتهم للتاريخ يجدون أن القاسم المشترك في الفكر الصيني ليس التكيف الهادئ بل المواجهة في التوقيت المناسب، وعليه فإن تواضع طموحاتها المعلنة على الساحة العالمية ليست حقيقية بل تفسر على أنها تكتم حكيم[1].

حددت بيانات الأمن القومي الأمريكي الأبعاد والمصالح الواضحة لاستراتيجية الولايات المتحدة، حيث رسمت إدارة الرئيس الأسبق "بيل كلينتون" "Bill Clinton" سنة 1997 الملامح والأهداف الرئيسية للنظام الدولي حيث ورد في استراتيجية الأمن القومي "نسعى لتهيئة الظروف في العالم بحيث لا تتهدد مصالحنا إلا فيما ندر، وعندما تتعرض مصالحنا للتهديد، فيكون لدينا الوسائل الفعالة للتعامل مع هذه التهديدات"، وتقترح الوثيقة على وجه التحديد أن النظام الدولي الذي يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ويحد من التهديدات يجب أن يتميز بما يلي[2]:

1-عدم سيطرة قوة معادية للولايات المتحدة على منطقة تمثل أهمية حيوية لها ويجب أن تتميز بالاستقرار والسلام؛

2-ازدهار الاقتصاد العالمي والتجارة المفتوحة؛

3-ازدياد قبول المعايير الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان؛

[1] جون. ب ألترمان، الجانب الآخر من العالم الصين والولايات المتحدة الأميركية والصراع من أجل أمن الشرق الأوسط، معهد بريجنسكي، **مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية**، 2017، ص.04.

[2] مايكل جيه مازار وآخرون، فهم النظام الدولي الحالي، كاليفورنيا: **مؤسسة راند**، 2016، ص، ص.52،53.

4-مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات والجرائم الدولية من أجل تحقيق الاستقرار؛

5-التقليل من انتشار التقنيات النووية، الكيميائية، البيولوجية والتقنيات المحتملة الأخرى التي تزعزع الاستقرار إلى أدنى حد؛

6-رغبة المجتمع الدولي وقدرته على منع الأحداث المفجعة أو الاستجابة لها.

كما أصدرت الولايات المتحدة في 12 أكتوبر 2022 استراتيجية جديدة للأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس "جو بايدن" "Joe Biden"، والتي أعلن فيها أن الهدف الرئيسي للولايات المتحدة يتمثل في التغلب على الصين وكبح جماح روسيا، كما دعت الاستراتيجية إلى تقليص الاعتماد على الخصوم وتعديل العولمة ويمكن إجمال الملامح الرئيسية للاستراتيجية الأمريكية الجديدة في النقط التالية[1]:

1-إرساء الأساس الأيديولوجي للصراع الجديد: تسعى الولايات المتحدة لتوضيح الأساس الأيديولوجي لصراعها الجديد مع القوى الصاعدة وتحديدا روسيا والصين، خاصة بعدما أصبحت كل دول العالم تتبنى النموذج الرأسمالي، لا سيما مع الدول التي تشاركها قيم الحرية والانفتاح أي القواعد التي وضعتها الولايات المتحدة لشكل النظام الدولي، وتؤكد أن الديمقراطية هي المحرك الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية؛

2-تطوير الجيش الأمريكي: يعتبر الجيش الأمريكي أقوى قوة قتالية عرفها العالم، وأن واشنطن لن تتردد في استخدام القوة عند الضرورة للدفاع عن مصالحها القومية، غير أنها أكدت أنها

[1] **إصدار استراتيجية الرئيس للأمن القومي**، الموقع الرسمي لحكومة الولايات المتحدة، على الرابط: https://shorturl.at/tvyBG، تاريخ التصفح: 07 سبتمبر 2023، على الساعة: 22.46.

ستفعل ذلك كحل أخير وفقط عندما تكون الأهداف واضحة وقابلة للتحقيق، وبموافقة الشعب الأمريكي، كما أكدت الوثيقة ضرورة تحديث القوات الأمريكية؛ وتقويتها لتكون مجهزة لعصر المنافسة الاستراتيجية مع القوى الكبرى[1]؛

3-تعديل العولمة الأمريكية: وفرت العولمة فوائد هائلة للولايات المتحدة، ولكن هناك حاجة الآن إلى إدخال تعديلات عليها لمواجهة التغيرات الكبيرة، مثل اتساع عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها وظهور الصين كأكبر منافس لها، والمفارقة أن العلاقة الاقتصادية بين الدولتين كبيرة[2]؛

4-احتواء خصوم الولايات المتحدة: ضرورة أن تقوم الولايات المتحدة بتقوية أمريكا داخليا لتكون قادرة على المنافسة المتصاعدة مع الأنظمة السلطوية على الساحة الدولية، بالإضافة إلى استقطاب الحلفاء والدول الصديقة للقيام بدور فعال في الساحة الدولية بموجب الأسس التي تراها ضرورية لضمان الأمن والسلم الدوليين من خلال[3]:

أ-مواجهة التهديدات الصينية: تعد الصين المنافس الوحيد على المستوى الدولي الذي يمتلك القدرات الاقتصادية، العسكرية والدبلوماسية ولديه الرغبة في إعادة رسم النظام الدولي كليا، ويزيد من تهديد ذلك امتلاكها طموحات كبيرة في مناطق النفوذ التقليدية للولايات المتحدة، وتحديدا المحيطين الهادئ والهندي، ويعكس ذلك استمرار إصرار واشنطن على أن مناطق

[1] استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، 2022، **المسار للدراسات الإنسانية**، 2022، ص.19.

[2] الردع المتكامل استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لمواجهة صراعات القوى الكبرى، تقرير، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 14 أكتوبر 2022.

[3] الردع المتكامل استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لمواجهة صراعات القوى الكبرى، **مرجع سابق**.

نفوذها تمتد إلى مناطق العالم أجمع، وحددت الوثيقة بعض السياسات الأمريكية لاحتواء الصين ومن أهمها[1]:

-منع الصين من ضم تايوان: أكدت الولايات المتحدة استمرارها في دعم سياسة الصين الواحدة، غير أنها في الوقت ذاته أكدت رفضها أي محاولات أحادية من جانبها لتغيير الوضع الراهن بالقوة وبشكل أحادي، نظرا للوزن الاقتصادي الكبير الذي تتمتع به تايوان، إذ قدر ناتجها المحلي الإجمالي لسنة 2022 بحوالي 850 مليار دولار؛

-توظيف ورقة حقوق الإنسان: تؤكد الاستراتيجية أهمية فضح السياسات الصينية في قضيتي الإيجور وحقوق الإنسان لسكان التبت؛

-دعم الديمقراطية في هونج كونج؛

-التعاون في بعض الملفات: لم تستبعد الاستراتيجية التعاون تماما مع الصين في بعض المجالات، إذ أكدت أن هناك بعض المشاكل المشتركة مثل: التغير المناخي والصحة العامة العالمية.

ب- احتواء الإمبريالية الروسية: تعتبر الولايات المتحدة أن روسيا دولة إمبريالية تسعى لفرض نفوذها على الدول المجاورة لها في محاولة لتغيير النظام الدولي، وتدخلها العسكري في سوريا، وجهودها لزعزعة استقرار جيرانها باستخدام الاستخبارات والقدرات السيبرانية، ومحاولاتها لتقويض العمليات الديمقراطية الداخلية في جميع أنحاء أوروبا وآسيا الوسطى وحول العالم، واعتبرت الاستراتيجية الأمريكية روسيا تهديدا آنيا للنظام الدولي بحربها ضد أوكرانيا وأكدت

[1] **المرجع نفسه.**

الاستراتيجية ضرورة احتوائها[1]، ووضعت الاستراتيجية آليات للتعامل مع التحدي الروسي، والذي يتمثل في النقط التالية[2]:

– مواصلة الولايات المتحدة دعم أوكرانيا في كفاحها من أجل حريتها، ومساعدتها على التعافي اقتصاديا، وتشجع اندماجها الإقليمي مع الاتحاد الأوروبي؛

– دفاع الولايات المتحدة عن كل شبر من أراضي الناتو، ومواصلة بناء وتعميق التعاون مع الحلفاء والشركاء لمنع روسيا من التسبب في مزيد من الضرر للأمن، الديمقراطية والمؤسسات الأوروبية؛

– الرد على الإجراءات الروسية التي تهدد المصالح الأميركية الأساسية، بما في ذلك الهجمات الروسية على البنية التحتية والديمقراطية؛

– إضعاف الجيش الروسي التقليدي سيؤدي إلى اعتماد موسكو على الأسلحة النووية في تخطيطها العسكري، ولن تسمح الولايات المتحدة لروسيا أو لأي قوة أخرى بتحقيق أهدافها عن طريق استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها؛

لم تناقش الوثيقة رد الولايات المتحدة وحلف الناتو إذا اختار الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" "Vladimir Putin" استخدام سلاح نووي تكتيكي في أوكرانيا، في استمرار واشنطن في اتباع استراتيجية الغموض الاستراتيجي.

[1] استراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2022، **مرجع سابق**، ص.26.

[2] محمود عبد الهادي، **استراتيجية الأمن القومي الأميركي كيف سيواجه بايدن الصين وروسيا؟**، موقع الجزيرة، 26 أكتوبر 2022، على الرابط: https://bit.ly/3W9sPMl، تاريخ التصفح: 10 جانفي 2023، على الساعة: 18.30.

يتضح جليا من خلال هذا المطلب رغبة وإصرار الولايات المتحدة على الحفاظ على موقعها الريادي في النظام العالمي، عن طريق اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير اللازمة بتوظيف إمكانياتها، قدراتها وحلفائها واستخدام الهيئات الدولية السياسية والاقتصادية لخدمة مصالحها وأهدافها، والعمل على إجهاض واحتواء أي محاولة لتهديد مكانتها الدولية خاصة من قبل الصين وروسيا.

المطلب الثالث: الاستراتيجية الروسية

أعربت روسيا بعد نهاية الحرب الباردة عن وجهات نظر متزايدة الصرامة بشأن النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، سعت في البداية إلى الاندماج في المنظومة الغربية في أوائل التسعينيات، إلا أنها تنظر إلى النظام الحالي باعتباره تهديدا لمصالحها الأساسية في مجال نفوذها[1]، حيث تعتبر أنه يتوسع ليضم دولا في مجالها الجيو–استراتيجي، مما يهدد مكانتها ويضعف تأثيرها في إقليمها الجغرافي، كما أن الأعمال التي يدعي الغرب أنها ستجلب الحرية والديمقراطية، مثل التدخلات العسكرية ودعم المجتمع المدني تهدد بشكل متزايد أمنها ومصالحها الحيوية[2].

يعد قرار روسيا شن الحرب على أوكرانيا جاء كنتيجة لسياسات حلف شمال الأطلسي، الذي تجاهل مساعيها لتقديم تعهدات بخصوص عدم ضم أوكرانيا وجورجيا، حيث أصبح واضحا أن الحلف قرر عدم التفاهم مع روسيا وتجاهل مقاربة "توازن القوى" التي تقوم على

[1] أندرو رادين وكلينت ريتش، **وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي**، الولايات المتحدة الأمريكية: مؤسسة راند، 2017، ص.32.

[2] **المرجع نفسه**، ص.32.

القبول بوضع محايد لكل من الدولتين بصورة خاصة واللتان تقعان في منطقة نزاع استراتيجي، ويفسر عدم تقديم التزامات من هذا النوع بأنه سيمثل بداية للعودة إلى نظام دولي ثنائي القطبية، لأنه سيكون إقرارا بأن الولايات المتحدة وحلفاءها يعترفون بنفوذ روسيا[1].

تعمل روسيا على استرجاع المكانة التي فقدتها كقوة كبرى بمسؤوليات عالمية، وواجهتها متاعب داخلية سياسية، اجتماعية، أمنية وبمحدودية القدرات الاقتصادية، وأخرى خارجية فرضها النظام الدولي الجديد الذي يتميز بأهمية المحدد الاقتصادي، التكتلات والتحالفات الإقليمية، وبفرض معايير متمثلة في حقوق الانسان، العولمة والديمقراطية، مع هيمنة للولايات المتحدة وتحكمها في المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية[2]، وتهدف السياسة الروسية الخارجية الجديدة إلى استعادة المكانة الإقليمية في منطقة أوراسيا والعالم؛ عبر تطوير وتفعيل دورها في عالم متعدد الأقطاب بعيدا عن الهيمنة الأمريكية، وعدم السماح للولايات المتحدة والدول الأوربية بتهميش دورها ولتحقيق هدفها عملت على إعادة بناء اقتصادها ومؤسساتها وتعزيز قوتها العسكرية خاصة النووية[3]، وتعبر وجهة نظر روسيا إلى النظام الدولي الحالي مفادها أن[4]:

– السمة العامة للنظام الدولي الحالي هو الهيمنة الأمريكية، ويتم تبريرها من خلال نشر الديمقراطية الليبرالية؛

---

[1] عمار فايد، **رؤية مختلفة: الحرب الروسية على أوكرانيا تعزز النظام الدولي القائم ولا تغيره**، عربي بوست، 2022.

[2] محمد مجدان، سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر، بيروت، **مركز دراسات الوحدة العربية**، ع.47.48، 2015.

[3] **المرجع نفسه.**

[4] أندرو رادين وكلينت ريتش، وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي، **مرجع سابق**، ص.74.

– تسعى روسيا إلى بناء التعاون عندما لا يهدد عنصر في النظام أمنها أو وضعها في الدول المجاورة لها؛

– الدعم الروسي للأمم المتحدة وتطوير المؤسسات الاقتصادية الدولية؛

– يمثل توسيع حلف الناتو والاتحاد الأوربي والمعايير الغربية للسيادة، الديمقراطية وحقوق الإنسان المجالات الأساسية للخلاف والتنافس المباشر بين الولايات المتحدة وروسيا.

كشفت روسيا عن وثيقة جديدة في شكل مرسوم رئاسي بتاريخ 31 مارس 2023 يحدد الاستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية وأكدت على ضرورة تعاطيها مع التغيرات بسرعة وفعالية تبعا للمعطيات الجديدة في النظام الدولي[1]، ومن بين أهم البنود التي تضمنتها الوثيقة الرسمية[2]:

– أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المحرك الرئيسي والمصدر الأساسي للسياسة المعادية لروسيا وأكبر تهديد يواجه العالم وتطور البشرية؛

– سوف تستخدم روسيا الجيش لصد ومنع أي هجوم مسلح ضدها أو ضد أي من حلفائها، وستتعامل روسيا مع الدول الأخرى بالمثل؛

– اهتمام روسيا على نحو خاص بتعزيز العلاقات والتنسيق بشكل شامل مع مراكز القوة العالمية الصديقة خاصة الصين والهند والسعي نحو تحقيق الأمن المتساوي لجميع الدول؛

[1] **رؤية موسكو: أبعاد الاستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية الروسية**، أنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية، 2023، على الرابط: https://bit.ly/3W0GW6o، تاريخ التصفح: 02 ماي 2023، على الساعة: 16.40.

[2] عصام عبد الشافي، **قراءة في وثيقة السياسة الخارجية الروسية 2023**، موقع الجزيرة، 09 أفريل 2023، على الرابط: https://bit.ly/44V0SM1، تاريخ التصفح: 02 ماي 2023، على الساعة: 17.00.

– ترى أن المشروع الرائد بالنسبة لروسيا في القرن الحادي والعشرين هو تحويل أوراسيا إلى مساحة متكاملة يعمها السلام، الاستقرار والازدهار؛

جاءت وثيقة الاستراتيجية الروسية كرد على الاستراتيجية الأمريكية الصادرة في 12 أكتوبر 2022، وهو ما يعكس حالة التنافس الشديد بين القوى الكبرى في النظام الدولي، خاصة بعد الحرب الروسية الأوكرانية، وعبرت روسيا صراحة أن الولايات المتحدة تمثل تهديدا للسلم والأمن العالميين من خلال سياساتها، هيمنتها وفرض آرائها على الدول الأخرى، وأنه حان الوقت للتوجه نحو التأسيس لنظام متعدد الأقطاب يضمن العدالة للجميع، وأعلنت استراتيجيتها المستقبلية في التحالف مع الصين والهند من أجل تحقيق ذلك، لكن رغم قدرتها العسكرية الكبيرة يبقى الاقتصاد نقطة ضعف روسيا المعتمد أساسا على النفط والغاز، زيادة على العقوبات المفروضة عليه بعد الحرب الروسية الأوكرانية، ويقدر الناتج الداخلي الخام لروسيا لسنة 2021 ب 1.78 تريليون دولار أمريكي[1]، ورغم ارتفاعه يبقى الفارق بينها وبين الولايات المتحدة والصين كبيرا جدا.

[1] **إجمالي الناتج المحلي**، موقع البنك الدولي، على الرابط:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=RU، تاريخ التصفح: 02 ماي 2023، على الساعة: 17.30.

المبحث الثاني: أثر مؤشرات القوة الصينية على دورها المستقبلي في النظام الدولي

يوجد اختلاف في تحديد مصادر القوة وأهميتها النسبية وقد ركز "روبرت كيوهان" "Robert Keohan" على الجوانب الاقتصادية بحيث أن القوة القائدة تحتاج إلى عدد من الموارد الاقتصادية في مختلف القطاعات، تشمل المواد الخام، رأس المال، الأسواق وميزة تنافسية في إنتاج السلع عالية القيمة، وأنه لا بد من التنوع الواسع لموارد القوة، ويفسر "ستيوارت براون" "Stuart Brown" القوة في صلتها بالأبعاد العسكرية، السياسية، الاقتصادية والثقافية[1]، لا شك أن مؤشرات القوة لدى الدول يمثل منهاجا لسياساتها الداخلية والخارجية، فكل دولة تلعب دورا في النظام الدولي تبعا لقوتها في المجالات المختلفة السياسية، الاقتصادية، العسكرية، التكنولوجية وغيرها، إن التأثير في النظام السياسي الدولي يعتمد على عدة مرتكزات وأسس جوهرية ومؤثرة، حيث أن قوة الاطراف الفاعلة تستند الى مجموعة من القدرات التي تمتلكها الدول، كما أن قوة الدولة لا تقتصر على القدرات العسكرية فقط وإنما تأخذ بالاعتبار كل القدرات المادية وغير المادية، وإن امتلاك مقومات القوة لدولة معينة يسمح لها بالتأثير الخارجي تبعا لأهداف سياستها الخارجية من أجل ضمان تحقيق مصالحها، وعلى هذا الأساس سيتم استظهار مؤشرات القوة الصينية في مختلف المجالات ومدى تأثيرها على الدور المستقبلي للصين في النظام الدولي.

[1] يورغ سورنسن، **إعادة النظر في النظام الدولي الجديد**، تر: أسامة الغزولي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2020، ص.136.

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية

تفوقت الصين على الولايات المتحدة لتصبح أكبر اقتصاد على مستوى العالم وفقا لمعدل القوة الشرائية ومعدل سعر صرف السوق، ومن المتوقع أن تتفوق بشكل كامل بحلول سنة 2028، فقد وصل نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي 16.5% في سنة 2014، ومن المتوقع أن يصل إلى أعلى مستوياته حوالي 20% في عام 2030[1]، كما بلغ الناتج الداخلي الخام لسنة 2022 حوالي 18 تريليون دولار[2].

ركزت البرامج المحورية في أجندة التنمية الجديدة على الاقتصاد الرقمي ومن النتائج الرئيسية هو ظهور التصنيع القائم على المنصة، باعتباره نموذج الأعمال الذي يعتمد على الإنترنت لتحويل المجتمع والتسلسل الهرمي الاقتصادي عبر القطاعات الصناعية الرئيسية حيث أصبحت أكبر منطقة اختبار في العالم وأكثرها تنوعا لمفاهيم الإنتاج الجديدة، كما عزز هذا الانتقال برنامج 2025 "صنع في الصين"[3]، وفي إطار عملية تصاعد القوة الصينية الاقتصادية داخل النظام العالمي برز دورها داخل مجموعة العشرين، والتي أصبحت تلعب دورا أساسيا في إدارة النقاش العالمي حول إصلاح النظام الاقتصادي والتجاري العالمي خاصة صندوق النقد الدولي، حيث نجحت في لعب دور أساسي داخل المجموعة والتعبير بقوة عن

[1] محمد أحمد عبد المعطي، اقتصاد العالم 2050: الصعود الآسيوي وتحولات ميزان القوى الاقتصادية، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 2015.

[2] **Gross domestic product (GDP) at current prices in China from 1985 to 2022 with forecasts until 2028**, sur le lien: https://www.statista.com/statistics/263770/gross-domestic-product-gdp-of-china/ , visité le: 04 mai 2023, 23H.00.

[3] Gary Gereffi and others, **China's Evolving Role in Global Value Chains: Upgrading Strategies in an Era of Disruptions and Resilience**, palgrave macmllan, 2022, P.17.

مصالح الاقتصادات الناشئة والنامية، كذلك يلاحظ الدور الصيني البارز في تأسيس تجمع "دول البريكس" التي تضم الصين، روسيا، الهند، البرازيل وجنوب أفريقيا[1].

يعد طرح المبادرة الاستراتيجية "الحزام والطريق" من أبرز ملامح تنامي القوة الاقتصادية الصينية والتي تمثل إطارا لتعميق الاعتماد المتبادل بين الاقتصاد الصيني وعدد كبير من اقتصادات الدول الموزعة على مناطق مختلفة من العالم، بهدف خلق مصلحة عالمية مستقرة ومشتركة متضمنة القوى الأوروبية وحلفاء الولايات المتحدة، إضافة للمبادرات الخاصة بإنشاء عدد من المؤسسات المالية المهمة، خاصة "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية (AIIB) " والذي يمثل الإطار المالي لمشروع الحزام والطريق، و"بنك التنمية الجديدة (NDB)" والذي يمثل الدراع المالي لتكتل البريكس[2]، هذه المؤسسات المالية أصبح لها دور بارز في إدارة حركة التدفقات المالية العالمية والاستثمار العالمي وتمويل التنمية وجاءت بفلسفة مغايرة من أجل التأسيس لنظام مالي عالمي عادل مختلف عن نظام "بريتون وودز" الذي تم تأسيسه للحفاظ على مكاسب الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية[3].

أصبحت الصين تستثمر بشكل واسع وكبير في الدول النامية خاصة الآسيوية والافريقية، ومن آلياته تقديم قروض مما أثار مخاوف من أن تجبر الصين الدول المقترضة، في حالة عدم القدرة على التسديد، على التخلي عن بعض أصولها للشركات الدائنة، أو تغيير

[1] محمد فايز فرحات، الصعود الصيني ما وراء المؤشرات الاقتصادية والعسكرية، **جريدة الشرق الأوسط**، ع.14810، 16 جوان 2019.

[2] **المرجع نفسه.**

[3] **المرجع نفسه.**

مواقفها الدبلوماسية من قضايا معينة، وفتح المجال للصين لإقامة قواعد عسكرية، وهو ما أصبح يعرف ب "فخ الديون الصينية"، لكن الصين نفت هذا الأمر واعتبرته تحاملا إعلاميا ودبلوماسيا غربيا عليها[1].

عملت الصين على زيادة نسبة الإنتاج الصناعي فظهر عدد من الصناعات الحديثة التي تطورت بسرعة هائلة كصناعة الإلكترونيات والكيماويات، كما تمكنت أيضا من تحقيق إنجازات في الصناعات النووية والفضائية، وتعتبر مركزا أساسيا لتصنيع معدات النقل كالسيارات، السفن، الطائرات، صناعة الأغذية، الملابس والألعاب، إلى جانب مختلف الصناعات الخفيفة والمتوسطة وعالية التقنية[2].

تحتل الصين في مجال الطاقة رأس قائمة الدول المتوسعة في العالم إذ تمتلك 38 مفاعلا نوويا لإنتاج الطاقة و19 مفاعلا قيد التشييد بأكثر من عشرة أضعاف منذ سنة 2000، وتعد الدولة الأسرع توسعا في توليد القوة النووية في العالم، والدول التي لديها في الوقت الراهن أكبر عدد من المفاعلات العاملة هي الولايات المتحدة، فرنسا، اليابان والصين، وتخطط لزيادة أمن الطاقة لديها وتحاول الحد من اعتمادها على الفحم الملوث للهواء، وتقليل اعتمادها على النفط والحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، مع مواكبة نموها الاقتصادي في الوقت نفسه[3]،

---

[1] **من ميناء سريلانكا المسلوب لمحطة كهرباء الأردن، هل يمكن للصين مصادرة أصول الدول المتعثرة حقا؟**، على الرابط: https://shorturl.at/sGJS0، تاريخ التصفح: 11 سبتمبر 2023، على الساعة: 11.00.

[2] يسرى محمود، أثر الصناعة على النمو الاقتصادي في الصين، دراسة بحثية، **معهد البحوث والدراسات الآسيوية**، 2019، ص.16.

[3] لورا غيل، كيف أصبحت الصين البلد الأسرع توسعا في إنتاج القوى النووية في العالم، **مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية**، 2017، ص.12.

كل هذه العوامل ساهمت في جعل الصين تحتل المركز الثاني في الاقتصاد العالمي(أنظر الشكل رقم: 09)، ومن المتوقع أن تتفوق لتصبح القوة الاقتصادية الأولى بحدود سنة 2030 (أنظر الشكل رقم 10).

الشكل 09: أقوى عشر اقتصادات عالميا خلال سنة 2022 (ترليون دولار)

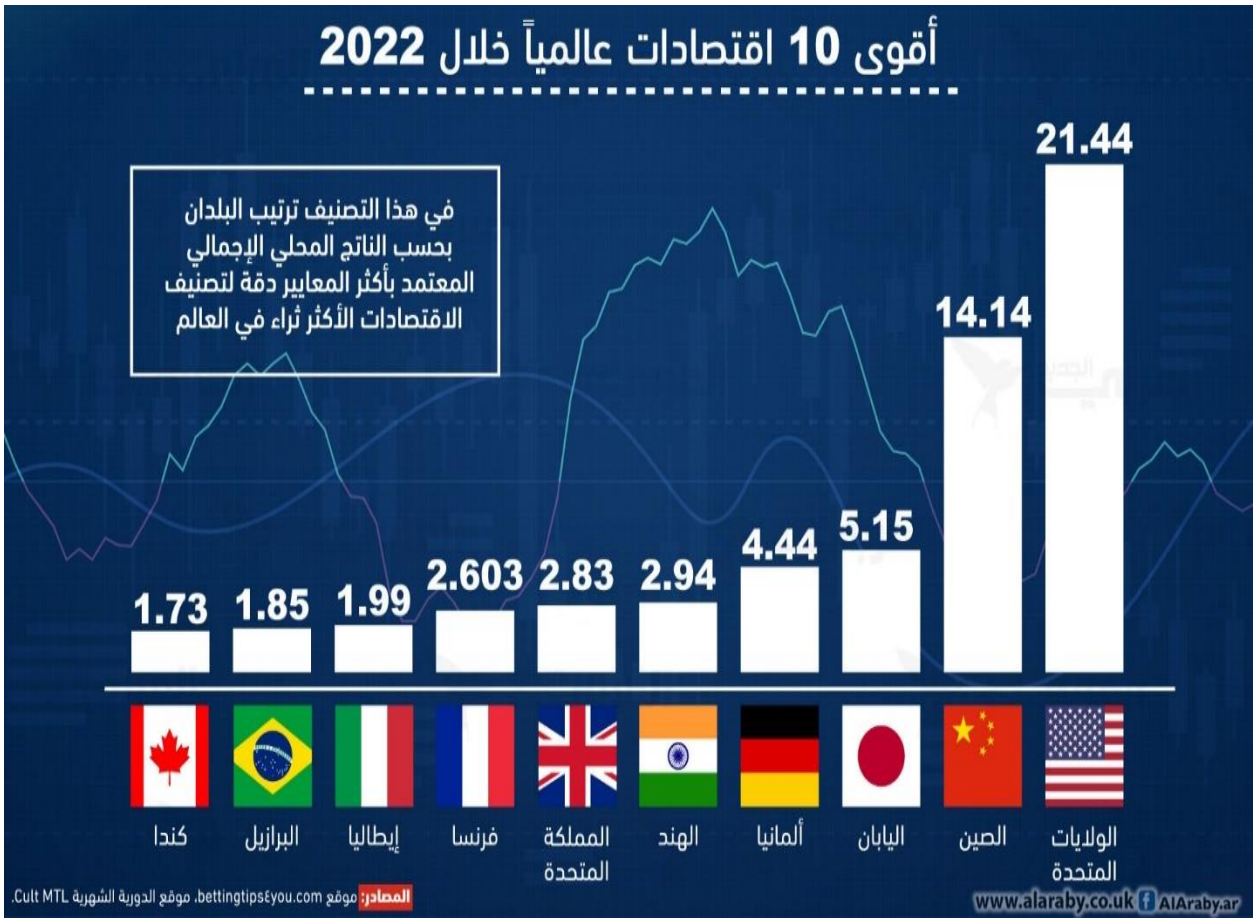

المصدر: https://bit.ly/41Dn5ey

الشكل 10: توقعات الناتج الداخلي الخام لسنة 2030

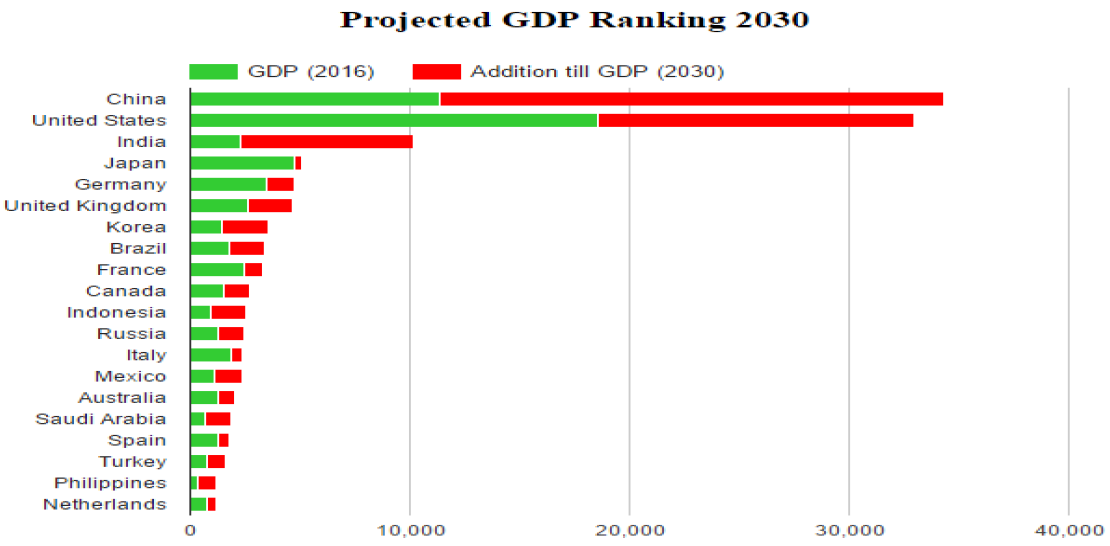

المصدر: الموقع الرسمي للمفوضية الأوربية

https://knowledge4policy.ec.europa.eu/visualisation/projected-gdp-ranking-2030_en

المطلب الثاني: المؤشرات العسكرية

تعد القوة العسكرية من المؤشرات الهامة لهذا تهدف الصين إلى بناء جيش من الطراز العالمي بحلول عام 2050، بحيث يرسم طريقا إلى شكل من أشكال التكافؤ الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، وتكمن أهمية ودور جيش التحرير الشعبي في الدفاع عن المصالح في الداخل والخارج وسيكون لقرارات الصين تأثيرا كبيرا على البيئة الأمنية الاقليمية والدولية[1].

تمتلك الصين 3285 طائرة حربية بينها 1200 مقاتلة؛ و371 طائرة هجومية و286 طائرة نقل عسكري؛ و399 طائرة تدريب و114 طائرة مهام خاصة، إضافة إلى 912 مروحية

[1] **La Chine en 2022 :l'armée au cœur des enjeux**, France : institut montagne ,2022.

عسكرية بينها 281 مروحية هجومية[1]، وعلى صعيد الدبابات يمتلك الجيش 3205 دبابات، وأكثر من 35 ألف مدرعة، ويقدر عدد المدافع أكثر من 1970 مدفعا ذاتي الحركة، وقرابة 1234 مدفع ميداني، و2250 راجمة صواريخ، ومن حيث القوة البحرية يتكون الأسطول الصيني من 777 قطعة بحرية منها حاملتي طائرات، 79 غواصة، 50 مدمرة، 46 فرقاطة و36 كاسحة ألغام، كما تمتلك الصين قرابة 350 سلاحا نوويا وفقا لمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام[2]، إضافة لذلك تمتلك مجموعة من القدرات البشرية والتسليحية المتطورة ومن أهمها[3]:

1-القوة البشرية: تتجاوز قوتها العاملة 2 مليون جندي، وتتميز بالكثافة العددية، التنوع، الانضباط العسكري والجاهزية؛

2-التنوع في التسليح: تمتلك الصين مجموعة متنوعة من المعدات القتالية البرية، البحرية والجوية، المنصات المضادة للصواريخ، سلاح المعلومات والحرب التكنولوجية، إضافة للخدمات اللوجستية والقوات القتالية الاستراتيجية، حيث تمثل القدرة الابتكارية للأبحاث الدفاعية وأنها أسلحة حديثة للغاية وعلى قدر كبير من الدقة في تحديد الهدف والقدرة على التكيف والفعالية القتالية الشاملة[4]؛

---

[1] **مقارنة عسكرية بين أمريكا والصين في 2022**، موقع سبوتنيك عربي، 2022، على الرابط: https://bit.ly/3U4OV0q ، تاريخ التصفح: 05 نوفمبر 2022، على الساعة: 21.16.

[2] **مقارنة بين الجيش الأمريكي ونظيره الصيني من الأقوى عسكريا؟** قناة CNN بالعربية، 2021.

[3] دلال محمود، ردع الخصوم: لماذا تستعرض الصين قدراتها العسكرية؟، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 2019.

[4] **المرجع نفسه.**

3-أسلحة استراتيجية: تمتلك الصين الأسلحة القادرة على توجيه ضربات استراتيجية وأهمها: صواريخ DF-17 ، DF-100، DF-26، DF-31، DF- 41 وجميعها قادر على حمل رؤوس نووية، لكن DF-41 متميز وتكمن قوته الاستراتيجية في وضع العديد من التحديات الأمنية للولايات المتحدة نظرا لمداه الذي يتراوح بين 12 و 15 ألف كم، وهذا يجعله قادرا على استهداف جزء كبير من الولايات المتحدة، إضافة للصواريخ بالستية "JL-2 " وهي تطلق من الغواصات، ويصل مداها ما بين 8000 و9000 كم، ويمكنها حمل من ثلاث إلى ثمانية رؤوس حربية تقليدية أو نووية بحمولة 2800 كلغ، كما شهدت الطائرات بدون طيار تقدما تكنولوجيا، وتمتلك الصين قاذفة القنابل الاستراتيجية H-6N وهي قاذفة بعيدة المدى يمكن أن تستخدم ضد القوات الأمريكية الموجودة في منطقة المحيط الهادئ[1].

تقوم الصين بتعزيز نفوذها الأمني حول بحر الصين الجنوبي في مواجهة التحالفات الإقليمية الأمريكية، حيث تعتمد على صادرات الأسلحة مع توظيف متعاقدي أمن في الدول التي تمتلك فيها بنية تحتية وموانئ خاصة في ظل مشروع الحزام والطريق، وتصدر أسلحة إلى ست دول بجنوب شرق آسيا هي ميانمار وكمبوديا وإندونيسيا ولاوس وماليزيا وتايلاند مع وجود متعاقدي أمن في هذه الدول[2]، كما أظهر انخراط الصين في أنشطة مماثلة لتعزيز نفوذها في عدة دول إفريقية، بينها أربع دول تصدر لها أسلحة ويتمركز بها متعاقدو أمن وهي: جمهورية إفريقيا الوسطى، جيبوتي، إثيوبيا والسودان؛ كما تعتبر الجزائر، تنزانيا، نيجيريا والمغرب من

[1] **المرجع نفسه.**

[2] Cortney Weinbaum and others, chinas weapons exports and private security contractors, **Rand Corporation**, 2022, p.p, 02.03.

أكبر مستوردي الأسلحة الصينية في إفريقيا، وفي أمريكا اللاتينية تتلقى الأرجنتين، بوليفيا وفنزويلا أسلحة صينية أو خدمات أمنية خاصة[1].

تمثل النظم التسليحية المتطورة المذكورة نماذج محدودة من القوة العسكرية الصينية، وقد أعطت صورة عما بلغته في عملية تحديث للجيش والذي يهدف تطويره لبلوغ المستوى العالمي بحلول 2049، في مئوية قيام جمهورية الصين الشعبية[2].

المطلب الثالث: المؤشرات السياسية

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 25 أكتوبر 1971 في دورتها السادسة والعشرين القرار رقم 2758، بأغلبية ساحقة لإعادة جميع حقوق جمهورية الصين الشعبية، والاعتراف بممثلي حكومتها كممثلين شرعيين وحيدين، وقدمت الصين الدعم الكامل لقضايا الهيئة الدولية من خلال التمسك بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وقامت بدور بناء ومتزايد الأهمية في الشؤون الدولية، وقدمت مساهمات كبيرة للسلام والتنمية في العالم، كما تعهدت الصين بمواصلة دورها في بناء السلام الدولي والمساهمة في التنمية العالمية[3].

كما التزمت بدعم السلام والتنمية والتعاون المفيد للجميع باتخاذ مواقف موضوعية وعادلة، وحل الخلافات من خلال الحوار والتشاور ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وساهمت بإرسال أكثر من خمسين ألف جندي من قوات حفظ السلام للمشاركة

[1] رنا أسامة، كيف تعزز صادرات الأسلحة الصينية نفوذ بكين خارج آسيا؟، **جريدة رؤية الإخبارية**، د.ع، 12 ديسمبر 2022.

[2] دلال محمود، **مرجع سابق**.

[3] **بعد 50 عاما من استعادة مقعدها الشرعي الصين لا تزال ملتزمة بدفع قضية الأمم المتحدة**، 2021، وكالة شينخوا، على الرابط: http://arabic.news.cn/2021-10/25/c_1310267208.htm، تاريخ التصفح: 12 جانفي 2023، على الساعة: 22.54.

فيما يقرب من 30 بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة وقد ساهمت بقوات أكبر من أي عضو دائم آخر في مجلس الأمن[1]، ورغم الاختلاف حول طبيعة النظام السياسي في الصين لكن يجب التأكيد على حقيقة أن القوة السياسية والاقتصادية ترتبط ارتباطا وثيقا، باعتبار أن المبدأ التوجيهي لصنع السياسات يحافظ على شرعية الحزب الشيوعي الصيني بشكل أساسي من خلال ضمان النمو الاقتصادي المستدام[2].

استخدمت الصين حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أربعة مرات لإسقاط صدور قرارات بخصوص الأزمة السورية[3]، كما قامت باستخدامه مجددا رفقة روسيا ضد مشروع قرار أمريكي لفرض عقوبات جديدة على كوريا الشمالية بعد اختبارها صواريخ بالستية[4]، وهو تطور ملاحظ حيث أنها تعتبر من الدول التي لا تستخدم هذا الحق إلا ناذرا.

أصبحت الصين تعد أكثر جذبا وقبولا، لأن مبدأها الرئيسي في السياسة الخارجية احترام سيادة الدول وقراراتها وطبيعة أنظمتها، وعدم وجود المشروطية سواء في الاستثمار أو القروض مما يعطي مؤشرات إيجابية في الحفاظ على سيادة الدول، وهي لا تهتم لنوع الأنظمة ولا تدعو إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان، وساهمت بشكل فعال في تجسيد الاتفاق بين المملكة العربية السعودية وإيران، ويشكل الاتفاق أهمية استراتيجية لها بممارسة القوة الناعمة وتوسيعها، ويتجلى

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] Chen Xie, the Other Side of the Global Imbalances: The Politics of Economic Reform in China under the New Normal, **PhD,** University of York Politics, 2018, P.130.

[3] سنية الحسيني، هل تعكس سياسة الصين تجاه الازمة السورية تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة؟، ألمانيا، دراسة بحثية، **المركز الديمقراطي العربي**، 28 ديسمبر 2015.

[4] الصين وروسيا تستخدمان حق الفيتو في مجلس الأمن ضد فرض عقوبات جديدة على كوريا الشمالية، **الإذاعة الجزائرية**، 2022، على الرابط: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/9873، تاريخ التصفح: 05 ماي 2023، على الساعة: 23.30.

الهدف من رعاية الاتفاق في إطار تأكيدها على دورها كدولة راعية للسلام على عكس الولايات المتحدة التي كانت السبب الرئيسي في عدم الاستقرار الإقليمي، وهنا تكسب الصين قوة ناعمة نسبية على الولايات المتحدة[1].

يعد اختلاف وتباين الموقفين الصيني والأمريكي ليس جديدا، إلا أن الملفت هو أنه تعدى الاختلاف في المواقف وبلغ حد المنافسة والمواجهة السياسية، والدليل هو تدخل الصين إلى جانب كل من روسيا وإيران في مواجهة الولايات المتحدة والدول الغربية في تغيير واقع توازنات معادلة القوى في الشرق الأوسط[2]، وهي مؤشرات واضحة حول تصاعد دور الصين بصفة تدريجية في السياسة العالمية.

المطلب الرابع: المؤشرات التكنولوجية

اتبعت الصين مسارا تصاعديا واضحا في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، فهي تنفق ميزانية متزايدة من الناتج المحلي الإجمالي لديها على البحث والتطوير[3]، حيث وصل إنفاقها إلى مستوى بلغ 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2020 ليصل إلى 377.8 مليار دولار، وارتفع بنسبة 10.3% عما كان عليه في سنة 2019[4]، بذلك ترسم صورة إيجابية لها في المستقبل لتصبح القوة العلمية المهيمنة في العالم، وتسعى لتحقيق أهداف استراتيجيتها

---

[1] رزان شوامرة، بدء التنظير للهيمنة الحميدة الصعود الصيني في الربع الأول من 2023، **جريدة العربي الجديد**، ع.3147، 14 أفريل 2023، ص.20.

[2] إبراهيم تيسير النوايسة، السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط، **رسالة ماجستير**، جامعة مؤتة، كلية الدراسات العليا، الأردن، 2016، ص.68.

[3] كونج كاو، الصين، تقرير، **منظمة اليونيسكو للعلوم**، الفصل. 23، ص593.

[4] **الأكثر في تاريخها الصين تنفق 378 مليار دولار على البحث العلمي في عام 2020**، 2021، على الرابط: https://bit.ly/3QDfUiF، تاريخ التصفح: 13 جانفي 2023، على الساعة: 23.00.

من أجل التطوير المدفوع بالابتكار ومن أهمها اللحاق بالدول المبتكرة بحلول سنة 2035، وأن تصبح قوة علمية عالمية عظمى بحلول سنة 2050، استنادا إلى أدائها القوي في مؤشرات العلوم والتكنولوجيا، وتقدمها في مجالات تشكل ذروة التطور التكنولوجي مثل الذكاء الاصطناعي، الحوسبة الكمية والطيران فائق السرعة.

لقد أصبح قطاع التكنولوجيا في الصين مقياسا لقوتها ونفوذها في الخارج ومجالا رئيسيا في التنافس الذي تخوضه مع الولايات المتحدة والتي ردت على هذا الطموح بفرض عقوبات وقيود تجارية على شركاتها التكنولوجية الكبرى، حيث اتبعت استراتيجية القومية التكنولوجية التي تتمثل في الاستثمار في البحث والتطوير، وذلك في إطار خطتها للحد من اعتمادها على التقنيات الأجنبية[1].

اشتملت الاستراتيجية على الحماية الاقتصادية والتكنولوجية المتزايدة مع التدخل الاقتصادي القوي، حيث تقود شركات مثل "هواوي" تطوير شبكة الجيل الخامس وبفضل الشركات الكبرى في قطاع الاتصالات، أصبحت الصين والولايات المتحدة من الدول الرائدة في المجال التكنولوجي، إذ يعد الابتكار في هذا المجال أمرا بالغ الأهمية، حيث يوفر الفرصة لهذه الدول لوضع المعايير التكنولوجية التي يتعين على الدول الأخرى اتباعها[2].

من خلال دراسة مؤشرات القوة الصينية يتضح جليا أنها تمتلك جميع عناصر القوة الشاملة لتكون قوة كبرى، وزيادة قوتها بنفس الوتيرة في المستقبل يؤهلها لأن تكون قوة مؤثرة في

---

[1] شافية محمدي، **هكذا تخطط الصين لتكون قوة تكنولوجية كبيرة عالميا**، 2021، على الرابط: https://bit.ly/3kbnWDo، تاريخ التصفح: 13 جانفي 2023، على الساعة: 22.30.

[2] **المرجع نفسه.**

النظام الدولي، تقدم هذه المؤشرات تفسيرا لدوافع القلق لدى القوى الكبرى والاقليمية حول إمكانية ورغبة الصين استخدام قوتها[1].

[1] توفيق حكيمي، موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي، **مجلة المفكر**، ع.12، 2015، ص.400.

المبحث الثالث: سيناريوهات مستقبل النظام الدولي 2023-2030

تعد السيناريوهات من أساليب الاستشراف في الدراسات المستقبلية والتي أصبحت ضرورة لما لها من قيمة في تصور الاحتمالات الممكنة للمستقبل في المجتمعات المختلفة، ويمكن تعريف السيناريو على أنه وصف لوضع مستقبلي ممكن الحدوث عند توافر شروط معينة في مجال معين، أو مجموعة من الافتراضات لأوضاع مستقبلية محتملة الوقوع في ظل معطيات معينة[1]؛

تؤكد قراءة التاريخ والاعتبار منه أن لا شيء يدوم إلى الأبد، قد تدوم ظواهر لمدة قصيرة أو طويلة وأنه عندما تتغير لا تعود إلى وضعها السابق، وهذا ما سيكون عليه التفوق الأمريكي الحالي فهو سيتلاشى في وقت من الأوقات[2]، يواجه النظام الحالي تحديات جديدة ومتصاعدة، بوجود خلافات وتوترات كبرى جديدة في السياسة العالمية، حيث تشهد العلاقات تقارب استراتيجي بين الصين وروسيا، واللتان تتنافسان مع الولايات المتحدة، كما عرف العالم تحولات اقتصادية عالمية عميقة، حيث أصبحت الصين حاليا ثاني أكبر اقتصاد في العالم[3].

يغلب على الدراسات المستقبلية في تنبؤاتها الخاصة بالظواهر السياسية تحديد المستقبل من خلال عدة سيناريوهات رئيسية هي: استمرار الوضع الراهن، التعديلي أو التغير

---

[1] كمال محمد الأسطل، **نماذج وسيناريوهات وأساليب وصعوبات الدراسات المستقبلية والاستشرافية، 2019**، على الرابط: http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=378، تاريخ التصفح: 08 سبتمبر 2023، على الساعة: 00.00

[2] زبيغنيو بريجنسكي، **الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، تر: عمر الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2004، ص.13.

[3] كيفن رود، الأمم المتحدة 2030 :تجديد النظام في عالم متفرق، **المعهد الدولي للسلام**، 2016. ص.01.

الجذري[1]، وعليه سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى دراسة استشرافية للصعود الصيني في النظام الدولي آفاق 2030 باستخدام تقنية السيناريوهات.

المطلب الأول: سيناريو استمرار نظام دولي أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية

يؤكد هذا السيناريو استمرار تفوق الولايات المتحدة داخل النظام الدولي، وذلك في ظل قدرتها على فرض نفوذها وبسط سيطرتها اعتمادا على نظامها الاقتصادي القوي، بسبب قدرة نظام الحوكمة الأمريكية على تخطي الأزمات والهزات مهما كانت درجة خطورتها، والتاريخ الحديث والمعاصر يؤكد هذا الطرح[2]، لقد أصبحت الولايات المتحدة تمتلك بنية تحتية وتسليح وأدوات دبلوماسية ومهارات تتفوق بها على أي دولة أخرى أو مجموعة من الدول، بحيث لا يمكن وجود نظام دولي مستقر من دون الالتزام والقيادة الأمريكية، ورغم اختلاف الآراء الإيجابية أو السلبية تجاه سياسات الولايات المتحدة إلا أن الجميع يعترف بقوتها[3].

تقر إحدى بديهيات الجيوبوليتيك العالمية أن "الدول لا يمكنها إبراز قوتها العسكرية إلا بالقدر الذي يسمح به اقتصادها" ويعد هذا تفسيرا مقبولا لبقاء الولايات المتحدة كأكبر قوة عسكرية واقتصادية في العالم، فهي القوة المهيمنة على كل ما هو سياسي وعسكري[4]، كما يعد الاقتصاد الأمريكي في الفترة الحالية الأقوى في العالم ويتمتع بالقدرة العالية على الابتكار

---

[1] وليد عبد الحي، السيناريو السعودي المحتمل، **صحيفة رأي اليوم**، لندن، 2020.

[2] نورة الحفيان وسلطانة أدمين، أزمة كورونا والنظام الدولي: الانعكاسات والسيناريوهات، **مجلة دراسات سياسية**، المعهد المصري للدراسات، 2020، ص. ص، 10.09.

[3] جون سي كورنبلم ودايتر كرونزوكر، **الولايات المتحدة الأمريكية في الألفية الثالثة قوة عظمى في مفترق الطرق**، تر: هبة سري، مجموعة النيل العربية، 2020، ص.206.

[4] منار عبد الغني، نظرية تحول القوة واحتمالات الصراع بني روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، **مجلة البحوث المالية والتجارية** ع.04، 2022، ص.99.

والبحث العلمي المستمر، حيث تمتلك الولايات المتحدة إمكانيات وموارد اقتصادية هائلة وبقدرتها على استغلالها وتوظيفها تمكنت من فرض سيطرتها على التدفقات المالية في العالم وشكلت بذلك نظاما عالميا مرتبطا بعملتها[1]، وتشير مؤشرات النمو إلى أنها لا تزال مهيمنة على كل من القوة العسكرية والاقتصادية في العالم[2].

لا تزال مستويات التقدم والتطور العسكري للدول تلعب دورا بارزا في وضع أسس النظام الدولي، بل وفي تحديد أنماط العلاقة بين أطرافه سواء بين القوى الكبرى أو القوى الإقليمية، فالولايات المتحدة تنفرد بمكانتها كقوة عظمى من خلال التفوق النوعي الهائل في مختلف المجالات السياسية، العسكرية، الاقتصادية، التقنية، الثقافية والتعليمية[3]، وتعمل على الحفاظ على هيمنتها سواء من خلال التهديد بالقوة المسلحة أو بالاستخدام الفعلي لها، حيث جاء في الصياغة الخطابية الرسمية لاستراتيجية الأمن القومي أن "قواتنا يجب أن تكون قوية بما فيه الكفاية لثني الخصوم المحتملين عن مواصلة بناء قوة عسكرية بأمل مضاهاة القوة الأمريكية أو تجاوزها"[4].

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.99.

[2] Jiakun Jack Zhang, **Seeking the Beijing Consensus in Asia: An Empirical Test of Soft Power**, Duke University, thesis, P.05.

[3] جمال سند السويدي، **آفاق العصر الأمريكي السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد**، أبو ظبي، ط1، 2014، ص.ص، 217.216.

[4] نعوم تشومسكي، **الهيمنة أم البقاء السعي الأميركي إلى السيطرة على العالم**، تر: سامي الكعكي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2004، ص.19.

أثبت الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أنها الدولة العظمى الوحيدة ذات القوة المفرطة وواثقة بها ومستعدة لاستخدامها كأساس لهيمنتها على العالم[1]، في المجال السياسي يسمح النظام المنفتح والديمقراطي بتعزيز البحث العلمي والابتكار التكنولوجي بشكل أفضل مما يؤدى إلى تحفيز الازدهار الاقتصادي، والذي بدوره يمكن لهذه الأنظمة من تلبية الاحتياجات الداخلية والاستجابة للتحديات العالمية ومواجهة منافسيها، تعتمد الولايات المتحدة على التنسيق متعدد الأطراف والاهتمام بالتحديات العالمية، وهي تستند إلى التحالفات القائمة والمؤسسات الدولية مدفوعة بالابتكار التكنولوجي والنمو الاقتصادي[2].

تؤكد المعطيات الحالية في إطار التنافس الاستراتيجي العالمي تفوق الولايات المتحدة على الصين في كل مجالات القوة السياسية، الاقتصادية والعسكرية، فهي تهيمن على القرار السياسي لمعظم المنظمات الدولية والأحلاف العسكرية وتمتلك عددا كبيرا من القواعد العسكرية حول العالم، كما يحقق لها حلف شمال الأطلسي دعم دول أوربا وسلطة اتخاذ القرار الدولي في منظمة الأمم المتحدة، وهي قوة مؤثرة في سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما أنها تتواجد في معظم المنظمات الإقليمية[3].

كما ساهمت الولايات المتحدة ومنذ نهاية الحرب الباردة في برنامج نشط لتغيير الأنظمة وفتح أسواق الدول ذات الاقتصاد الاشتراكي ووسعت نطاق حلف شمال الأطلسي، ولم

[1] ضياء الدين سردار وميريل وين ديفيز، **لماذا يكره العالم أمريكا؟** ، الرياض: مكتبة العبيكان، ط.1، 2005، ص.12.

[2] **الاتجاهات العالمية 2040 عالم أكثر تنافسية**، تر: سيمون أكرم العباس، مركز الرافدين للحوار، بيروت، 2021، ص.167.

[3] هديل حربي، مستقبل الصعود الكوني للصين وقيادة العالم في القرن 21، **مجلة قضايا سياسية**، ع.51، 2018، ص.276.

تكتف بالحفاظ على قيادتها للنظام الغربي المحدود جغرافيا وايديولوجيا، ولكنها سعت إلى التوسع عبر تأسيس نظام دولي جديد يعكس قيمها ومصالحها وهذا ما أكده "جون ميرشايمر" أي أنها كانت قوة هجومية أكثر من كونها قوة دفاعية[1]، لقد توسع الاهتمام في الولايات المتحدة بالتنافس بفعالية مع الصين وروسيا، من خلال تطوير أساليب وخصائص المنافسة الاستراتيجية، والعمليات دون مستوى القتال على نطاق واسع والتركيز على أهمية وبيئة المعلومات[2].

لا تزال الصين بعيدة عن اللحاق بالولايات المتحدة عسكريا، اقتصاديا وسياسيا وحتى ثقافيا، لكنها تسير باتجاه تصاعدي وبسرعة واضحة[3]، تتحرك الولايات المتحدة لكبح التوسع الصيني أو على الأقل الإبقاء على قدرتها على مواجهته وبخاصة في المجال البحري، تنعكس هذه المواجهة في البعدين العسكري والاقتصادي في العلاقات الثنائية الأمريكية مع اليابان والهند، وفي بناء علاقات عسكرية بحرية وثيقة بين الولايات المتحدة وأستراليا مما يمثل تواجدا أميركيا أكثر استدامة في غرب المحيط الهادئ[4]، وعلى الصعيد الاقتصادي سعت الولايات المتحدة إلى تقويض قدرات البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية قبل إطلاقه، كما أن الشراكة عبر المحيط الهادئ هي مبادرة تهدف إلى تعميق العلاقات التجارية الآسيوية بين

[1] ستيف تشان، تحدي النظام الليبرالي: المهيمن الأمريكي باعتباره قوة تعديلية؟، تر وعرض: جلال خشيب، **مركز إدراك**، 2022.

[2] Christopher Paul and Michael schwille, The Role of Information in U.S. Concepts for Strategic Competition, Research Report, **Rand Corporation**, 2022, p.01.

[3] Liu Kang and Min-Hua Huang, **Are East Asians Anticipating and Welcoming the Rise of China**? , An Asian Barometer Survey How East Asians View the Rise of China Conference on, 2015, P.10.

[4] جون ب. ألترمان، الجانب الآخر من العالم الصين والولايات المتحدة الأميركية والصراع من أجل أمن الشرق المتوسط، تقرير، **واشنطن: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية**، 2016، ص.17.

الولايات المتحدة وشرق آسيا بدون الصين[1]، ومن خلال المؤشرات يظهر التفوق الاقتصادي والعسكري الواضح للولايات المتحدة على الصين (أنظر الأشكال رقم 11، 12 و13).

الشكل 11: مقارنة بين الناتج الداخلي الخام للولايات المتحدة والصين

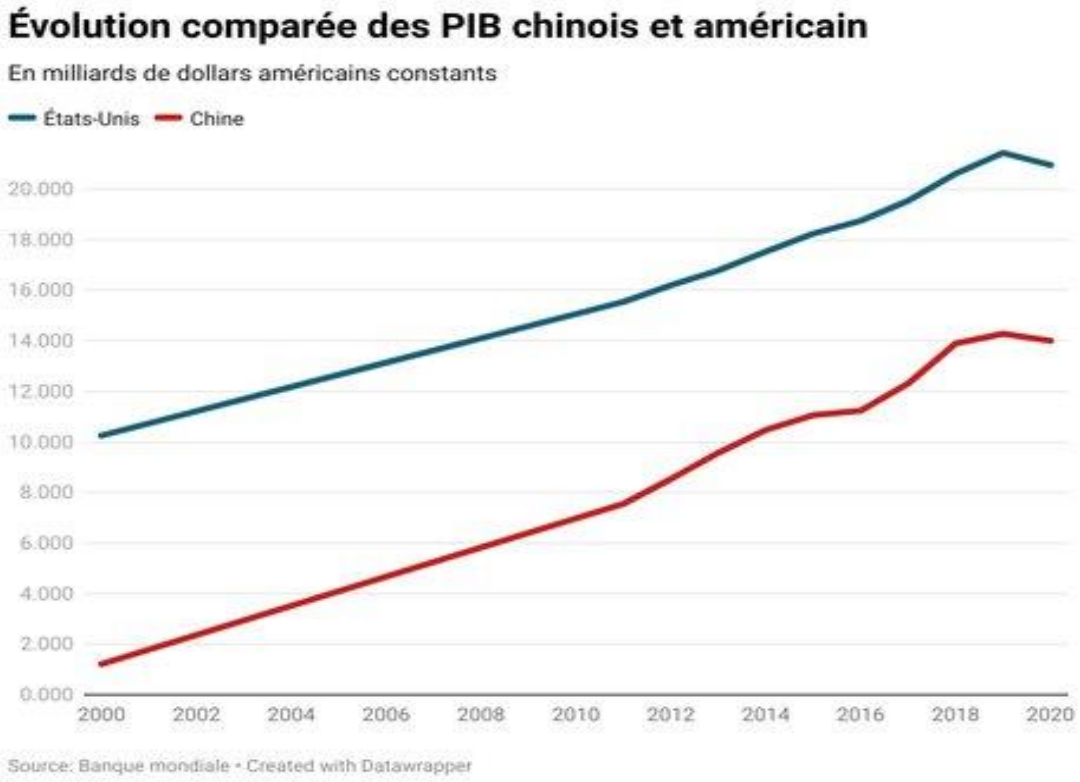

المصدر: https://www.latribune.fr/opinions/tribunes/la-chine-est-elle-re-devenue-la-premiere-puissance-economique-mondiale-915626.html

[1] **المرجع نفسه.**

الشكل 12: الميزانية العسكرية لكل من الولايات المتحدة والصين بين سنتي 2000-2020

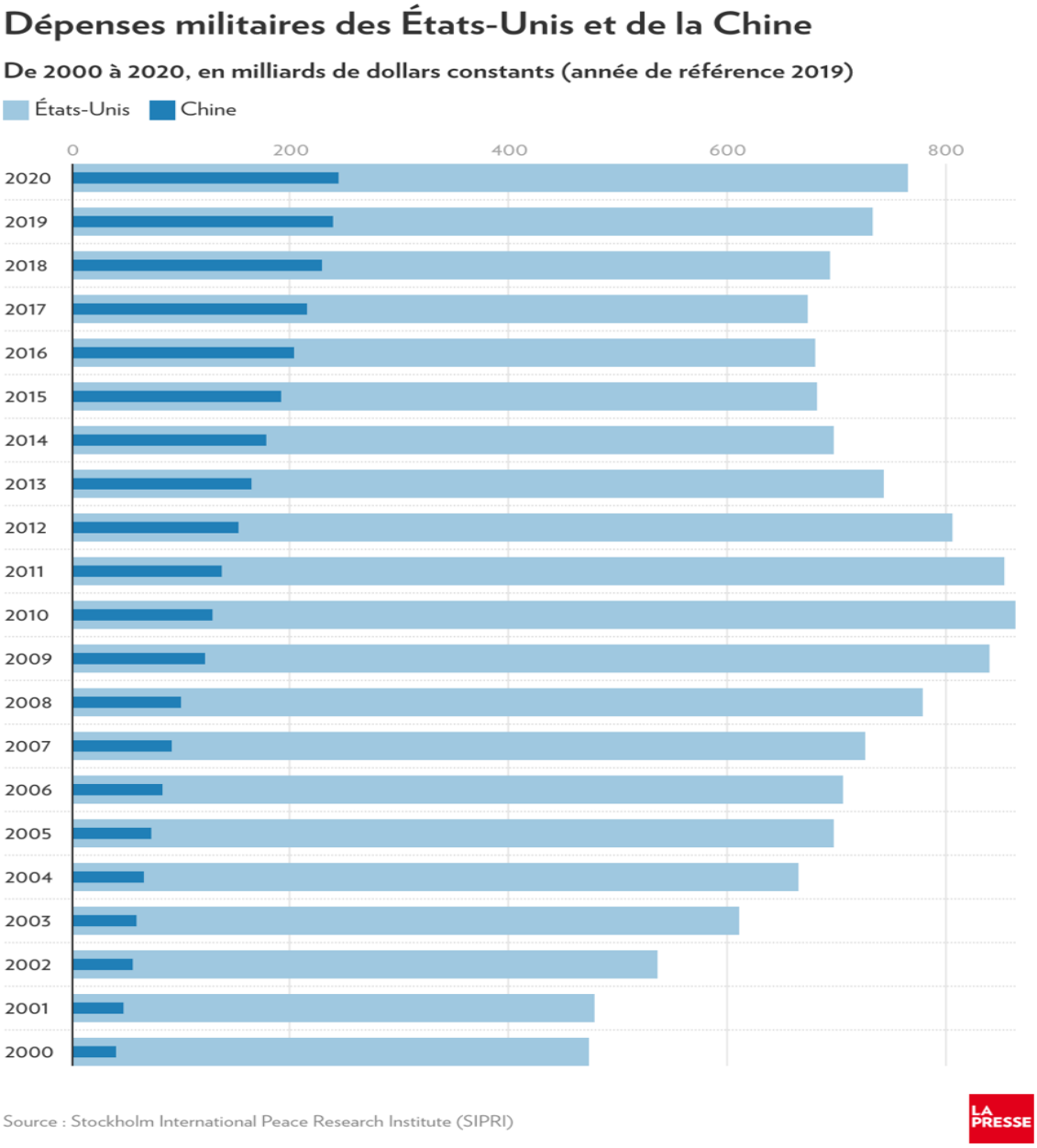

المصدر:

https://www.lapresse.ca/contexte/2021-10-24/international/la-montee-de-la-chine-et-le-piege-du-dilemme-de-securite.php

الشكل 13: مقارنة عسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين لسنة 2020

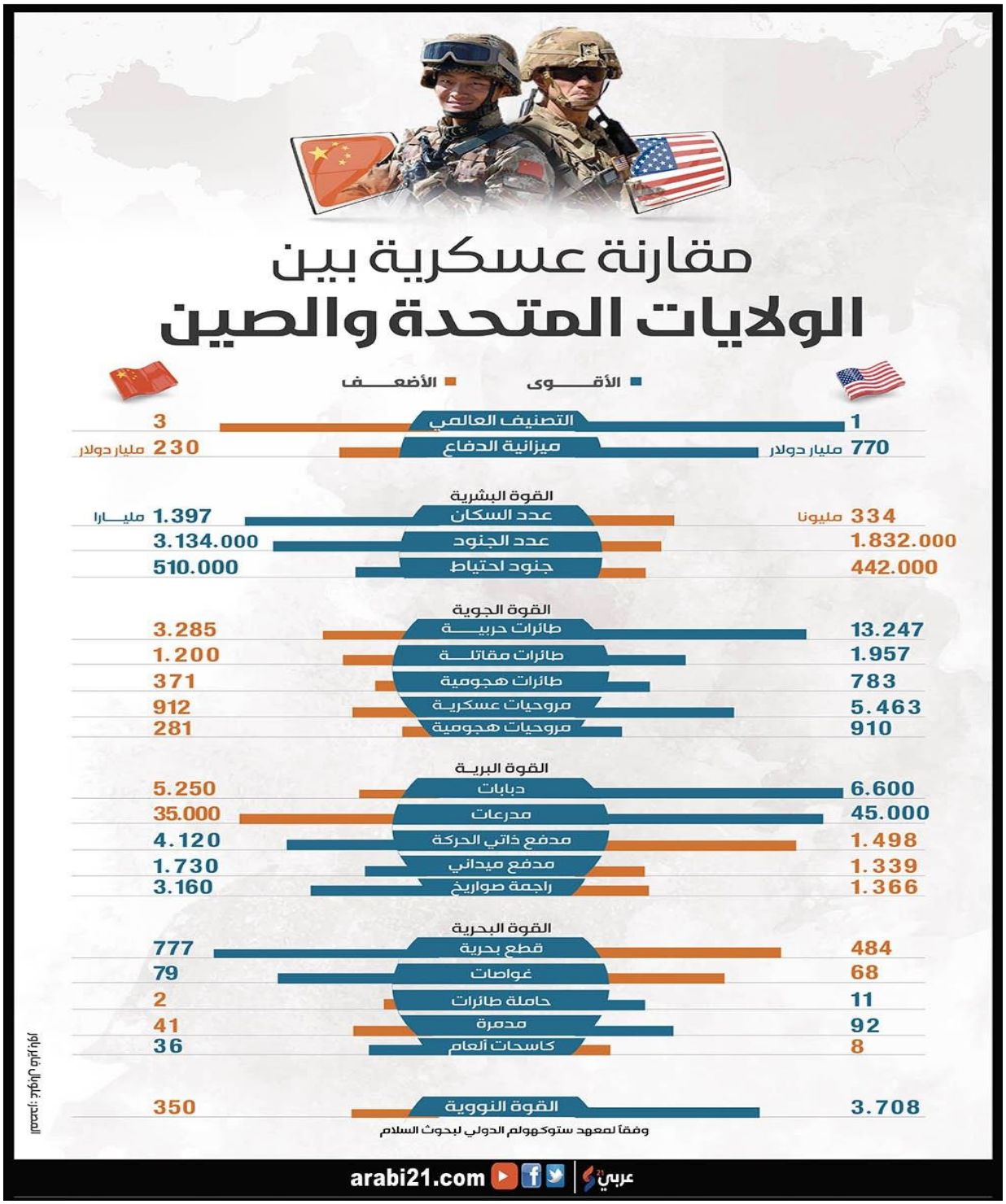

المصدر: https://bit.ly/3ArLkkW

في المقابل على الرغم من قوة الصين الواضحة، إلا أن لديها عددا من نقاط الضعف التي قد تكبح طموحاتها الجيوسياسية في النظام العالمي وتبقى الولايات المتحدة في أعلى الهرم الدولي ومن الأسباب المباشرة[1]:

1-غياب حلفاء حقيقيين وأقوياء فهي تعتمد في تحالفاتها على الأنظمة والدول المعارضة للولايات المتحدة، فمثلا مع روسيا يمثل تحالفا تكتيكيا، كما يوجد عدم ثقة بين الطرفين فروسيا تدرك جيدا أن الصين أقوى منها اقتصاديا وديموغرافيا، لقد أضرت مبادرة الحزام والطريق الصينية بخطة روسيا لإنشاء اتحاد اقتصادي أوراسي لكنها لم تجرؤ على معارضتها، وعلى الرغم من افتقارها إلى الحلفاء تبقى الصين قوية نسبيا بمفردها؛

2-افتقار الصين للقوة الناعمة فدول العالم لا تنجذب لها وكلما أصبحت أكثر قوة زاد الخوف منها في الخارج للغموض التي تنتهجه؛

3-لا تزال القوة العسكرية للصين أقل بكثير من قوة الولايات المتحدة؛

4-تنطوي مبادرة الحزام والطريق على عدد من نقاط الضعف فالصين التي تقدم قروضا كبيرة للدول النامية، جعلت نفسها عرضة للتخلف الاستراتيجي عن السداد من جانب الدول المقترضة لتمويل الاستثمار في البنية الأساسية[2]؛

5-تواجه الصين تغيرا ديموغرافيا سريعا وتؤدي سياسة "الطفل الواحد" إلى شيخوخة سريعة للسكان، مما نتج عنه انخفاض في العمالة والسكان النشطين وزيادة تكاليف المعاشات التقاعدية والنفقات الصحية؛

[1] Gerard Roland, China's rise and its implications for International Relations and Northeast Asia, **Asia and the global economy**, vol1, issue2, 2021.
[2] **Ibid.**

6-إن اندماج الصين في الاقتصاد العالمي يخلق اعتمادا وارتباطا متبادلا يزيد من تكاليف التوترات الدولية؛

7-تنفق الحكومة الصينية مبالغ هائلة على البحث والتطوير معظمها في الشركات العمومية، هناك نتائج ملموسة في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، القطارات عالية السرعة والاتصالات السلكية واللاسلكية، لكن لا يزال الابتكار الأساسي يحدث بشكل أكبر في وادي السيليكون وأفضل الجامعات الأمريكية والعالمية.

لا يعني استمرار الصين كقوة كبرى بالضرورة سعيها الى زعامة النظام الدولي؛ لأن تاريخها لا يدل على دولة ذات نزعة توسعية، وتشير قاعدة الثقافة السياسية للنخبة الحاكمة والمجتمع أنها تسعى لتحقيق دور إقليمي واحترام دولي، كما أنها تسعى لاستعادة دورها التاريخي من خلال تطوير متوازن لبنيتها القومية، الأمر الذي سيحقق لها دورا إقليميا على المدى القصير يكون مقدمة لدور عالمي على المدى البعيد[1]، كما ينبغي الاعتراف أنه في حال الانكماش الاقتصادي سيكون له تأثير سلبي على استراتيجيتها لأنه سيقلل من شرعيها وأدائها وبالتالي زعزعة استقرار النظام الحاكم، كما تستخدم الصين أيضا بشكل أساسي مصالحها الاقتصادية وشراكاتها لجذب الدول، ومن شأن الانكماش الاقتصادي أن يقلل إلى حد كبير من هذه الجاذبية، كما أنه سيكبح تحقيق استراتيجيتها العسكرية لأنها لن تسمح بدعم اقتصادي كاف[2].

[1] محمد ياس خضير، الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي، **المجلة السياسية والدولية**، العراق، ع.24، 2014، ص.18.

[2] Le Hu, China's peaceful rise in East Asia and strategic management of identities and interests, **Submitted in accordance with the requirements for the degree of Doctor of Philosophy**, The University of Leeds, School of Politics and International Studies, 2021, P.306.

إن ما يسمى تفوقا عسكريا على الصين هو في حقيقة الأمر هوة سحيقة بين الطرفين حيث تمتلك الولايات المتحدة رؤوسا نووية تزيد بعشرين ضعفا عما تمتلكه الصين، كما تمتلك ضعف السفن الحربية، وتمتلك 11 حاملة طائرات تعمل بالطاقة النووية مقابل حاملتي طائرات فقط لدى الصين أقل تطورا، ويمتلك الجيش الأمريكي أكثر من ألفي مقاتلة متطورة مقابل نحو 600 مقاتلة يمتلكها الجيش الصيني، وتنشر القوات الأمريكية تلك القوة المسلحة حول العالم من خلال نحو 800 قاعدة عسكرية مقابل ثلاث قواعد فقط تمتلكها الصين خارج أراضيها، وتبلغ الميزانية العسكرية للصين أقل من ثلث ميزانية الدفاع الأمريكية[1]، إن التفوق العسكري ليس هو فقط سبب الثقة، لكن يعتبر النموذج الأمريكي أكثر قدرة على جذب الحلفاء حول العالم خاصة بالقيم الديمقراطية، الحرية وحقوق الإنسان، مقابل نظام الحزب الواحد والحكم الشمولي في الصين[2].

لا تستند الهيمنة الأمريكية على القوة العسكرية الصلبة وحدها مع التسليم بأهميتها وأولويتها إلا أنها أثبتت أحيانا محدودية قدرتها في تحقيق أهدافها وأفضل مثال حالة أفغانستان، بل تستند إلى الاعتماد على مؤسسات وهيئات إقليمية ودولية لا تتوفر لكل من الصين وروسيا، حيث أنتج وطور النظام الليبرالي الغربي خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية شبكات من المؤسسات التي باتت تهمين من خلالها على النظام الدولي سياسيا، عسكريا، اقتصاديا وثقافيا حيث تقف الهيمنة الغربية على أرض صلبة توفرها مؤسسات راسخة مثل حلف شمال

[1] **الصين أم أمريكا: أيهما أقدر على هزيمة الأخرى؟ الإجابة لا تحسمها الجيوش فقط**، عربي بوست،2021، على الموقع: https://arabicpost.net/، تاريخ التصفح: 29 أكتوبر 2022.على الساعة 22.15.

[2] **المرجع نفسه.**

الأطلسي، الاتحاد الأوروبي، البنك والصندوق الدوليين، النظام المالي سويفت، منظمة التجارة العالمية، محكمة العدل الدولية [1].

كما سخرت الولايات المتحدة بعد اندلاع الحرب الروسية الأكرانية مؤسسات غير سياسية ضمن أدوات التعبئة الغربية واستخدمت لعزل روسيا عن العالم، من أهمها الشركات متعددة الجنسيات والاتحادات الرياضية الدولية بمختلف فروعها، وخير مثال استبعاد روسيا من لعب الملحق المؤهل لتصفيات كأس العالم في قطر وتمرير تأهل بولندا مباشرة، إن مأسسة الهيمنة تظهر قيمتها في أوقات الصراع ويقف كل من حلف الشمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي موحدا ومتماسكا يجمعه تعريف مشترك للتهديد والتزام منسق بالأمن الجماعي[2]، وتستخدم الولايات المتحدة إمكانياتها باستخدام استراتيجية ذكية عن طريق استغلال حلفائها في أقصى إمكانياتهم من أجل مواجهة التحدي الصيني والروسي لها في النظام الدولي[3].

يدعم هذا السيناريو اعتمادا على المؤشرات والمعطيات السابقة بقاء الولايات المتحدة الأمريكية على رأس النظام الدولي، على الأقل في المستقبل القريب في حدود 2030 وهي الفترة المحددة للدراسة نظرا للمؤشرات التي تصب مجملها لصالح الولايات المتحدة، فالصعود الصيني لم يقابله تراجع للولايات المتحدة فما زال التفوق الأمريكي واضحا.

---

[1] عمار فايد، **رؤية مختلفة: الحرب الروسية على أوكرانيا تعزز النظام الدولي القائم ولا تغيره، دراسة بحثية**، صفحة عربي بوست، 2022، على الموقع: **https://bit.ly/3ziFhif**، تاريخ التصفح: 28 أكتوبر 2022، على الساعة: 00.30.

[2] **المرجع نفسه.**

[3] Anthony H. Cordesman, The Biden Transition and U.S. Competition with China and Russia: The Crisis-Driven Need to Change U.S. Strategy, **center for strategic and international studies**, 2021, p.03.

المطلب الثاني: سيناريو نظام دولي متعدد الأقطاب

تؤكد الدراسات التي تصدرها المؤسسات الأمنية والاستخباراتية الأمريكية منذ أكثر من عقد اتجاه النظام العالمي نحو التعددية القطبية، وبرغم تفوق الولايات المتحدة إلا أنها تواجه تحديات تتمثل في صعود دول تهدد زعامتها وهيمنتها، خاصة الصين وروسيا[1]، وتعد مواجهة الأحادية الأميركية أبرز الاهتمامات التي تقوم عليها العلاقات بين الصين وروسيا، فكلا الدولتين تهدفان إلى الانتقال بالنظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب وعليه فإن نجاح الولايات المتحدة في استنزاف روسيا في أوكرانيا، ومعاقبتها اقتصاديا وماليا لن يجعل الصين في موقع الجمود بل سيدفعها إلى تبني سياسات جديدة، قد يكون من أهمها إطلاق عملية عسكرية على تايوان لتفويت الفرصة على الولايات المتحدة في تفكيك التحالفات المناهضة للهيمنة والعمل وفق مبدأ الانفراد بالخصوم وإضعافهم لاحتوائهم تدريجيا[2].

تمثل الصين بالنسبة إلى الولايات المتحدة أهم تهديد جيو–سياسي في القرن الحادي والعشرين، وهي بذلك تختلف عن روسيا في الرؤية الاستراتيجية الأميركية، فالصين تعتبر المنافس الأخطر في سباق القوة على قيادة النظام الدولي، غير أن ما يحدث في أوكرانيا لا يمثل تهديدا من شأنه أن يرسم خارطة جديدة لميزان القوى في الساحة الدولية، بل يأتي في

[1] عبد الله خليفة الشايجي، مخاض تشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب، **صحيفة القدس العربي**، د.ع، 18 سبتمبر 2022.

[2] طارق فخري، **ملامح نظام عالمي جديد هل تفعلها الصين؟**، صفحة قناة الميادين، 2022، على الرابط: https://shorturl.at/hqrMP، تاريخ التصفح: 08 سبتمبر 2023، على الساعة: 12.30.

سياق الصراع التقليدي على النفوذ والمصالح في منطقة شرق أوروبا، وتأثيراته الكبرى لا تصل إلى الحد الذي يزعزع بنية النظام الدولي[1].

تدرك الصين وروسيا أن الولايات المتحدة تعاني معضلات في الساحة الدولية، وتعمل على تفعيل السياسات التي تضمن هيمنتها، كما أن تبنيها مبدأ وقف الحروب الأبدية سيجعلها تعتمد أكثر على سياسة استنزاف الخصوم، وإضعاف ركائز القوة الداخلية لديهم، كما يمكن للصين أن تنقل دوائر الصراع إلى شرق آسيا ما يعني تبلور ملامح نظام عالمي جديد يقوم على التعددية القطبية؛ تكون أوكرانيا وتايوان نقطة تحول لبداية مرحلة جديدة[2]، إن قراءة التاريخ والاستنباط منه مهمة لفهم الواقع واستشراف المستقبل فجميع الحروب السابقة نتج عنها تغيير في النظام الدولي، لذلك قد تكون الحرب الروسية– الأوكرانية 2022 نقطة تحول ومؤشر لبداية تراجع نظام القطب الواحد وولادة نظام متعدد الأقطاب، سيكون فيه للصين وروسيا والاتحاد الأوروبي موقع قيادي بجانب الولايات المتحدة[3].

في دراسة أجراها الدكتور "وليد عبد الحي" ونشرت في 05 ماي 2022، قام بجمع مؤشرات القوة في النظام الدولي مستندا لعدد من نماذج القياس للقوة الدولية معتمدا على 24

[1] **المرجع نفسه.**

[2] **المرجع نفسه.**

[3] فتحي خطاب، **صراع الكبار على نظام متصدع سيناريوهات محتملة لنظام عالمي جديد**، تقرير، صفحة قناة الغد، 2022، على الرابط: https://shorturl.at/hqrMP، تاريخ التصفح: 08 سبتمبر 2023، على الساعة: 12.40.

مؤشرا، وغطى القياس معدل المؤشرات خلال الخمس (05) سنوات لثلاث دول هي الولايات المتحدة، الصين وروسيا[1] (أنظر الشكل رقم 14).

الشكل 14: جدول يمثل دراسة مقارنة لمؤشرات القوة للولايات المتحدة، الصين وروسيا

	الدولة / المؤشر	الولايات المتحدة		الصين		روسيا	
01	إجمالي الناتج المحلي (ترليون دولار)	20.49	2+	13.4	1+	1.7	0
02	مؤشر غيني[2] (Gini Index)	41.1	0	38.5	1+	37.5	2+
03	نسبة الانفاق العسكري من الناتج المحلي	3.4	3+	1.9	0	4.5	1+
04	قيمة الانفاق على البحث العلمي (مليار دولار)	511	/	553.4	1+	38.5	/
05	الديمقراطية	7.96	3+	2.26	/	3.24	/
06	العولمة	82.41	1+	65.11	/	72.03	1+
07	معدل الاستقرار السياسي	- 0.30	/	- 0.24	/	- 0.73	/
08	حجم التجارة الخارجية ترليون دولار	4.3	0	4.6	1+	0.6060	0
09	حجم العجز في الميزان التجاري	- 946.1	0	+ 359.3	3+	8.91+	2+
10	مؤشر العسكرة	683	1+	550	1+	883	0

[1] وليد عبد الحي، **التوزيع الحالي للقوة العالمية**، دراسة بحثية، على الموقع: https://geopolitika.echaab.dz/، تاريخ التصفح: 25 أكتوبر 2022، على الساعة: 18.10.

[2] مؤشر غيني حسب لجنة الأمم المتحدة يعرف على أنه قياس الانحراف في توزيع الدخل بين الأفراد أو الأسر المعيشية داخل الدولة انطلاقا من توزيع متساو، ويمثل الصفر المساواة المطلقة فيما تمثل المئة انعدام المساواة المطلق.

11	نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي %	106.70	0	55.36	2+	32	3+
12	معدل الجريمة لكل 100 ألف	47.7	0	31.18	0	30.14	2+
13	عدد الجامعات المصنفة ضمن 100 الأولى عالميا	26	3+	6	0	0	0
14	القوة النارية (العسكرية+ الانفاق+ الإمكانات السوقية والجغرافية)	0.0435	1+	0.0511	0	0.0501	1+
15	حجم المساعدات الخارجية (مليار دولار)	34.62	1+	38	1+	1.14	0
16	قبول الرأي العام الدولي لها كقيادة عالمية	33	1+	32	0	30	0
17	عدد الشركات 30 الكبرى في العالم	14	1+	10	0	0	0
18	عدد مرات استخدام حق النقد في مجلس الأمن منذ عام2000	14	0	12	1+	27	0
19	عدد القواعد العسكرية في الخارج	55	3+	4	0	8	0
20	عدد المنظمات الدولية التي لها عضوية فيها	77	1+	74	0	48	0
21	عدد السكان (مليون نسمة)	331	0	1439	2+	146	0
22	المساحة (كم مربع)	9.147	0	9.388	0	16.367	3+
23	عدد براءات الاختراع	496.123	0	1.441.086	2+	3283	0
24	إيقاع التغيير في إجمالي الناتج المحلي (2000-2020)	2 ضعف	0	6 أضعاف	3+	0.7 ضعف	0

الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الدراسة البحثية

المصدر: موقع https://geopolitika.echaab.dz/

وكانت النتيجة أن القوة تتوزع عالميا على النحو التالي[1]:

-المرتبة الأولى: الولايات المتحدة الأميركية بنسبة 38.18 %؛

-المرتبة الثانية: الصين بنسبة 34.55%؛

-المرتبة الثالثة: روسيا بنسبة 27,27%.

خلصت الدراسة أن النظام الدولي يتحول تدريجيا نحو التعددية القطبية بشكل واضح، حيث ما زال التفوق لصالح الولايات المتحدة، والصين أقرب إلى اللحاق بها خاصة إذا استمرت الصين في تحقيق نسب أفضل على مستوى المؤشرات المدروسة[2]، لكن إذا قمنا بجمع نسبتي القوة بين الصين وروسيا فهو يمثل حوالي 61.82 %، وهو ما يهدد مكانة الولايات المتحدة في حال إقامة حلف استراتيجي شامل بين الصين وروسيا.

كما خلص تقرير اتجاهات كونية 2025 الصادر عن مجلس الاستخبارات الوطني الأميركي، إلى أنه من المتوقع حدوث تغيير في النظام الدولي وذلك بسبب ظهور قوى جديدة والانتقال التاريخي للثروة النسبية والقوة الاقتصادية من الغرب إلى الشرق، وتوقع أن يكون النظام الدولي بحلول 2025 نظاما متعدد القطبية، ويرافقه تحول في ميزان القوى بين الدول إضافة للفاعلين من غير الدول كالمنظمات، الشركات المتعددة الجنسيات ورجال الأعمال[3].

[1] **المرجع نفسه.**

[2] **المرجع نفسه.**

[3] علاء عبد الحفيظ، السيناريوهات المحتملة لمستقبل انظام الدولي، **مجلة النهضة**، ع.03، 2011، ص.06.

أشار تقرير لنفس المجلس السابق إلى توزع القوة بين مراكز متعددة ويتنبأ بعدم وجود قوة دولية مهيمنة في النظام الدولي سنة 2030، والمرجح وجود نوع من التحالفات بين قوى مختلفة، تمهيدا لنظام دولي متعدد الأقطاب، واستعرض التقرير احتمالات تعاون الولايات المتحدة مع القوى الأخرى لإعادة تشكيل النظام الدولي ببنية جديدة، وركز إلى احتمال تعاون الولايات المتحدة مع الصين، مما سيفسح المجال لتعاون دولي أوسع، مع احتمال أن الصين ستلحق بالولايات المتحدة اقتصاديا سنة 2030[1].

ويرجح التقرير في أحد البدائل أن تلقى الولايات المتحدة نفس مصير بريطانيا في القرن التاسع عشر، وأن التغير في مواقع الدول في سلم القوى هو نتيجة لتغير في طبيعة القوة وستبقى الولايات المتحدة هي الأولى في مجال القوة الناعمة، ومن الصعوبة أن تنافسها الصين في هذا المجال، كما أن الولايات المتحدة ستجد صعوبة في استمرار الإنفاق الدفاعي بنفس الوتيرة[2]، لكنها ستبقى هي الأولى رغم أن الفارق بينها وبين الدول الكبرى الأخرى سيتقلص مما يعزز انتهاء القطبية الأحادية وعليه ستكون القوى الدولية الكبرى في العالم هي: الولايات المتحدة، الصين، روسيا، الهند، اليابان، بريطانيا، ألمانيا وفرنسا[3]، كما يعرف العالم حاليا فترة من التغيرات الجيو–سياسية، الجغرافية والاقتصادية ويمكن إيجازها أهمها في النقط التالية[4]:

---

[1] وليد عبد الحي، الاتجاهات العالمية 2030: سيناريوهات الاستخبارات الأمريكية، دراسة بحثية، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2013.

[2] **المرجع نفسه.**

[3] **المرجع نفسه.**

[4] كيفن رود، الأمم المتحدة 2030: تجديد النظام في عالم متفرق، **المعهد الدولي للسلام**، 2016، ص.21.

– كانت الصين عند تأسيس هيئة الأمم المتحدة في خضم الحرب الأهلية المدمرة بعد الاحتلال الياباني ضعيفة، أما الآن فإنها هي ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة ولديها ميزانية عسكرية ضخمة؛

– أصبحت العلاقات بين الولايات المتحدة والصين أقل استقرارا بسبب الأزمات السياسية في بحر الصين الجنوبي، بحر الصين الشرقي والفضاء الإلكتروني؛

– ساهمت المقترحات الخاصة بتوسيع عضوية حلف شمال الأطلسي والأعمال الروسية في أوكرانيا مؤشرا لعودة حرب باردة بين الطرفين يمثل الاقتصاد أهم ركائزها؛

– ظهور شراكة استراتيجية جديدة بين روسيا والصين في مجالات متعددة للتعاون مثل السياسة الأمنية، السياسة الخارجية وإمدادات الطاقة؛

– إن استقرار العلاقات بين القوى الكبرى لدعم استقرار النظام الدولي على نطاق أوسع يعتبر عاملا حاسما لأنه يقلل من مخاطر الاستقطاب.

ويميز العالم حاليا مجموعتين رئيسيتين من الدول، الأولى تتضمن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلفاءهما، بينما تتضمن الثانية الصين، روسيا، ومجموعة أخرى من الدول الداعمة لهما خاصة في ظل احتمال التعاون الاستراتيجي بين القوة العسكرية الروسية والقوة

الاقتصادية الصينية مع تراجع التنافس على آسيا الوسطى بين الدولتين[1]، وفي ظل المتغيرات، المستجدات والتوترات، نجد أن التقارب الروسي– الصيني يتزايد، وأصبح واضحا أن الدولتان تشرعان في التحضير لعالم متعدد الأقطاب، تكون بداياته استراتيجية اقتصادية تعمل على إضعاف هيمنة الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي، ويفتح المجال أمام قوى دولية صاعدة مثل الصين، روسيا والهند في قمة النظام العالمي، ومعها سوف تسعى أوروبا إلى الاستقلال العسكري عن الولايات المتحدة الأمريكية وتشكل جيشا موحدا، وبذلك تكون أوروبا قطبا عالميا مستقلا وليس تابعا للولايات المتحدة[2].

أكد الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" "Emmanuel Macron" هذا التوجه من خلال تقليل اعتماد أوروبا على الدولار الأميركي، ووجوب إيقاف تبعية أوروبا للولايات المتحدة وتحقيق استقلال القارة الاستراتيجي، والتزام الحياد في حالة المواجهة بين الصين والولايات المتحدة بشأن أزمة تايوان، وضرورة تقليل اعتماد أوروبا على السلاح ومصادر الطاقة الأميركية[3]، كما طرح "إيمانويل ماكرون" رؤيته لأوروبا موحدة حيث قال "إننا في عالم يشهد

[1] أندرو رادين وكلينت ريتش، وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي الحالي ومكوناته، **مرجع سابق**، ص.35.

[2] فتحي خطاب، **مرجع سابق**.

[3] **بعد تصريحات ماكرون هل انتهى شهر العسل بين أوروبا وأميركا؟**، موقع سكاي نيوز عربية، 10 أفريل 2023، على الرابط: https://bit.ly/3NhOgIx، تاريخ التصفح: 28 أفريل 2023، على الساعة: 20.10.

تراجع دور الولايات المتحدة في المسرح الدولي وصعود الصين، وقوى اقتصادية واعدة، ليس أمام أوروبا خيار آخر إذا أرادت إثبات وجودها، عليها أن تكون موحدة أو ستصبح مهمشة"[1].

إذا تمكنت الصين وروسيا بالمقابل من إنشاء نظام مشابه لنظام سويفت (SWIFT)، فمن شأنه أن يحقق بعض المصالح الاستراتيجية إذ تعمل روسيا إلى وضع آليات لتخفيف تأثير العقوبات الغربية، وتسعى الصين إلى تأكيد نفوذها العالمي مع الحد من تأثير الولايات المتحدة، ومع ذلك لم تقم أي من الدولتين بتصميم على تطوير مثل هذا النظام المشترك، بل اتخذتا خطوات محدودة نحو إنشاء أنظمة الرسائل المالية التي تستخدمها البنوك المحلية[2]، وتتوقع دراسات للمفوضية الأوربية أن يتجاوز الناتج الداخلي الخام للصين نظيره الأمريكي بحلول 2030 (أنظر الشكل رقم 15)، ورغم أن القوة العسكرية الأمريكية المتفوقة عالميا فإن منافسيها روسيا والصين هما الثاني والثالث على التوالي (أنظر الشكل رقم 16).

[1] محمد علي السقاف، **تبعات تصريحات ماكرون في الصين**، 25 أفريل 2023، على الرابط: https://bit.ly/3oVZuYT، تاريخ التصفح: 28 أفريل 2023، على الساعة: 20.45.

[2] حسام عمر طرشة، بديل سويفت بين الصين وروسيا هل يقوض العقوبات الدولية على إيران وموسكو؟، **مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات**، 2022، ص.03.

الشكل 15: توقعات نمو الناتج الداخلي الخام بحدود سنة 2030

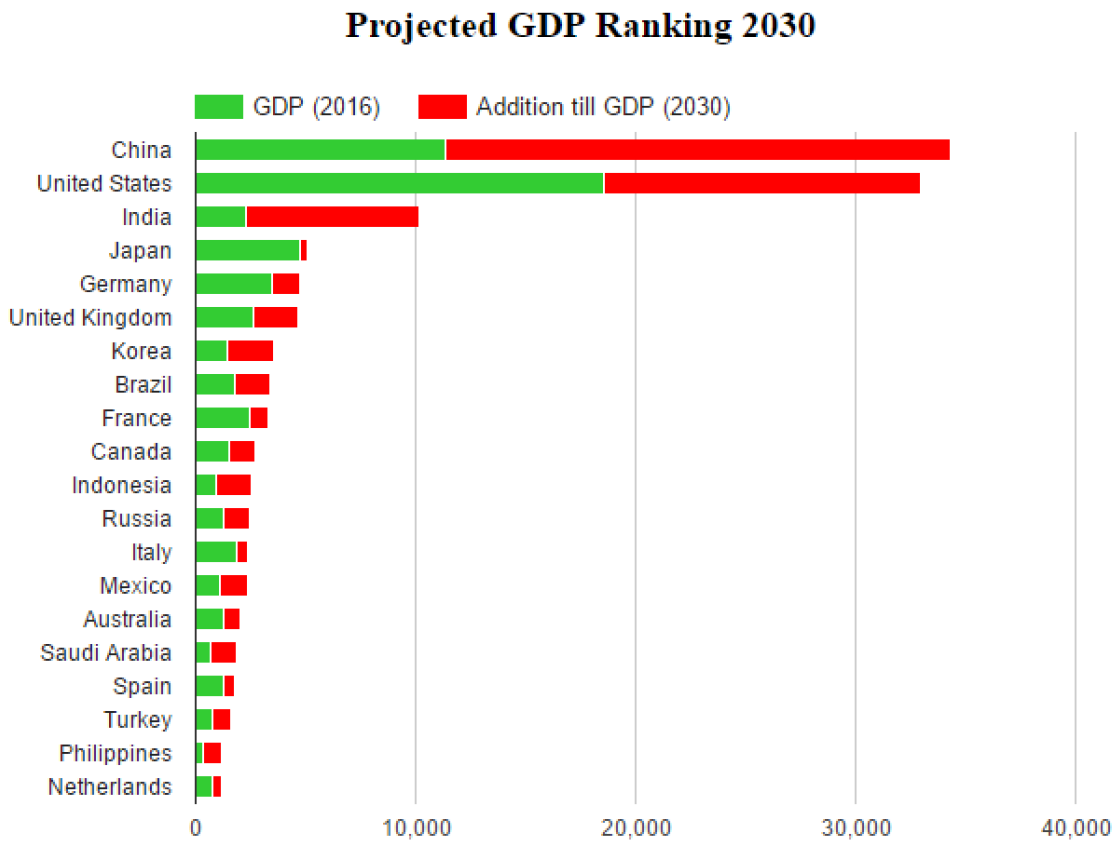

المصدر: الموقع الرسمي للمفوضية الأوربية

على الرابط: https://knowledge4policy.ec.europa.eu/visualisation/projected-gdp-ranking-2030_en

الشكل 16: أكبر القوى العسكرية في العالم لسنة 2022

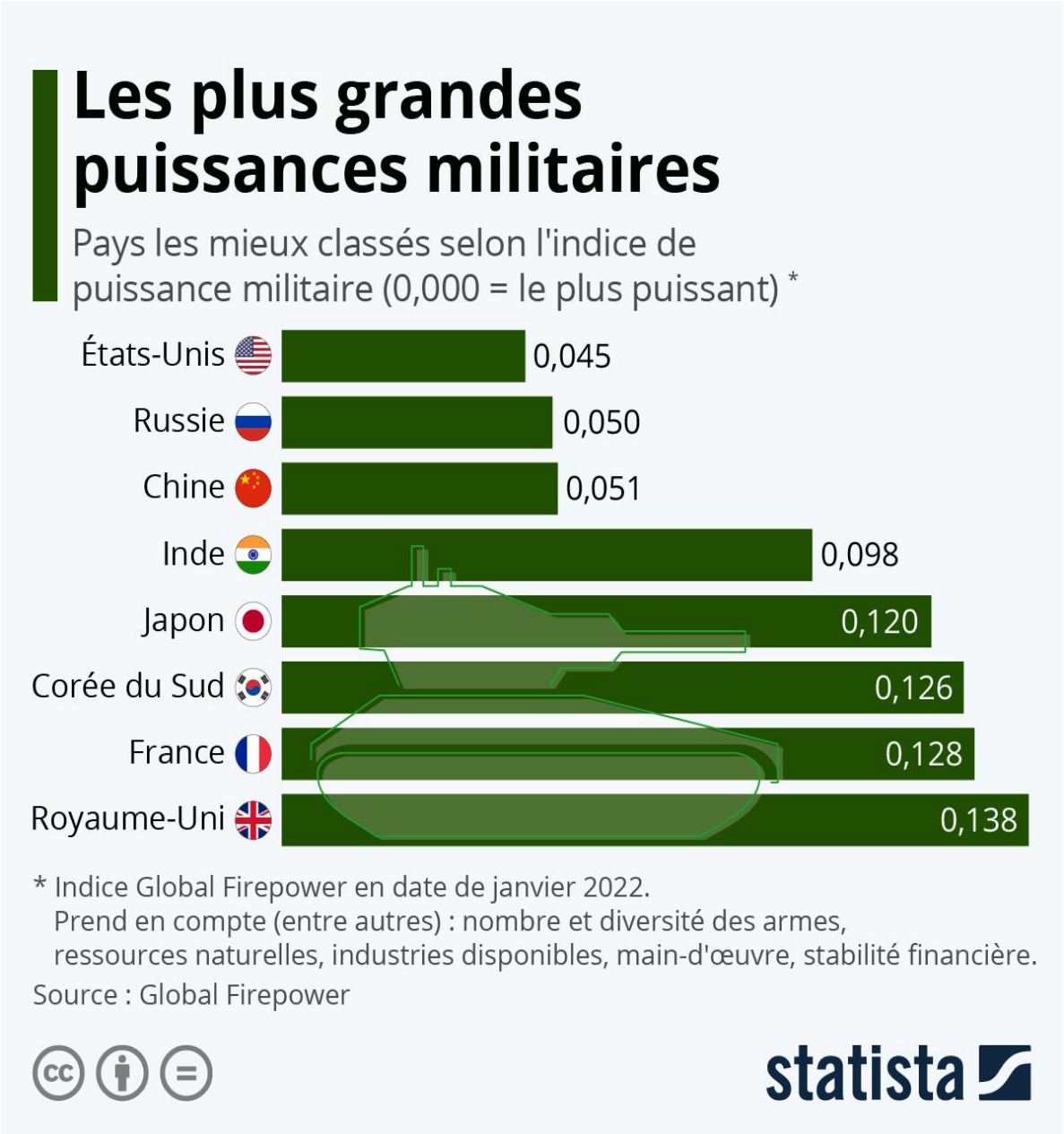

المصدر: https://fr.statista.com/infographie/26609/classement-mondial-des-puissances-militaires-forces-armees/

يعتقد "جون ميرشايمر" إلى أنه من المرجح أن تكون هناك ثلاثة أنظمة واقعية مختلفة في المستقبل المنظور: نظام دولي هزيل ونظامين محدودين قويين، سيكون النظام الدولي الهزيل مهتما أساسا بالإشراف على اتفاقيات الحد من التسلح وجعل الاقتصاد العالمي يعمل بفعالية ويمنح اهتماما جديا بمشكلات متعلقة بالتغير المناخي، وسوف تركز المؤسسات الدولية والاقليمية التي تشكل النظام الدولي بتسهيل التعاون البيني بين الدول، بينما يكون النظامين القويين المحدودين أحدهما بزعامة الولايات المتحدة والآخر بقيادة الصين[1].

تمثل التحالفات، التكتلات السياسية والاقتصادية آلية للتنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى، حيث يدعوا "تكتل البريكس" الذي يضم البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا لإقامة نظام دولي أكثر شمولا وعدلا، ويعمل على تفعيل لغة الحوار والتفاهم في القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل إصلاح منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر، تغير المناخ ومكافحة الإرهاب الدولي، كما يعتبر كمنافس لمنظمة السبعة الصناعية على مستوى الاقتصاد العالمي[2] (أنظر الشكل رقم: 17)، وقد تم توسيع أعضاء التكتل في 24 أوت 2023 لتضم دولا أخرى هي: المملكة العربية السعودية، إيران، الأرجنتين، مصر، أثيوبيا والإمارات العربية المتحدة، ليصبح الاسم "بريكس بلس" (BRICS Plus).

[1] عصام عبد الشافي، الحرب الروسية–الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، دراسة بحثية، **مركز الجزيرة للدراسات**،2022، ص.15.

[2] نوار جليل هاشم، **أمريكا والقوى الصاعدة السياسة الأمريكية تجاه دول بريكس في النظام العالمي**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2020، ص.142.

الشكل 17: الناتج المحلي لمجموعة السبع الصناعية وتجمع البريكس لسنة 2021

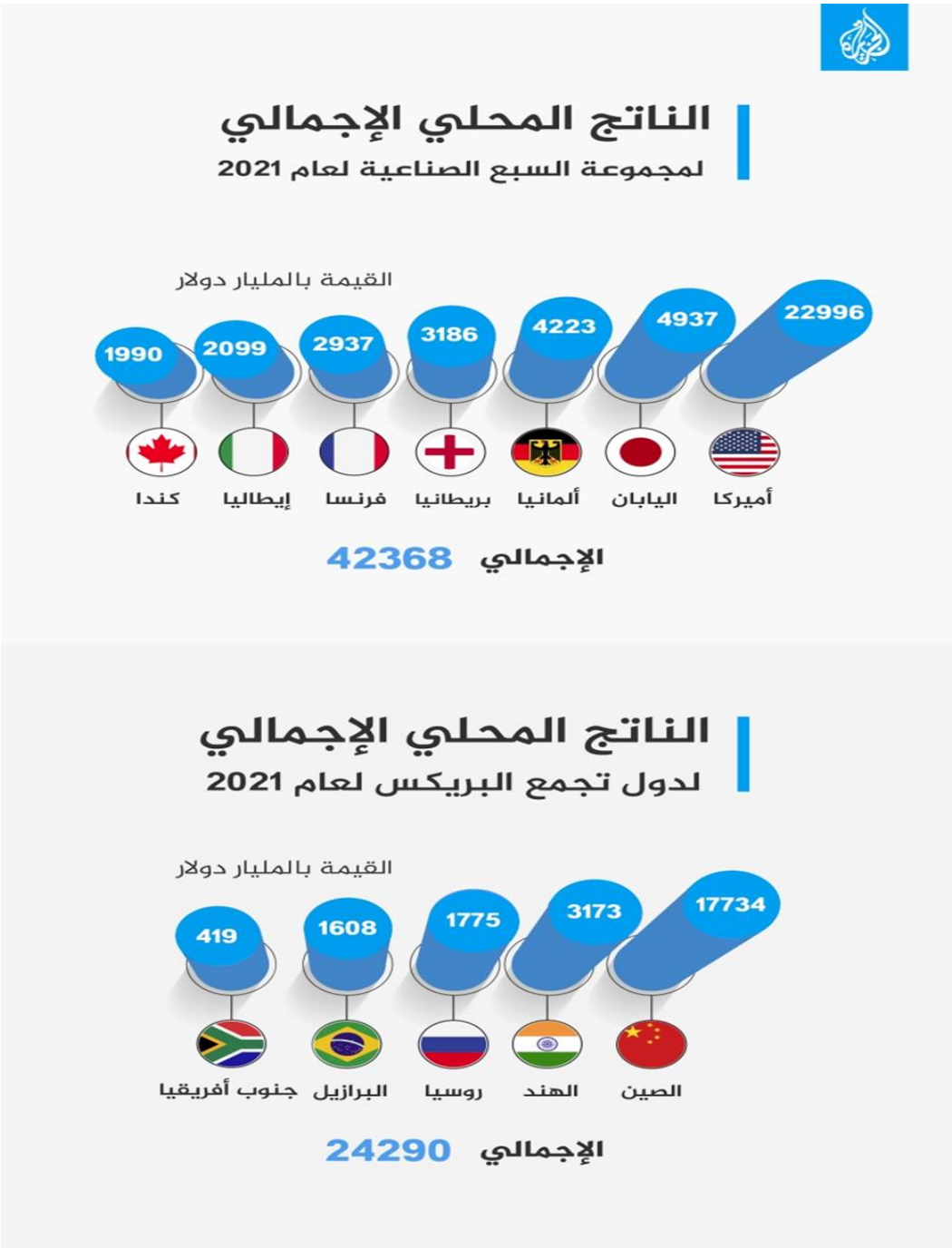

المصدر: https://bit.ly/3L8iATh

المطلب الثالث: سيناريو نظام دولي ثنائي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والصين

أصبحت المقارنة بين الصين والولايات المتحدة ركنا أساسيا في عمل المعاهد البحثية، خاصة بعد أن سار الرئيس الأمريكي الحالي "جو بايدن" " Joe Biden " على نهج سلفه "دونالد ترامب" "Donald Trump" باعتبار الصين العدو الأول للولايات المتحدة، وارتفعت وتيرة احتمالات وسيناريوهات المواجهة بين القوتين بسبب التصعيد من جانب الولايات المتحدة نحو الصين خاصة تايوان وملف حقوق الإنسان، زيادة على الحرب التجارية بينهما[1].

كما أثر الصعود الصين بدرجة كبيرة على الاقتصاد العالمي وعلى توزيع السلطة في النظام الدولي، وقد تزامن مع التراجع النسبي للدول الغربية خاصة بعد الأزمة المالية لسنة 2008 والتي سيطرت على العالم اقتصاديا، سياسيا وعسكريا لما يفوق من نصف قرن[2]، وقد أثبت تاريخ العلاقات الأمريكية الصينية أنه على الولايات المتحدة إجراء تعديلات على استراتيجية المشاركة والتنافس مع الصين إذا أرادت الحفاظ على قوتها العالمية المهيمنة داخل النظام الدولي[3].

[1] **الصين أم أمريكا: أيهما أقدر على هزيمة الأخرى؟ الإجابة لا تحسمها الجيوش فقط**، عربي بوست،2021، على الموقع: https://arabicpost.net/، تاريخ التصفح: 29 أكتوبر 2022، على الساعة: 22.00.

[2] Philip Gater-Smith, the New Silk Roads' Impact on the Persian Gulf Region. Contextualizing China's Economic Ties and Diplomatic Relations with the Gulf States, **PhD Thesis**, Durham University,2017 , P.15.

[3] Jingahao Zhou**, Great Power Competition as the New Normal of China–US Relations**, Springer link,2022, https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-031-09413-2_2 , Browsing history: 16 November 2022, 21.00H.

تتركز رؤية الصين كقوة عظمى على دراسة القضايا الاقتصادية، السياسية، الثقافية والاجتماعية، وجميع المتغيرات التي تجعل من الدولة قوة عظمى، وتدور الأسئلة المتعلقة بوضعها حول ثلاثة منطلقات وهي:

-قدرة الصين على مواصلة النمو الاقتصادي بمعدلات مماثلة لتلك التي شهدها العقدين الماضيين؛

-تأثير مشاكلها الداخلية على تنميتها الاقتصادية والعسكرية؛

-قدرة الحزب الشيوعي على الحفاظ على موقعه في السلطة[1].

تسعى الصين إلى حماية المكانة والدور اللذان حققتهما كقوة كبرى في آسيا من خلال التأثير الفعال والهيمنة على إقليم شرق آسيا تمهيدا للمساهمة في هندسة وإعادة صياغة النظام الدولي، من خلال الاندماج السريع في عملية العولمة والاكتساح الاقتصادي للأسواق العالمية لأن التوازن الاستراتيجي الجديد يعتمد على القوة الاقتصادية والعسكرية، لتجد نفسها في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية[2]، حيث أكد الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" "Vladimir Putin" في تصريح له: "أن الولايات المتحدة لن تكون قادرة على كبح جماح التنمية في الصين وعليها أن تدرك ذلك"، وأضاف:" أن اقتصاد الصين اليوم من حيث القوة الشرائية هو أكبر من الاقتصاد

[1]Catherine Michele Jones ,The Rise of China and the Liberal International Order: How is the Rise of China Challenging the Practices and Ideology ofthe Liberal International Order**?, PhD Thesi**s, The University of Reading, 2013, p.42.

[2] يونس مؤيد يونس، **أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية**، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015، ص.238.

الأمريكي، وبعد مرور 35-50 سنة أخرى، ستصبح أول اقتصاد في العالم و المتصدرة في جميع المؤشرات الأخرى"[1].

يتضح أن الصورة الجديدة للصين تمثل فرصة في فرض الاحترام الدولي وتعزيز ثقة المزيد من دول وشعوب العالم، مما يعزز قدرتها على القيام بدور نشط ومؤثر دوليا، مثلما يفتح الأبواب أمام علاقات سياسية واقتصادية بعيدة المدى مع المزيد من دول العالم ومؤسساته، وصولا إلى الشركات العالمية التي أصبحت تثق في مناخ آمن للاستثمار في الصين، وتعتبرها دولة ذات مصداقية ويمكن إقامة العلاقات معها ومع مؤسساتها دون قلق[2].

دخل النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة في مرحلة هيمنة القطب الواحد الأمريكي والعولمة الاقتصادية، ويتعرض منذ سنوات هذا النظام لضغوط ناتجة عن زعزعة موقعها على قمة النظام الدولي، بسبب الصعود السريع للصين ونجاحها في تضييق الفجوة، فبدأت الولايات المتحدة في تطبيق سياسة جديدة وزيادة التركيز تجاه آسيا منذ فترة الرئاسة الأولى للرئيس الأمريكي الأسبق "باراك أوباما" "Barack Obama"[3]، وفي فترة الرئيس السابق "دونالد ترامب" "Donald Trump" أخذ الاهتمام الأمريكي بآسيا شكل سياسات تجارية عقابية ضد الصين، فتم فرض رسوم عالية على واردات الصين وبدأت الولايات المتحدة في تضييق التعاون معها،

[1] بوتين: الولايات المتحدة لن تستطيع كبح جماح التنمية في الصين، **جريدة بوابة الأهرام**، القاهرة، 2021.

[2] ياسين عامر عبد الجبار الربيعي، واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي – القيود والفرص، **مذكرة ماجستير**، جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، 2018، ص.88.

[3] جمال عبد الجواد، الحرب الأوكرانية ضربة جديدة للنظام الدولي الليبرالي، دراسة بحثية، **ترينذز للبحوث والاستشارات**، 2022.

خاصة في مجالات التكنولوجيا المتقدمة، كان للإجراءات المتخذة بعدين اقتصادي واستراتيجي– أمني، لقد تم التخلي عن سياسات حرية التجارة والعولمة الاقتصادية بدافع سياسات التنافس الاستراتيجي بين الدولتين[1].

قام الرئيس "جو بايدن" "Joe Biden" بعد وصوله إلى الرئاسة بتغيير سياسات سلفه في المجالات كلها تقريبا إلا أنه أبقى على الإجراءات التي اتخذها ضد الصين، بل قام بتعميقها فجعل القيود التجارية والتكنولوجية جزءا من سياسة أوسع تستهدف احتواء الصين وإحاطتها بتحالفات أمريكية، في هذا الإطار تم تطوير "تحالف أوكوس" للدول الثلاث الناطقة بالإنجليزية وهي: الولايات المتحدة، بريطانيا وأستراليا والهدف الواضح هو محاصرة الصين والحد من قوتها (أنظر الشكل رقم 18)، كما قام بتنشيط "الائتلاف الرباعي كواد" الذي يضم الهند، اليابان وكوريا الجنوبية إضافة للولايات المتحدة[2].

وتتوقع الولايات المتحدة أن تقوم الصين بتسريع طموحاتها لتعادلها، وتخشى من أنها ستكون قادرة على شن عملية عسكرية ضد تايوان في سنة 2027 أو حتى قبل ذلك، وفتحت قضية منطاد التجسس الصيني الذي أسقطته القوات الجوية الأمريكية بعد تحليقه فوق الأراضي الأمريكية بأكملها فترة جديدة من التوتر بين الولايات المتحدة والصين، والعودة على حد تعبير

[1] **المرجع نفسه.**

[2] **المرجع نفسه.**

وزير الخارجية الأمريكي "أنطوني بلينكن"" Antony Blinken" إلى المنافسة وليس المواجهة[1]، كما أضاف بلينكن:" أن بلاده تخوض منافسة قوية مع الصين هدفها الحفاظ على النظام الدولي الحالي، وأن الصين تشكل أخطر تهديد طويل الأمد للنظام الدولي، وهي الدولة الوحيدة التي تملك الرغبة الجادة لإعادة تشكيل النظام الدولي، وتملك القوة الاقتصادية، الدبلوماسية، العسكرية، والتكنولوجية المؤهلة للقيام بذلك"[2].

ويعتبر تصريح "أنطوني بلينكن" اعترافا ضمنيا صريحا بقوة الصين، وهو ما يتوافق مع الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة التي تعتبرها المنافس القوي والأول لها باعتبارها تمتلك جميع الشروط لتصبح قوة كبرى في النظام الدولي والتي ستسعى لتعديله أو تغييره والتأسيس لنظام ثنائي القطب بين الولايات المتحدة والصين، عكس روسيا التي اعتبرتها الاستراتيجية الأمريكية تهديدا آنيا يمكن احتواؤه أو السيطرة عليه.

[1] Adrien Jaulmes, **Les États-Unis se préparent à un affrontement avec la Chine dans le Pacifique**, journal le figaro, 01 mars 2023, sur le lien : https://www.lefigaro.fr/international/les-etats-unis-se-preparent-a-un-affrontement-avec-la-chine-dans-le-pacifique-20230301 , visite le : 08 /09/2023, 16.30.H

[2] فتحي خطاب، **عالم متعدد الأقطاب تحول راديكالي في النظام العالمي**، صفحة قناة الغد، 2022، على الرابط: https://bit.ly/3MuHLBh، تاريخ التصفح: 02 ماي2023، على الساعة: 14.00.

الشكل 18: مخطط دواعي تفاقم حدة الصراع بين الولايات المتحدة والصين

المصدر : https://bit.ly/3O9uD3P

تعد منطقة المحيطين الهندي والهادئ مكانا للمنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين، فهي تتميز بالقوة السكانية والديناميكية الاقتصادية، والسيطرة على المنطقة تعني التحكم في دواليب العلاقات الدولية في العقود القادمة، وعليه تطمح الولايات المتحدة نحو بناء منطقة حرة ومفتوحة، ويلزم لتحقيق ناجح لهذا النظام تحالفات أمريكية قوية وشراكات أمنية[1]، إن تعزيز قيادة المنطقة هو في صميم السياسة الأمريكية وتوفر القوة الاقتصادية، المالية والتكنولوجية والتحالفات العسكرية النفوذ السياسي لها في منطقة شرق آسيا، لقد أدى الصعود الصيني إلى تراجع النفوذ الاقتصادي الأمريكي من خلال الاستفادة من السوق الضخمة[2]، وتستخدم الصين بشكل انتقائي تمويل التنمية والوصول إلى الأسواق وتتمسك بها لتعزيز النظام القائم وتفعيل الأجندة السياسة الخارجية[3].

يعتقد المفكر "جوزيف ناي" "Joseph Nye " أن النظام العالمي الذي أنشأته الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية خلق إطارا من المؤسسات التي أدت إلى تحرير واضح للتجارة والتمويل الدوليين، مما ساهم بشكل مباشر في صعود الصين التي استفادت من هذا النظام، لكنها تصر بشكل متزايد مع نمو ثقلها الاستراتيجي على وضع المعايير والقواعد فتقاوم الولايات المتحدة وتبحث عن دور أكبر في النظام الدولي، مستغلة غياب الولايات المتحدة عن بعض المؤسسات الدولية كمنظمة الصحة العالمية واتفاقية باريس للمناخ، وساهمت جائحة

[1] Ely Ratner and others, **Rising to the China Challenge Renewing American Competitiveness in the Indo-Pacific**, Washington, Center for a New American Security, 2019.p.02.
[2] **Ibid**, p.27.
[3] **Ibid,** p.27.

كوفيد19 في زيادة احتمالية إضعاف النظام الأميركي[1]، واحتمال تقليص الصين الفجوة الاقتصادية بينها وبين القوى الكبرى بشكل كبير، بحيث يتجاوز اقتصادها نظيره في الولايات المتحدة، وبنجاحها في توسيع تقدمها على المنافسين المحتملين مثل الهند والبرازيل بتحالفها مع روسيا، وستتميز الصين بالاحترام ومكانة جديدة بما يتفق مع قوتها المتزايدة[2].

يمكن أن تستخدم الصين مبادرة الحزام والطريق للتأثير على الدول المشاركة، وسيصبح التصويت ضدها في المؤسسات الدولية مكلفا بسبب ضغط المساعدات، القروض والاستثمارات، زيادة على قدرة الوصول إلى الأسواق الكبرى في العالم ومع تراجع الاقتصادات الغربية، ستصبح الصين وشركاتها الكبرى قادرة على إعادة تشكيل المؤسسات ووضع المعايير التي تريدها[3].

استشرفت "شركة ستراتفور Stratfor"[4] الاستخباراتية في تقرير لها حدوث عدة تحولات هيكلية في بنية النظام الدولي في العقد الحالي (2020–2030)، وأن الدول ستفضل الدخول في التحالفات المرنة بدلا عن التحالفات والشراكات الشاملة، هذه التغييرات ساهم في ظهورها عدة عوامل مثل التطور التكنولوجي وتغير المناخ، حيث ستكون الولايات المتحدة والصين أهم

---

[1] جوزيف ناي، **المشهد الجيوسياسي بعد الجائحة**، تر: إبراهيم محمد علي، 2020، على الرابط: https://www.project-syndicate.org/commentary/five-scenarios-for-international-order-in-2030-by-joseph-s-nye-2020-10/arabic، تاريخ التصفح: 29 أكتوبر 2022، على الساعة: 17.18.

[2] **المرجع نفسه.**

[3] **المرجع نفسه.**

[4] "**ستراتفور –Stratfor**": هي شركة مخابرات عالمية، أسسها جورج فريدمان عام 1996 في تكساس، تعد أحد أهم المؤسسات الخاصة التي تعنى بقطاع المخابرات، تطلق عليها الصحافة الأمريكية اسم" *وكالة المخابرات المركزية في الظل"*، معظم خبراء مركز "ستراتفور" ضباط وموظفون سابقون في المخابرات الأمريكية.

قطبين بفضل قوتهما الاقتصادية، السياسية والعسكرية[1]، ورغم لعب أوروبا وروسيا أدوارا مهمة وبقاء الولايات المتحدة كأكبر قوة من حيث الشمولية إلا أن حصتها النسبية من القوة ستتراجع لصالح الصين التي سيتوسع دورها العالمي، إلا أن قضاياها الداخلية قد تحد من قوتها، وبخصوص روسيا فيتوقع التقرير مواجهتها تحديات اقتصادية وديموغرافية ستؤثر على دورها في النظام الدولي[2].

تعتبر الصين الأقرب للولايات المتحدة من حيث القوة الكامنة خاصة القوة الاقتصادية والديمغرافية، فالاقتصاد الصيني إذا استمر في النمو بمعدل 05% فسيكون له في النهاية قوة أكبر من قوة الولايات المتحدة، كما يقدر حجم عدد سكان الصين بأربعة أضعاف نظيره في الولايات المتحدة، وستقترب الصين بحلول سنة 2025 من الولايات المتحدة على صعيد القوة الاقتصادية، مما سيمكنها من زيادة قوتها العسكرية[3].

وتعمل الصين على زيادة تواجدها العسكري في منطقة آسيا الباسفيك في مواجهة التواجد الأمريكي، وتمكنت من توسيع مدى صواريخها البالستية (أنظر الشكلين رقم 19 و20)، كما أن توقعات أعلى الدول في الانفاق العسكري لسنة 2030، ترجح أن تكون الولايات المتحدة الأولى

---

[1] ريم عبد المجيد، **تحولات في العقد 2020-2030 تعدد الأقطاب، تحول التحالفات وتراجع نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية**، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2020، على الرابط: http://www.acrseg.org/41501، تاريخ التصفح: 30 أكتوبر 2022، على الساعة: 22.40.

[2] **المرجع نفسه**.

[3] جون ميرشايمر، حتميّة التنافس: أمريكا، الصين ومأساة سياسة القوى العظمى، تر: جلال خشيب، **منتدى السياسات العربية**، 2022، على الرابط: https://shorturl.at/luwU4، تاريخ التصفح: 30 أكتوبر، على الساعة: 23.10.

عالميا والصين الثانية (أنظر الشكل رقم 21)، ويعني تقارب القوتين على المستويين الاقتصادي والعسكري التوجه نحو إقامة نظام ثنائي القطبية بقيادة الولايات المتحدة والصين.

الشكل 19: خريطة توضح التواجد العسكري الأمريكي والصيني في جنوب آسيا

المصدر:

http://rpdefense.over-blog.com/article-l-australie-va-accueillir-une-base-americaine-88803166.html

الشكل 20: خريطة توضح نطاق ومدى الصواريخ الباليستية الصينية على مستوى العالم

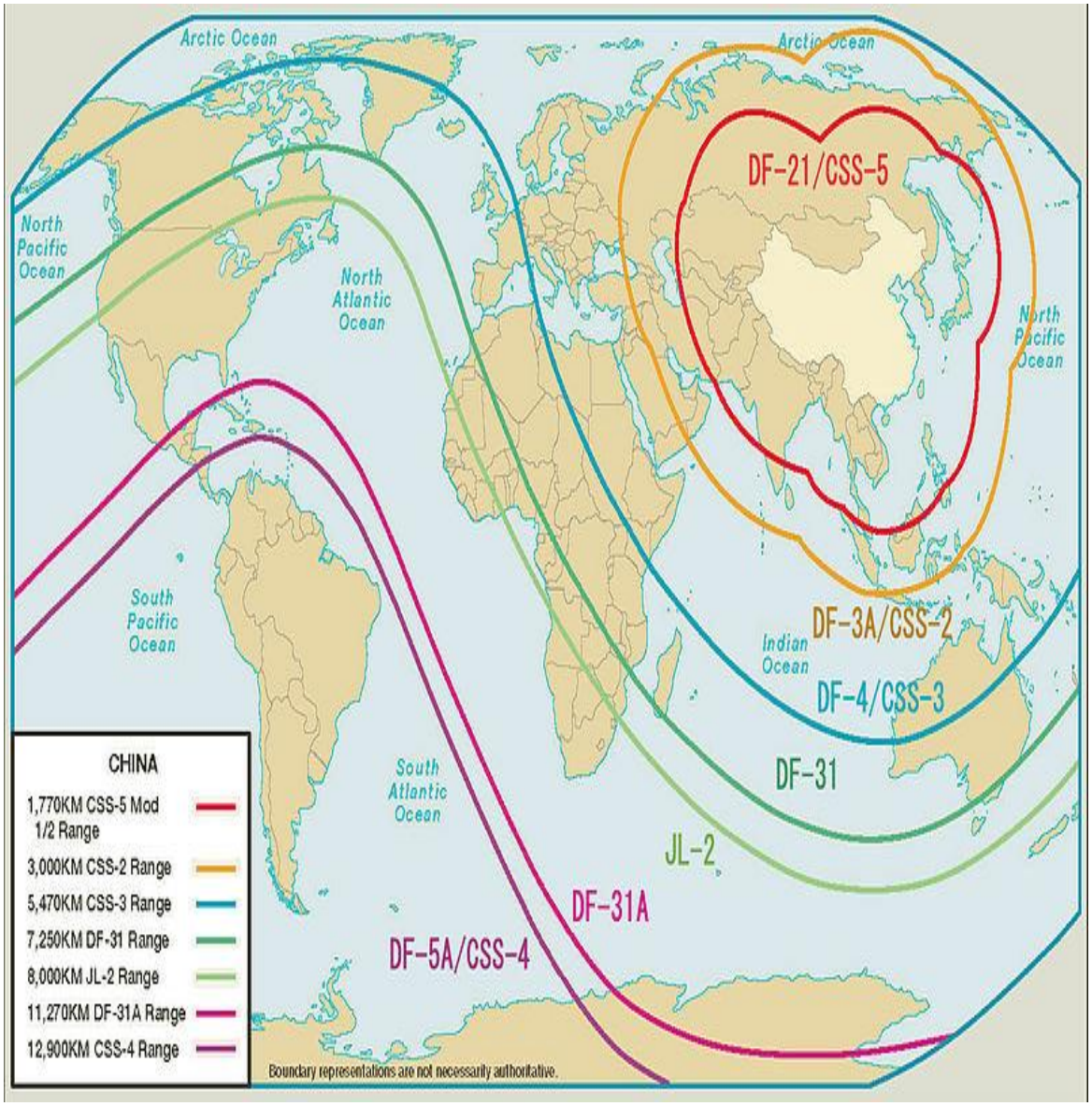

المصدر:

https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/d/da/PLA_ballistic_missiles_range.jpg

الشكل 21: توقعات أعلى 10 دول في الإنفاق العسكري لسنة 2030

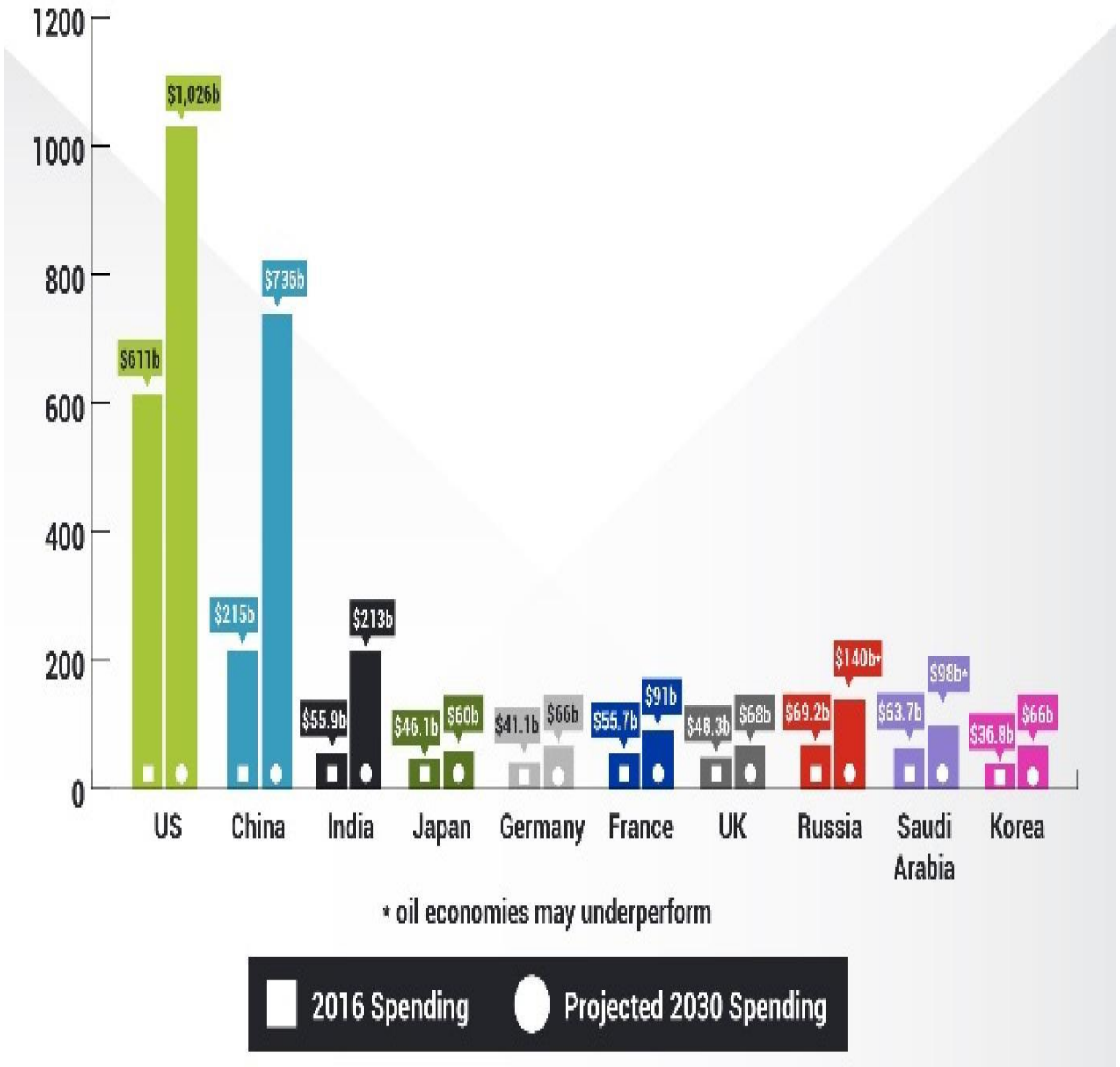

المصدر: الموقع الرسمي للمفوضية الأوربية

https://knowledge4policy.ec.europa.eu/visualisation/top-10-countries-military-spending-2030_en

نخلص في هذا الفصل إلى أن استراتيجيات القوى الكبرى في العالم تختلف حسب مصلحة كل دولة، إذ تكرس الولايات المتحدة كل جهدها وإمكانياتها السياسية، العسكرية والأيديولوجية من أجل الحفاظ على الوضع الراهن المتمثل في قيادتها للنظام الدولي، واحتواء القوى الصاعدة المنافسة لها خاصة الصين وروسيا، بينما تعمل الصين على زيادة قوتها الشاملة من أجل الوصول لدور أفضل في النظام الدولي، كما تحاول روسيا كقوة عسكرية كبرى استعادة مكانة الاتحاد السوفياتي سابقا في النظام الدولي، ولكن بديناميكية ورؤية جديدتين تعتمد على النظرية الأوراسية الجديدة، إن تحليل مؤشرات القوة الصينية المتصاعدة بشكل إيجابي ومستمر في مختلف المجالات يدل أن الصين هي الأقرب للعب دور أكثر تأثيرا في مستقبل النظام الدولي ومنافسة الولايات المتحدة.

اعتمادا على ما سبق، يرجح احتمال التوجه نحو ثلاث سيناريوهات خلال الفترة القادمة في حدود سنة 2030، يتمثل السيناريو الأول في بقاء الولايات المتحدة كقوة مهيمنة وحيدة في النظام الدولي بفعل قوتها المتقدمة على القوة الأقرب لها وهي الصين، ويذهب السيناريو الثاني إلى أن النظام الدولي يسير نحو التعددية القطبية بفعل تنامي وصعود قوى جديدة متمثلة في الصين وروسيا إضافة لقوى متوسطة أخرى كالهند، البرازيل والاتحاد الأوربي، بينما يرجح السيناريو الثالث نشأة نظام ثنائي القطبية باعتبار أن الولايات المتحدة والصين هما القوتان الوحيدتان المتقاربتان في مؤشرات القوة الشاملة واللتان تتوفر فيهما شروط قيادة النظام الدولي.

الخاتمة

يعد اعتبار الصين قوة كبرى في النظام الدولي أمر واقع، فهي تمثل ثاني قوة اقتصادية وثالث قوة عسكرية في العالم، فتوافر شروط القوة الشاملة، حجمها واستمرارها هي ما مهد لها لعب دور جديد في النظام الدولي، فلو افترضنا بقاءها ضعيفة اقتصاديا، عسكريا وتكنولوجيا لما كان لها هذا الاهتمام المتزايد إقليميا وعالميا ولما تمكنت من تبوء مكانة متقدمة.

أصبحت الصين مجال الاهتمام الرئيسي والأول على رأس البرامج والأجندات لدى صناع القرار للدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة، كذلك أصبح موضوع الصعود والتفوق الصيني موضوعا هاما للبحث على المستوى العالمي وفي كافة المجالات والتخصصات لدى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، الجامعات، مراكز ومعاهد الأبحاث، الباحثين، الصحف، القنوات التلفزيونية، وسائل التواصل المختلفة، وغيرها.

يبنى الدور الحالي والمستقبلي للصين على أساس ميزان القوة بين القوى الكبرى واستراتيجياتها في النظام الدولي، وفي الأخير خلصت الدراسة للنتائج التالية:

1. التغيير في النظام الدولي هو أمر طبيعي في العلاقات الدولية فلا وضع يدوم للأبد.
2. تغير المعطيات، المتغيرات والمؤشرات لقوة الدول هي العوامل التي تؤدي إلى تغير النظام الدولي تبعا للوضع الجديد.
3. تطور مفهومي النظام والأمن الدوليين ليصبحا أكثر اتساعا وشمولا بسبب دخول فواعل جديدة إلى جانب الدولة كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية، كالمؤسسات الإقليمية والدولية، الشركات المتعددة الجنسيات، الجماعات الإرهابية الدولية، الأزمات الاقتصادية، الأوبئة والأفراد.

4. اتساع دائرة تهديدات الأمن الدولي، وتطور آليات تحقيقه عبر إقامة تكتلات أمنية إقليمية، وفي إطار المنظمات الدولية خاصة الأمم المتحدة.

5. نجاح الصين في تحقيق نمو اقتصادي سريع، كبير ومستمر.

6. تخلي الصين عن الأيديولوجية واتباعها البراغماتية في سياساتها الدولية.

7. مفهوم الدولة ذات النظامين: نظام سياسي مغلق وشمولي، ونظام اقتصادي ليبرالي ومفتوح، والذي أثبت نجاعته في التجربة الصينية.

8. تأكيد الصين باستمرار على الطابع السلمي لصعودها.

9. نجاح تجربة النمو الاقتصادي الصيني تبعه نمو كبير في جميع المجالات الأخرى السياسية، العسكرية، الاجتماعية، العلمية والتكنولوجية وغيرها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

10. وجود إرادة سياسية حقيقية لدى قادة الصين من أجل تحقيق أقصى قدر من النجاح على كافة الأصعدة رغم التحديات والصعوبات الداخلية والخارجية.

11. استمرار الصين في تعزيز صعودها خاصة على المستويين الإقليمي والدولي باستراتيجيات جديدة ومختلفة كمشروع الحزام والطريق، إنشاء والانضمام إلى التكتلات الإقليمية والاقتصادية (الآسيان، البريكس، ...)، وخلق أجهزة مالية لهذه المنظمات.

12. كان لأزمة جائحة كورونا تأثير على جميع دول العالم ومن بينها القوى الكبرى، لكن لم يثبت كونها نقطة مفصلية في تغيير أو تحول للنظام الدولي.

13. زيادة القوة العسكرية الصينية يزيد احتمال استخدامها، إما كفعل أو كرد فعل.

14. اختلفت نظريات العلاقات الدولية في تفسير الصعود الصيني في النظام الدولي، حيث اعتبرت الواقعية الجديدة أن سلوكها لن يختلف عن سلوك القوى الصاعدة تاريخيا وأنه سيتجه نحو التحدي والتصعيد خاصة تجاه الولايات المتحدة وأن التغيير في النظام الدولي لن يكون سلميا، بينما رأت الليبرالية الجديدة أن ميكانيزمات النظام الليبرالي العالمي، كالاعتماد المتبادل والمؤسسات الدولية سيعمل على اندماج الصين سياسيا واقتصاديا وبالتالي لا يمثل أي تهديد على الأمن الإقليمي أو الدولي وأن أي تغيير في النظام الدولي نحو التعددية القطبية أو الثنائية سيتم بسلاسة وبشكل سلمي، كما اختلفت النظريات الأخرى في تفسير الصعود الصيني تبعا لمبادئ كل نظرية.

15. تتميز العلاقات الصينية مع الولايات المتحدة بالتناقض، حيث تتميز بالتعاون الاقتصادي، والاختلاف السياسي والتنافس الاستراتيجي والعسكري خاصة في منطقة آسيا الباسفيك.

16. تتسم العلاقات الصينية مع روسيا بالتعاون الاقتصادي والتوافق الاستراتيجي، وتتفقان على العمل لتغيير النظام الدولي وتحريره من هيمنة الولايات المتحدة لكن مع الحذر الشديد من الطرفين.

17. رغم الخلافات السياسية، التاريخية، الأيديولوجية والحدودية تتميز العلاقات الصينية مع كل من الهند، اليابان، كوريا الجنوبية، بالجيدة اقتصاديا وبمبادلات تجارية مرتفعة، وهو ما يبرز أن الصين ذات توجه براغماتي بتفضيل مصالحها الاقتصادية.

18. تمثل تايوان قضية جوهرية في الأجندة السياسية الصينية، وتعمل على ضمها في إطار الصين الواحدة، وعليه قد يكون التدخل العسكري في تايوان هو نقطة بداية التحول نحو تغيير النظام الدولي، مثلما كان سقوط جدار برلين بداية التحول من النظام الثنائي إلى الأحادية القطبية، وسيكون الموقف الأمريكي فاصلا في القضية، فبقبولها لسياسة الأمر الواقع ستكون آثار العملية محدودة إقليميا، لكن تدخل الولايات المتحدة عسكريا سيؤدي إلى التصعيد وتهديد الأمن الإقليمي لجنوب شرق آسيا وسيتسع لتهديد الأمن الدولي على كافة المستويات، خاصة في ظل امتلاك الطرفين لأسلحة الدمار الشامل، مع احتمال انضمام حلفاء الصين والولايات المتحدة.

19. تعمل الصين على الدفاع عن حلفائها في مجالها الحيوي من خلال حماية وتخفيف العقوبات على النظامين الإيراني والكوري الشمالي المعاديين للولايات المتحدة، ويتميز موقفها بالحياد في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي.

20. تتضح الإرادة الصينية للعب دور أكثر فاعلية في السياسة العالمية لكن بطرق سلمية وقانونية وبصفة تدريجية، كاستخدام حق الفيتو عدة مرات في مجلس الأمن في ملفي سوريا وكوريا الشمالية، والوساطة والتنسيق بين إيران والمملكة العربية السعودية، وتهدف سياساتها الجديدة من أجل الحفاظ أو تغيير الوضع الجيو–استراتيجي حسب مصالحها وبناء على استراتيجيتها.

21. كان موقف الصين من الحرب في أوكرانيا موضع الكثير من الاستطلاعات والتحليلات، حيث رفضت إدانة التدخل العسكري الروسي، وأرجعت توسع حلف الشمال الأطلسي كسبب

رئيسي للأزمة، كما دعت إلى السلام وعرضت المساعدة في التوسط للتوصل إلى تسوية بين أوكرانيا وروسيا بصفتها الشريك الاستراتيجي الجديد لروسيا، محاولة الحفاظ على علاقاتها الاقتصادية الممتازة مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة، وفي نفس الوقت العمل على تخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا.

22. لم يمثل الصعود الصيني في النظام الدولي بحدود نهاية هذه الدراسة زمنيا أي تهديد للأمن الإقليمي أو الدولي، لكنه يمثل مصدر قلق لعدة دول خاصة لدى القوى الإقليمية المنافسة لها في آسيا والولايات المتحدة.

23. تمثل الهند لغزا في النظام الإقليمي لشرق آسيا والنظام الدولي، فهي المنافس الإقليمي الأول للصين في آسيا، وحليف استراتيجي للولايات المتحدة، وعضو في الحوار الأمني الرباعي "كواد" الذي يضم أيضا الولايات المتحدة، اليابان وأستراليا، والذي من أهدافه الأساسية محاصرة الصين واحتوائها، وفي نفس الوقت الهند عضو مؤسس لتكتل "البريكس" الذي من أهدافه إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، وعليه سيكون دورها وموقفها مؤثرا على مستقبل النظام الدولي.

24. قد تؤدي بعض الأزمات المفاجئة إلى اندلاع الحروب والنزاعات وتصاعدها عن طريق تدخل القوى الإقليمية والكبرى بشكل يخرج عن السيطرة.

25. إن النظام الدولي وبحكم الترابط، التناسق وعملية التأثير والتأثر المميزة له، قد تجعل من أي صدام بين الصين والقوى الأخرى تؤثر على النظام الدولي والأمن الدولي برمته.

26. رغم التأكيد المستمر للصين على سلمية صعودها، لكن قد تسير الصين على خطى الولايات المتحدة، التي كانت تتبنى سياسة العزلة إلى حين توافر جميع شروط القوة الشاملة ثم تعلن عن نواياها الحقيقية للعب دور أكبر في النظام الدولي، أي توفر شرطي القدرة والرغبة.

27. تزايد الإنفاق العسكري لدى كل من الولايات المتحدة، الصين وروسيا وباقي الدول الأخرى الفاعلة في النظام الدولي يعطي مؤشرات بزيادة التوتر في العلاقات الدولية في المستقبل.

28. انعكاسات التطور التكنولوجي العسكري لدى القوى الكبرى في العالم يمكن تفسيره من منطلقين يمثل الأول أنه تهديد للنظام والأمن الدوليين والثاني أنه فرصة للردع أي التهديد باستخدام القوة فقط، وبالتالي فرض حالة من التوازن الاستراتيجي.

29. تتبنى القوى الكبرى في النظام الدولي استراتيجيات مختلفة، حيث تعمل الولايات لمتحدة على تكريس تفوقها والحفاظ عليه، بينما تتجه الصين وروسيا إلى تغيير بنية النظام الدولي بما يتناسب ويتوافق مع قوة، رغبة ومصالح كل منهما.

30. يعكس الارتفاع الواضح والمستمر لمؤشرات القوة الصينية في كافة المجالات على المستوى العالمي، عن الدور المهم الذي ستلعبه الصين في مستقبل السياسة العالمية.

31. احتمال التوجه نحو ثلاث سيناريوهات خلال الفترة القادمة 2023- 2030، يتمثل السيناريو الأول في بقاء الولايات المتحدة كقوة مهيمنة وحيدة في النظام الدولي بفعل قوتها المتقدمة على القوة الأقرب لها وهي الصين، ويذهب السيناريو الثاني إلى أن النظام الدولي

يسير نحو التعددية القطبية بفعل تنامي وصعود قوى جديدة متمثلة في الصين وروسيا، وبعض القوى المتوسطة الأخرى كالاتحاد الأوربي، الهند والبرازيل، بينما يعتبر السيناريو الثالث نشأة نظام ثنائي القطبية باعتبار أن الولايات المتحدة والصين هما القوتان الوحيدتان اللتان تتوفر فيهما شروط قيادة النظام الدولي، فروسيا رغم قوتها العسكرية الهائلة تبقى بعيدة اقتصاديا عنهما.

32. الملاحظ في السيناريوهات الثلاث عدم تراجع مكانة الولايات المتحدة كقوة كبرى مؤثرة في النظام الدولي، بل سيحدث تقارب لمؤشرات القوة بينها وبين القوى الصاعدة وخاصة الصين.

33. يعتبر التوجه نحو نظام متعدد الأقطاب هو السيناريو الأكثر احتمالا خلال الفترة 2023-2030.

34. بناء على المعطيات السابقة، الحالية والمستقبلية سيظل بشكل خاص موضوع تحديد واستشراف مكانة الصين في النظام الدولي وأثره على الأمن الدولي، وبشكل عام التنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى محل الأبحاث والدراسات بسبب أهميته البالغة في السياسة العالمية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. إبراهيم، نافع، **الصين معجزة نهاية القرن العشرين**، مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط.1، 1999.

2. إلياس، جوانيتا، وستش، بيتر، **أساسيات العلاقات الدولية**، تر: محي الدين حميدي، دمشق: دار الفرقد، ط1، 2016.

3. أليسون، غراهام، **حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة**، تر: إسماعيل بهاء الدين سليمان، بيروت: دار الكتاب العربي، 2018.

4. برونيه، أنطوان، وجيشار، جون بول، **التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الإمبريالية الاقتصادية**، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط.1، 2016.

5. بريجنسكي، زبيغنيو، **الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، تر: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت،2004.

6. بي براون، مايكل، وآخرون، **صعود الصين، المركز القومي للترجمة**، مصر، تر: مصطفى قاسم، 2010.

7. تشومسكي، نعوم، **الهيمنة أم البقاء السعي الأميركي إلى السيطرة على العالم**، تر: سامي الكعكي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2004.

8. دان، تيم، وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، تر: ديما الخضرا، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، 2016.

9. دورتي، جيمس، وبالتغراف، روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والتوزيع، ط.1، 1985.

10. دوغين، ألكسندر، **أسس الجيوبوليتيكيا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، تر: عماد حاتم، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط.1، 2004.

11. رادين، أندرو، وريتش، كلينت، **وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي**، الولايات المتحدة الأمريكية: مؤسسة راند، 2017.

12. رود، كيفن، **الأمم المتحدة 2030: تجديد النظام في عالم متفرق**، المعهد الدولي للسلام، 2016.

13. زاقود، عبد السلام جمعة، **الأبعاد الاستراتيجية للنظام العالمي الجديد 1989-2011**، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ط.1، 2013.

14. سردار، ضياء الدين، وديفيز، ميريل وين، **لماذا يكره العالم أمريكا؟**، الرياض: مكتبة العبيكان، ط.1، 2005.

15. سورنسن، يورغ، **إعادة النظر في النظام الدولي الجديد**، تر: أسامة الغزولي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2020.

16. السويدي، جمال سند، **آفاق العصر الأمريكي السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد**، أبو ظبي، ط1، 2014.

17. سمير، أحمد، **الأمن الاقتصادي**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2012.

18. طشطوش، هايل عبد المولى، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.

19. عبد الكريم، وجيه أحمد، **القطب القادم الصراع الصيني الأمريكي**، مصر: المكتب العربي للمعارف، ط.1، 2016.

20. عودة، جهاد، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، مصر، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

21. غوانغ، شيوي، **جغرافيا الصين**، تر: محمد أبو جراد، بكين: دار النشر باللغات الأجنبية، ط.1، 1987.

22. فرانكلن، جوزيف، **العلاقات الدولية**، تر: غازي عبد الرحمن القصيبي، جدة: مطبوعات تهامة، ط.1، 1984.

23. القصير، ماهر بن براهيم، **المشروع الأورو-آسيوي من الإقليمية إلى الدولية**، دار الفكر العربي، مصر، ط.1، 2017.

24. كورنبلم، جون سي، وكرونزوكر، دايتر، **الولايات المتحدة الأمريكية في الألفية الثالثة قوة عظمى في مفترق الطرق**، تر: هبة سري، مجموعة النيل العربية، 2020.

25. كيسنجر، هنري، **النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ**، تر: فاضل جنكر، بيروت: دار الكتاب العربي، 2015.

26. لوموان، فرونسواز، **الاقتصاد الصيني**، تر: صباح ممدوح، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010.

27. مازار، مايكل جاي، وآخرون، **خيارات بديلة للسياسة الأمريكية نحو النظام الدولي**، كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2017.

28. مازار، مايكل جيه وآخرون، **فهم النظام الدولي الحالي**، الولايات المتحدة: مؤسسة راند، 2016.

29. مجموعة من المؤلفين، **الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة**، دبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط.1، 2008.

30. ميرشايمر، جون، **حتمية التنافس: أمريكا، الصين ومأساة سياسة القوى العظمى**، تر: جلال خشيب، منتدى السياسات العربية، 2022.

31. هارفي، ديفيد، **موجز تاريخ اللبرالية الجديدة**، تر: مجاب الإمام، الرياض: مكتبة العبيكان، 2008.

32. هاشم، تامر إبراهيم، **الصراع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا**، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، ط.1، 2014.

33. هاشم، نوار جليل، **أمريكا والقوى الصاعدة السياسة الأمريكية تجاه دول بريكس في النظام العالمي**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2020.

34. هيرن، فولفاجانج، **التحدي الصيني أثر الصعود الصيني في حياتنا**، تر: محمد رمضان حسين، الرياض: كتاب العربية 14، ط.1، 2011.

35. ونترز، ل. آلن، يوسف، وشهيد، **الرقص مع العمالقة: الصين والهند والاقتصاد العالمي**، تر: أحمد رمو، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012.

36. يونس، مؤيد يونس، **أدوار القوى الأسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية**، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015.

ثانيا: الدوريات، المجلات والدراسات

37. أحمد، حميد شهاب، تطور القوة والقدرات الصينية بعد الحرب الباردة، **مجلة العلوم السياسية**، ع.56، 2018.

38. أسامة، رنا، كيف تعزز صادرات الأسلحة الصينية نفوذ بكين خارج آسيا؟، **جريدة رؤية الإخبارية**، 12 ديسمبر 2022.

39. بايزيد، كمال، وزينب، ناجم، الصعود الاقتصادي الصيني والهندي كمرحلة لاستشراف نظام اقتصادي جديد، **مجلة نور للدراسات الاقتصادية**، ع.02، 2016.

40. بريجنسكي، زبجنيو، محددات النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين، دراسة بحثية، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**.

41. بلخيرة محمد، تأثير جائحة كورونا على مستقبل النظام الدولي: هل سينتقل مركز القرار الدولي من الغرب إلى الشرق، **مجلة دراسات وأبحاث**، ع.04، 2021.

42. بن الحاج، محمد المصطفى، موقف الاتحاد الأوروبي من مبادرة الحزام والطريق الصينية: الفرص والتحديات، **المستقبل العربي**، ع.509، 2021.

43. بن صايم، بونوار، أثر جائحة كورونا (كوفيد 19) على الدراسات الأمنية، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، ع.02، 2020.

44. بوتشيش، عمر، السياسة الخارجية الصينية تجاه القضايا والأزمات العربية، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، ع.02، 2022.

45. جبر، دينا محمد، تفعيل منهج التصور المستقبلي في دراسة العلاقات الدولية، **مجلة العلوم السياسية**، ع.38-39، 2009.

46. جبر، رائد، توقعات العلاقة الروسية الصينية في عالم ما بعد الحرب الأوكرانية، **جريدة الشرق الأوسط**، 2022.

47. الحربي، سليمان عبد الله، مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع.19، 2008.

48. حربي، هديل، مستقبل الصعود الكوني للصين وقيادة العالم في القرن 21، **مجلة قضايا سياسية**، ع.51، 2018.

49. حسين، أحمد قاسم، النظام الدولي وجائحة كورونا :سجال تأثير الأوبئة في العلاقات الدولية، **سياسات عربية**، ع.50، 2021.

50. الحفيان، نورة، وأدمين، سلطانة، أزمة كورونا والنظام الدولي: الانعكاسات والسيناريوهات، **مجلة دراسات سياسية**، المعهد المصري للدراسات، 2020.

51. حكيمي، توفيق، موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي، **مجلة المفكر**، ع.12، 2015.

52. حميد، عدنان خلف، وهند، زياد نافع، مبادرة الحزام والطريق: الأهداف والتحديات، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، ع.19، 2020.

53. خزار، فهد مزبان، الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الإيرانية–الصينية، **مجلة دراسات إيرانية**، ع.15، 2012.

54. خضير، محمد ياس، الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي، **المجلة السياسية والدولية**، العراق، ع.24، 2014.

55. الخطيب، أحمد حسين، الاستراتيجية الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق وتأثرها على الاقتصاد الدولي، **مجلة جيل**، لبنان: مركز جيل البحث العلمي، ع.24، 2019.

56. خليل، مروة، القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير "دراسة تقويمية"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، جامعة الإسكندرية، المجلد 06، ع.11، 2021.

57. الصين تدعو العالم لتبني موقف عادل تجاه القضية الفلسطينية، **جريدة الغد**، الأردن، 25جوان 2020.

58. بوتين: الولايات المتحدة لن تستطيع كبح جماح التنمية في الصين، **جريدة بوابة الأهرام**، القاهرة، 2021.

59. داوود، نضال، نموذج الاقتصاد الصيني الناجح، مقال، **جريدة الأنباء**، 2016.

60. الذيب، لارا رجب، الموقف الصيني من الأزمة الروسية الأوكرانية، **مجلة الشؤون العربية الأوراسية**، 2022.

61. الرماحي، أحمد خضير عباس، البرنامج النووي الكوري الشمالي وأثره في العلاقات الأمريكية–الصينية، **مجلة دراسات دولية**، ع.82، 2020.

62. زيدان، رشا سهيل محمد، التنافس الأمريكي الصيني تجاه بحر الصين الجنوبي دراسة في الأبعاد الجيو استراتيجية، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، ع.20، 2020.

63. سافين، ليونيد، الأوراسية في سياق القرن الحادي والعشرين، تر. جلة إسماعيل، **المستقبل العربي**، ع.463، 2017.

64. الشايجي، عبد الله خليفة، مخاض تشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب، **صحيفة القدس العربي**، 18 سبتمبر 2022.

65. شوامرة، رزان، بدء التنظير للهيمنة الحميدة الصعود الصيني في الربع الأول من 2023، **جريدة العربي الجديد**، ع.3147، 14 أفريل 2023.

66. صفراوي، فاطمة، العلاقات الصينية –الأوروبية في ظل التحولات الدولية الراهنة، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 06، ع.02، 2021.

67. العازمي، يوسف عوض، النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية، مقال، الكويت، **جريدة القبس**، 30 أوت 2020.

68. جارش، عادل، مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، ع.01، 2017.

69. عاشور، رامي، والجندي، محمد، التداعيات الجيوسياسية والاقتصادية لفيروس كورونا على منطقة الإندو–باسفيك، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، ع.04، 2019.

70. عباس، أحمد فاروق، التجربة التنموية في الصين الواقع والتحديات، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، 2019.

71. عبد الحفيظ، علاء، السيناريوهات المحتملة لمستقبل انظام الدولي، **مجلة النهضة**، ع.03، 2011.

72. عبد الحي، وليد، السيناريو السعودي المحتمل، **صحيفة رأي اليوم**، لندن، 2020.

73. العبد الرحمن، حكمات، الصعود السلمي للصين، **مجلة سياسات عربية**، ع.14، 2015.

74. عبد العزيز، غزلان محمود، الصعود الصيني والأثار المترتبة على نزاعات بحر الصين الجنوبي، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، القاهرة، المجلد 21، ع.04، 2020.

75. عبد الغني، منار، نظرية تحول القوة واحتمالات الصراع بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، ع.4، 2022.

76. عثمان، وئام السيد، الصراع على قيادة النظام الدولي: الصعود الصيني الأحادي القطبية بعد جائحة كورونا، رؤية مستقبلية، **مجلة السياسة الدولية**، ع.222، 2020.

77. عقيل، وصفي محمد، التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع.01، 2015.

78. عودة، جهاد عبد الملك، ورمزي، سمير، نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، ع.31، 2017.

79. غيل، لورا، كيف أصبحت الصين البلد الأسرع توسعا في إنتاج القوى النووية في العالم، **مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية**، 2017.

80. فايد، عمار، رؤية مختلفة: الحرب الروسية على أوكرانيا تعزز النظام الدولي القائم ولا تغيره، **عربي بوست**، د.ع، 2022.

81. فتحي، محمد ميسر، التغير في النظام الدولي ومراكز القوى العالمية: رؤية مستقبلية، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العراق، ع.04، 2015.

82. فرحات، محمد فايز، الصعود الصيني ما وراء المؤشرات الاقتصادية والعسكرية، **جريدة الشرق الأوسط**، ع.14810، 16 جوان 2019.

83. قروش، محمد، المنهج السلمي الصيني من منظور الثقافة الاستراتيجية، **مجلة المعيار**، ع.01، 2023.

84. مجالدي، علي، هل بإمكان روسيا والصين إنهاء هيمنة الدولار؟، **جريدة جيو بوليتيكا**، 10 سبتمبر 2022.

85. مجدوبي، حسين، المكاسب الاستراتيجية للصين من حرب روسيا ضد أوكرانيا، **جريدة القدس العربي**، ع.10554، 05 مارس 2022.

86. محمد، خديجة عرفة، الصعود الصيني، **صحيفة الصين اليوم**، ع.07، 2004.

87. محمد، علاء عبد الحفيظ، تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع.47-48، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

88. محياوي، محمد، تأثير الصعود الصيني على النظام الدولي في ظل الهيمنة الأمريكية، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، ع.02، 2021.

89. مردان، باهر، العلاقات الصينية اليابانية بين المتغيرات السياسية والثوابت الاقتصادية، **مجلة جامعة بغداد**، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ع57، 2014.

90. مطاوع، محمد، طريق الحرير الجديد في الاستراتيجية الصينية الأهداف الكبرى والوزن الاستراتيجي والتحديات، **مجلة سياسات عربية**، ع.46، 2020.

91. مهدي، موسى، لهذه الأسباب لن تستطيع دول بريكس إنشاء عملة منافسة للدولار، **صحيفة العربي الجديد**، 23 أوت 2023.

92. مطر، إبراهيم حردان، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الصعود الصيني، **مجلة الحكمة**، العراق، ع.58، 2013.

93. الملحم، جرجس، تأثير التوافق الصيني–الروسي على السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، **مجلة الدفاع الوطني**، لبنان، ع.87، 2014.

94. المنسي، هبة، قراءة في ميزانية الدفاع الصينية لعام 2021، تقرير، **جريدة الوطن العربي**، 07 مارس 2021.

95. نافع، هند زياد، مبادرة الحزام والطريق: الأهداف والتحديات، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، ع.19، 2020.

96. الهرمزي، سيف نصرت توفيق، فواعل النظام الدولي الجدد في القرن الحادي والعشرون، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، ع.11، 2017.

97. هلال، رضا محمد، سياسات الدول النامية في تعزيز قدراتها العسكرية غير التقليدية: كوريا الشمالية كدراسة حالة، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، ع.11، 2021.

98. وهبان، أحمد محمد، النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى ميرشايمر دراسة تقويمية، الإسكندرية، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، ع.02، 2016.

ثالثا: الرسائل العلمية

99. باكير، علي حسين محمود، مستقبل الصين في النظام العالمي (دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة)، **أطروحة دكتوراه**، جامعة بيروت العربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016.

100. حذفاني، نجيم، العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة، جامعة الجزائر 03، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، 2011.

101. حكيمي، توفيق، "الحوار النيوواقعي–النيولبرالي حول مضامين الصعود الصيني"، **مذكرة ماجستير غير منشورة**، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2008.

102. الربيعي، ياسين عامر عبد الجبار، واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي القيود والفرص، **رسالة ماجستير**، جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، 2018.

103. شيبي، لخميسي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية–فترة ما بعد الحرب الباردة (1991 – 2008)، **رسالة ماجستير**

غير منشورة، القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، 2009.

104. عديلة، محمد الطاهر، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015.

105. القطراوي، خالد جميل عبد الوهاب، التحولات في بنية النظام الدولي وأثرها على السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية (1985–2010)، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية**، غزة، جامعة الأزهر، 2014.

106. معلم، أم البنين، دور تكتل البريكس في النظام الدولي، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2022.

107. النوايسة، إبراهيم تيسير، السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط، **رسالة ماجستير**، جامعة مؤتة، كلية الدراسات العليا، الأردن، 2016.

108. وناسي، لزهر، التفاعلات الاستراتيجية في آسيا الوسطى دراسة في العلاقات بين مثلث القوة الولايات المتحدة الأمريكية–الصين–روسيا، **أطروحة دكتوراه**، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.

رابعا: الدراسات البحثية والتقارير

109. إبراهيم، إيمان عبد الله عبد الخالق، أثر العلاقات الصينية الأمريكية على النظام الدولي منذ 2001، دراسة بحثية، **المركز الديمقراطي العربي**، 2016.

110. الاتجاهات العالمية 2040 عالم أكثر تنافسية، تر: سيمون أكرم العباس، بيروت، **مركز الرافدين للحوار**، 2021.

111. أحمد، أميرة محمد، وآخرون، أثر الصراع في إقليم كشمير على العلاقات الهندية الباكستانية 1999 – 2021، دراسة بحثية، **المركز الديمقراطي العربي**، 2023.

112. استراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2022، **المسار للدراسات الإنسانية**، 2022.

113. الأسطل، كمال محمد، نماذج وسيناريوهات وأساليب وصعوبات الدراسات المستقبلية والاستشرافية، دراسة بحثية، **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية**، 2021.

114. ألترمان، جون ب، الجانب الآخر من العالم الصين والولايات المتحدة الأميركية والصراع من أجل أمن الشرق المتوسط، تقرير، واشنطن: **مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية**، 2016.

115. الأمير، نيللي كمال، السلام البارد في آسيا لن يقود إلى حرب كورية جنوبية– صينية العلاقات الصينية الكورية: النشأة والتطور وموجات المد والجزر، دراسة بحثية، **مركز الخليج للأبحاث**، 2016.

116. إندراواتي، سري موليانى، خطوات جريئة لمدن الصين، **تقرير البنك الدولي**، 2014.

117. باكير، علي حسين، تبعات الاتفاق النووي الإيراني على الصين وروسيا، تقرير، الدوحة، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2015.

118. بوستي، توفيق، مدرسة كوبنهاغن نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن، دراسة بحثية، **المعهد المصري للدراسات**، 2019.

119. تشان، ستيف، تحدي النظام الليبرالي: المهيمن الأمريكي باعتباره قوة تعديلية؟، تر. جلال خشيب، **مركز إدراك**، 2022.

120. جلال، محمد نعمان، الركائز الاستراتيجية لسياسة الصين الخارجية، دراسة بحثية، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2009.

121. حسين، باكير علي، مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية، تقارير مركز الجزيرة، **مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة، 2011.

122. حسين، بلخيرات، مستقبل النظام الدولي نظرة استشرافية بنائية، **المعهد المصري للدراسات**، 2017.

123. الحسيني، سنية، هل تعكس سياسة الصين تجاه الازمة السورية تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة؟، ألمانيا، دراسة بحثية، **المركز الديمقراطي العربي**، 28 ديسمبر 2015.

124. خشيب، جلال، الصعود الصيني عند الواقعيين الجدد، **المعهد المصري للدراسات**، 2019.

125. الخطيب، جهاد عمر محمد، العلاقات الأمريكية الصينية آفاق الصراع والتعاون 2008 – 2015، دراسة بحثية، **المركز الديمقراطي العربي**، 2016.

126. خليفة، محمود، وجودة، محمد، أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته 1991–2010، الدراسات البحثية، ألمانيا: **المركز الديمقراطي العربي**، 2014.

127. دحمان، عبد الحق، واقع الجهود التنظيرية المستقبلية في العالم الإسلامي: الصعوبات والحلول، **مركز المجدد للبحوث والدراسات**، 2021.

128. الردع المتكامل استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لمواجهة صراعات القوى الكبرى، تقرير، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 14أكتوبر2022.

129. رود، كيفن، الأمم المتحدة 2030: تجديد النظام في عالم متفرق، **المعهد الدولي للسلام**، 2016.

130. الزواهرة، بثينة محمد، محددات السياسة الصينية تجاه الأزمة الأوكرانية، دراسة بحثية، **المعهد المصري للدراسات**، القاهرة، 2022.

131. السالمي، محمد السالم، مستقبل توتر العلاقات الصينية الأمريكية في عهد بايدن، دراسة بحثية، **تريندز للبحوث والاستشارات**، 2022.

132. سرور، عبد الناصر محمد، تطور المواقف والرؤى الروسية والصينية والتركية تجاه الحل السلمي للقضية الفلسطينية، دراسة بحثية، **منظمة التحرير الفلسطينية**، لبنان، 2008.

133. سعيد، عبد المنعم، ملامح نظرية الصين حول مراجعة وتغيير شكل النظام الدولي، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 2022.

134. شيتون، يان، أن تصير قويا: السياسة الخارجية الصينية الجديدة. تر. جلال خشيب، **مركز دراسات الإسلام والشؤون العالمية**،2021.

135. صالح، علي، مشروع الحزام والطريق كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي. تقرير المستقبل، ع.26، أبو ظبي: **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 2018.

136. الصين وتايوان في عالم متعدد القطبية، بغداد، **مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية**، 2022.

137. الصين، تعداد السكان الإجمالي، **بيانات البنك الدولي**،2022.

138. طرشة، حسام عمر، بديل سويفت بين الصين وروسيا هل يقوض العقوبات الدولية على إيران وموسكو؟، **مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات**، 2022.

139. عبد الجواد، جمال، الحرب الأوكرانية ضربة جديدة للنظام الدولي الليبرالي، دراسة بحثية، **تريندز للبحوث والاستشارات**، 2022.

140. عبد الحي، وليد، الاتجاهات العالمية 2030: سيناريوهات الاستخبارات الأمريكية، دراسة بحثية، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2013.

141. عبد الشافي، عصام، الحرب الروسية–الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، دراسة بحثية، الدوحة، **مركز الجزيرة للدراسات**،2022.

142. عبد المجيد، ريم، تحولات في العقد 2020–2030 تعدد الأقطاب، تحول التحالفات وتراجع نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 2020.

143. عبد المعطي، محمد أحمد، اقتصاد العالم 2050: الصعود الآسيوي وتحولات ميزان القوى الاقتصادية، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 2015.

144. عيادي، إسلام، المنظور الصيني للقضية الفلسطينية: المواقف، والأهداف وآليات تعزيز العلاقات ومستقبل العلاقات الثنائية، دراسة بحثية، **المركز الديمقراطي العربي**، مصر، 2019.

145. فخري، طارق، ملامح نظام عالمي جديد هل تفعلها الصين؟، **موقع قناة الميادين**، 2022.

146. قسوم، سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**،2018.

147. قمة افتراضية بين الطرفين، الاتحاد الأوروبي يحذر الصين من دعم روسيا وبكين تعارض الانحياز لأي طرف بحرب أوكرانيا، **مركز الجزيرة**، 2022.

148. قنديل، أحمد، الصين وروسيا هل هي شراكة بلا حدود في مواجهة الولايات المتحدة؟، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، القاهرة، 2022.

149. كاو، كونج، الصين، تقرير، **منظمة اليونيسكو للعلوم**، الفصل 23.

150. لاشين، دينا سليمان كمال، تحول القوة وتأثيرها على الصعود الصيني (2008-2018)، دراسة بحثية، **المركز الديمقراطي العربي**، 2020.

151. مجدان، محمد، سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر، دراسة بحثية، بيروت، **مركز دراسات الوحدة العربية**، 2021.

152. محمود، دلال، ردع الخصوم: لماذا تستعرض الصين قدراتها العسكرية؟، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 2019.

153. محمود، يسرى، أثر الصناعة على النمو الاقتصادي في الصين، دراسة بحثية، **معهد البحوث والدراسات الآسيوية**، 2019.

154. المساوي، وداد، العلاقات الأمريكية الصينية التطورات والإشكالات، دراسة سياسية، **المعهد المصري للدراسات**، 2021.

155. مقارنة بين الجيش الأمريكي ونظيره الصيني من الأقوى عسكريا؟ **قناة CNN بالعربية**، 2021.

156. مكي، حفيظة، دراسة في الأبعاد والمستويات النظريات النقدية الجديدة المفسرة للأمن، دراسة بحثية، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 2019.

157. هارولد، سكوت، الصين وإيران العلاقات الاقتصادية السياسية والعسكرية، تقرير، **مؤسسة راند**، 2012.

158. وينبارم، كورنتي، وآخرون، صادرات الصين من الأسلحة وشركات الأمن الخاصة، تقرير، **مؤسسة راند**، 2022.

خامسا: المواقع الالكترونية

159. **233% زيادة في حجم التجارة بين كوريا الشمالية والصين في 2022**، على الرابط:

https://world.kbs.co.kr/service/news_view.htm?lang=a&Seq_Code=72345،

تاريخ التصفح: 07 سبتمبر 2023، على الساعة: 12.23.

160. **327.66 مليار دولار قيمة التجارة بين الصين واليابان في 2018**، صحيفة الديار، 2019، على الرابط: https://bit.ly/3VqsXoB ، تاريخ التصفح: 26 نوفمبر 2022، على الساعة: 18.20.

161. أبو كريم، منصور، **هل سيشهد النظام الدولي تحولا بعد انحصار كورونا؟**، موقع الجزيرة، 2020، على الرابط: https://bit.ly/3wqWeW4، تاريخ التصفح: 12 ماي 2022.

162. **إجمالي الناتج المحلي، صفحة البنك الدولي**، على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locati، تاريخ التصفح: 02 ماي 2023، على الساعة: 17.30.

163. الأسطل، كمال محمد، **نماذج وسيناريوهات وأساليب وصعوبات الدراسات المستقبلية والاستشرافية**، 2019، على الرابط: http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=378، تاريخ التصفح: 08 سبتمبر 2023، على الساعة: 00.00.

164. **الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي**، مكتبة حقوق الانسان، جامعة مينيسوتا، على الرابط: http://hrlibrary.umn.edu/arabic/Strengthening_Security.html، تاريخ التصفح: 18 مارس 2021، على الساعة: 20.00.

165. **أكبر جيش في العالم يعزز إنفاقه**، جريدة إيلاف، ع.6131، 5 مارس 2018، على الرابط: http://elaph.com/Web/News/2018/3/1193177.html ، تاريخ التصفح: 20 أفريل 2018 ،على الساعة 19:32.

166. **الأكثر في تاريخها الصين تنفق 378 مليار دولار على البحث العلمي في عام 2020**، تقرير، 2021، على الرابط: https://bit.ly/3QDfUiF، تاريخ التصفح: 13 جانفي 2023، على الساعة: 23.00.

167. آل طعمة، حيدر حسين، **مبادرة الحزام والطريق: الأهداف والتحديات**، دراسة بحثية، 2022، مركز الفرات، على الرابط: http://fcdrs.com/economical/1734، تاريخ التصفح: 26 أكتوبر 2022، على الساعة: 16.30.

168. **أمن دولي**، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، على الرابط: https://bit.ly/3GtHVpP، تاريخ التصفح: 12 مارس2021، على الساعة: 12.30.

169. الباز، ماهيناز، **الاقتصاد الصيني كيف تحولت الصين إلى العملاق الذي نعرفه اليوم**، تقرير، 2019، على الرابط: https://abeqtisad.com/reports/china-economic-history، تاريخ التصفح: 22 جوان 2021، على الساعة: 18.00.

170. بالة، صباح، **مدرسة كوبنهاغن في تفسير الدراسات الأمنية**، الموسوعة السياسية، 09-12-2020، الرابط التالي: https://political-encyclopedia.org/dictionary/مدرسة كوبنهاغن في تفسير الدراسات الأمنية ، تاريخ التصفح: 19 نوفمبر 2022، على الساعة: 21:48،.

171. **بعد تصريحات ماكرون هل انتهى شهر العسل بين أوروبا وأميركا؟**، موقع سكاي نيوز عربية، 10 أفريل 2023، على الرابط: https://bit.ly/3NhOgIx ، تاريخ التصفح: 20 أفريل 2023، على الساعة: 22.30.

172. **تايوان بؤرة التوتر بين الصين ومحيطها**، 2022، موسوعة الجزيرة، على الرابط: https://bit.ly/3GtFHXQ ، تاريخ التصفح: 18 نوفمبر 2022، على الساعة: 18.00.

173. **التجارة بين روسيا والصين تبلغ مستوى تاريخيا، لصالح من ترجح كفة الميزان؟**، صفحة روسيا اليوم، 07 نوفمبر 2022، على الرابط: https://bit.ly/3jtczq8، تاريخ التصفح: 23 ديسمبر 2022، على الساعة: 20.00.

174. **الجمارك الصينية: حجم التجارة بين الصين والولايات المتحدة ارتفع بنسبة 10,9% في العام الجاري**، تقرير، روسيا اليوم، 2022، على الرابط: https://bit.ly/3heF7SY، تاريخ التصفح: 08 نوفمبر 2022، على الساعة: 11.30.

175. حرز الله، محمد لخضر، **مالك بن نبي يحدثكم: هكذا يمكنكم صناعة حضارة**، 2019، مدونة، الجزيرة، على الرابط: https://bit.ly/3V3yxh3، تاريخ التصفح: 24 ماي 2022، على الساعة: 19.30.

176. حسن، عمار علي، النظام الدولي: **سمات وقسمات**، موقع العربية، على الرابط : https://bit.ly/3v8ZBzI، تاريخ التصفح: 09 أفريل 2022، على الساعة: 12:50.

177. الحسيني، ناصر، **الصين: نعومة المخالب**، دراسة بحثية، موقع الصين بعيون عربية، 2014، على الرابط:http://www.chinainarabic.org/?p=18084 ، تاريخ التصفح: 08 نوفمبر 2022، على الساعة: 11.50.

178. خان، وائل، **المدرسة السلوكية في العلاقات الدولية**، الموسوعة السياسيّة، 2020، على الرابط:https://political-encyclopedia.org/dictionary/المدرسة السلوكية في العلاقات الدولية ، تاريخ التصفح: 24 ماي 2021، على الساعة: 17.00.

179. خطاب، فتحي، **عالم متعدد الأقطاب تحول راديكالي في النظام العالمي**، صفحة قناة الغد، 2022، على الرابط: https://bit.ly/3MuHLBh، تاريخ التصفح: 02 ماي2023، على الساعة: 14.00.

180. **خطة الصين للهيمنة على عرش التكنولوجيا هل تنجح في التفوق على الغرب؟**، تر. كريم محمد، موقع قناة الجزيرة، على الرابط: https://bit.ly/3CHKVMz، تاريخ التصفح: 13 جانفي 2022، على الساعة: 20.00.

181. الخطيب، نهلة، **تحديات أمن الطاقة في العلاقات الأوروبية الروسية: الحرب الروسية_ الأوكرانية نموذجا**، 2022، على الرابط:
https://democraticac.de/?p=84622، تاريخ التصفح: 07 سبتمبر 2023، على الساعة: 19.40.

182. **دراسة مقومات ومستويات ونظريات تحليل مفهوم الأمن**، 2021، على الرابط: https://www.amn888.com/about-amn888/، تاريخ التصفح: 20 نوفمبر 2022.

183. رزين، يوسف، **النظام الدولي: النشأة والتطور**، جريدة الحوار المتمدن، ع.14422، 2014، على الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=410015، تاريخ التصفح: 2021/04/20، على الساعة: 12.00.

184. **رؤية موسكو: أبعاد الاستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية الروسية،** أنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية، 2023، على الرابط https://bit.ly/3W0GW6o :، تاريخ التصفح: 02 ماي 2023، على الساعة: 16.40 .

185. سرور، نبيل، **الصين والتحولات الدولية وحماية تجربة الإصلاح الاقتصادي،** مجلة الدفاع الوطني اللبناني، ع91، 2015، على الرابط: https://bit.ly/3FXBF7X، تاريخ التصفح: 15 أوت 2022، على الساعة 23.20.

186. السعد، محمد نجيب، **من سيقود آسيا: الصين أم اليابان؟ العلاقات الصينية اليابانية بين دفء الاقتصاد وبرودة السياسة؟**، دراسة بحثية، جريدة الوطن، عمان، 2015، على الرابط: https://alwatan.com/details/60772، تاريخ التصفح: 20 نوفمبر 2022، على الساعة: 20.00.

187. السقاف، محمد علي، **تبعات تصريحات ماكرون في الصين،** 25 أفريل 2023، على الرابط: https://bit.ly/3oVZuYT، تاريخ التصفح: 28 أفريل 2023، على الساعة: 20.45.

188. شين، كاواشيما، **الصين والحرب الروسية الأوكرانية سياسة "الحبل المشدود" وحسابات المكسب والخسارة،** صفحة اليابان بالعربي، 24 أفريل 2022، على الموقع: https://www.nippon.com/ar/in-depth/a08101/، تاريخ التصفح: 2022/10/14، على الساعة 23.30.

189. الصاوي، عبد الحافظ، **كيف هددت الحرب الروسية على أوكرانيا الأمن الغذائي العالمي؟**، 2022، على الرابط https://shorturl.at/cnyWX، تاريخ التصفح: 07 سبتمبر 2023، على الساعة: 19.21 .

190. صخري، محمد، **قراءة في مفهوم ونظريات الأمن الدولي**، دراسة بحثية، 2018، على الرابط: https://bit.ly/3LPwlHO، تاريخ التصفح: 12 مارس 2021، على الساعة: 20.10.

191. **الصعود الصيني**، صفحة ويكيبيديا، على الرابط: https://bit.ly/3ViWIYy، تاريخ التصفح: 21 نوفمبر 2022، على الساعة: 21.00.

192. **الصين الشريك التجاري الرئيسي للاتحاد الأوروبي**، قناة سكاي عربية نيوز، 2021، على الرابط: https://bit.ly/3Q13XTJ، تاريخ التصفح: 20 نوفمبر 2022، على الساعة: 19.20.

193. **الصين أم أمريكا: أيهما أقدر على هزيمة الأخرى؟ الإجابة لا تحسمها الجيوش فقط**، عربي بوست،2021، على الموقع: https://arabicpost.net/، تاريخ التصفح: 29 أكتوبر 2022.على الساعة 22.15.

194. **الصين تزيد مجددا إنفاقها العسكري**، تقرير، صفحة فرانس 24، 2022، على الرابط: https://bit.ly/3wPZBWx، تاريخ التصفح:24 ماي 2022، على الساعة: 18.56.

195. **الصين تنفق 441 مليار دولار على البحث والتطوير في عام 2021**، 2022، على الرابط: https://bit.ly/3EAC7sb، تاريخ التصفح: 15 أفريل 2022، على الساعة: 20.15.

196. **الصين ستزيد إنفاقها العسكري في عام 2019**، موقع فرانس 24، 05 ماي 2019، https://bit.ly/3LJe9fK، تاريخ التصفح: 24 ماي 2022، على الساعة: 18.30.

197. **الصين وروسيا تستخدمان حق الفيتو في مجلس الأمن ضد فرض عقوبات جديدة على كوريا الشمالية**، الإذاعة الجزائرية، 2022، على الرابط: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/9873، تاريخ التصفح: 05 ماي 2023، على الساعة: 23.30.

198. **الصين وكوريا الجنوبية تتعهدان بتعزيز تطوير العلاقات الثنائية ودعم التعددية**، 2020، على الرابط: http://arabic.news.cn/2020-08/22/c_139310285.htm، تاريخ التصفح: 30 جوان 2022، على الساعة: 23.30.

199. عباس، هلا، **الرئيس الأمريكي بايدن: التحالف بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية ولد من منطلق معتقدات مشتركة**، وكالة يونهاب للأنباء، على الرابط: https://bit.ly/44IY2K2، تاريخ التصفح: 02 ماي 2023، على الساعة: 23.40.

200. عبد الحي، وليد، **التوزيع الحالي للقوة العالمية**، دراسة بحثية، على الموقع: https://geopolitika.echaab.dz/، تاريخ التصفح: 25 أكتوبر 2022، على الساعة: 18.10.

201. عبد السند، محمد، **بوتين يعتزم زيادة صادرات الغاز الروسي إلى الصين ويكشف عن آلية جديدة للأسعار الأوروبية**، 2022، على الرابط: https://urlis.net/ncsq9fd7، تاريخ التصفح: 06 سبتمبر 2023، على الساعة: 23.23.

202. عبد الشافي، عصام، **قراءة في وثيقة السياسة الخارجية الروسية 2023**، مقال، موقع الجزيرة، 09 أفريل 2023، على الرابط: https://bit.ly/44V0SM1، تاريخ التصفح: 02 ماي 2023، على الساعة: 17.00.

203. عبد الهادي، محمود، **استراتيجية الأمن القومي الأميركي كيف سيواجه بايدن الصين وروسيا؟**، مقال، موقع الجزيرة، 26 أكتوبر 2022، على الرابط: https://bit.ly/3W9sPMl، تاريخ التصفح: 02 ماي 2022، على الساعة: 18.30.

204. **عدد سكان تايوان**، صفحة بحر الإحصاءات، على الرابط: https://bit.ly/3Oi128a، تاريخ التصفح: 18 نوفمبر 2022، على الساعة: 17.15.

205. **العلاقات الأمريكية الكورية الجنوبية**، 2020، على الرابط: https://bit.ly/3NVkVnv، تاريخ التصفح: 28 ديسمبر 2022، على الساعة: 18.30.

206. **العلاقات الصينية الكورية الجنوبية**، موقع معرفة، على الرابط: https://bit.ly/3mVWOds، تاريخ التصفح: 30 جوان 2022، على الساعة: 23.00.

207. عوض، جابر سعيد، **علاقات الهند الإقليمية والدولية**، دراسة بحثية، قناة الجزيرة، 2004، على الرابط: https://bit.ly/3Gjbx8R، تاريخ التصفح: 28 جوان 2022، على الساعة: 11.30.

208. فايد، عمار، **رؤية مختلفة: الحرب الروسية على أوكرانيا تعزز النظام الدولي القائم ولا تغيره**، دراسة بحثية، صفحة عربي بوست، 2022، على الموقع: https://bit.ly/3ziFhif، تاريخ التصفح: 28 أكتوبر 2022، على الساعة: 00.30.

209. فخري، إيمان، **هل تستطيع أوروبا تقليص العلاقات الاقتصادية مع الصين؟**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2021، على الرابط: https://bit.ly/3FYfZZo، تاريخ التصفح: 18 نوفمبر 2022، على الساعة: 18.00.

210. **فيتو روسي صيني ينهي الإجماع بشأن كوريا الشمالية في مجلس الأمن**، موقع فرانس 24، على الرابط: https://shorturl.at/mnosW ، تاريخ التصفح: 07 سبتمبر 2023، على الساعة: 13.25.

211. كان، كيمورا، **كوريا الجنوبية بين مطرقة الصين وسندان الولايات المتحدة**، 2021، على الرابط: https://www.nippon.com/ar/in-depth/a07403/، تاريخ التصفح: 30 جوان 2022، على الساعة: 23.50.

212. **الكتاب الأبيض حول التنمية السلمية في الصين**،2011، صفحة وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، على الرابط:

https://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/201109/t20110930_9597211، تاريخ التصفح: 21 نوفمبر 2022، على الساعة: 21.10.

213. **كسينجر يحذر من قوة الصين ويدعو للتعاون معها**، 2007، على الرابط: https://bitly.ws/TYy4 ، تاريخ التصفح: 05 سيتمبر 2023، على الساعة: 21.00.

214. لاقران، فيليب، **الاتحاد الأوروبي ولغز الصين**، 2019، على الرابط: https://www.project-syndicate.org/commentary/china-divide-and-rule-

europe-by-philippe-legrain-2019-04/arabic، تاريخ التصفح: 18 نوفمبر 2022، على الساعة: 17.30.

215. **ماهو النظام الدولي**، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2012، على الرابط: https://bit.ly/3EsmmEO، تاريخ التصفح:15 مارس2020، على الساعة: 17.15 .

216. محمد، خديجة عرفة، **الصعود الصيني**، دراسة، جريدة الصين اليوم، 2004، على الرابط:https://bit.ly/3iij8ej ، تاريخ التصفح: 15 افريل2022، على الساعة: 22.30.

217. محمد، خديجة عرفة، **العرب والصعود الصيني**، دراسة، على الرابط: http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2006n/0604/p14.htm ، تاريخ التصفح: 22 جوان 2022، على الساعة: 23.30.

218. محمدي، شافية، **هكذا تخطط الصين لتكون قوة تكنولوجية كبيرة عالميا**، 2021، على الرابط: https://bit.ly/3kbnWDo، تاريخ التصفح: 13 جانفي 2023، على الساعة: 22.30.

219. محمود، أحمد عبد الله، **مفهوم تحول القوة في نظريات العلاقات الدولية: دراسة حالة الصين**، مركز النظم للدراسات وخدمات البحث العلمي، 2009، على الرابط: https://bit.ly/3Hbloyr ، تاريخ التصفح: 22 ماي 2021، على الساعة: 17.20.

220. محمود، مريم، **الحرب التجارية بين أمريكا والصين أرباح وخسائر**، العين الإخبارية، 2019، على الرابط: https://bit.ly/3FRZakw، تاريخ التصفح: 07 نوفمبر 2022، على الساعة: 21.10.

221. مخلوف، مريم، **نظرية الدور في العلاقات الدولية**، الموسوعة السياسية، 2017، على الرابط: https://political-encyclopedia.org/dictionary/نظرية الدور في العلاقات الدولية ، تاريخ التصفح: 15 جوان 2021، على الساعة: 18.00.

222. مردان، باهر، **العلاقات الصينية-الكورية الشمالية**، 2014، على الموقع: https://www.academia.edu، تاريخ التصفح: 09 أكتوبر 2022، على الساعة: 00.05.

223. المرعشي، فيصل براء، **النظام الدولي**، الموسوعة السياسية، 2016، على الرابط: https://bit.ly/30mofMF، تاريخ التصفح: 22 جانفي 2021، على الساعة: 17.30.

224. مشرف، عبد اللطيف، **القوة بين مفهومها وأشكالها في علم السياسة المعاصرة**، على الرابط: www.noonpost.org/content/23101، تاريخ التصفح: 15 مارس 2021، على الساعة: 21.00.

225. **مقارنة عسكرية بين أمريكا والصين في 2022**، موقع سبوتنيك عربي، 2022، على الرابط: https://bit.ly/3U4OV0q ، تاريخ التصفح: 05 نوفمبر2022، على الساعة: 21.16.

226. **مقالة خاصة: بعد 50 عاما من استعادة مقعدها الشرعي الصين لا تزال ملتزمة بدفع قضية الأمم المتحدة**، 2021، وكالة شينخوا، على الرابط: http://arabic.news.cn/2021-10/25/c_1310267208.htm، تاريخ التصفح: 12 جانفي 2023، على الساعة: 22.54.

227. **الموارد الطبيعية**، جريدة News الصينية، 26 جوان 2009، على الرابط: http://arabic.news.cn/aboutchina/2009-06/26/c_136087.htm، تاريخ التصفح: 15 جوان 2021، على الساعة: 17.30.

228. موسى، يوسف، **لماذا سيعيش العالم قرنا آخر من الهيمنة الأمريكية؟**،2020، على الرابط: https://www.sasapost.com/unrivaled-us-the-world-sole-superpower/، تاريخ التصفح: 05 نوفمبر 2022، على الساعة 16.00.

229. ميرشايمر، جون، **الواقعية الجديدة والنهوض الصيني**، تر: حمزة بن عبد الرحمن، مقطع على اليوتيوب، منشور بتاريخ: 03 جانفي 2014، على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=Dk-34WkUJ5w، تاريخ المشاهدة: 11 نوفمبر 2022، على الساعة: 11.00.

230. **من ميناء سريلانكا المسلوب لمحطة كهرباء الأردن، هل يمكن للصين مصادرة أصول الدول المتعثرة حقا؟**، على الرابط: https://shorturl.at/sGJS0، تاريخ التصفح: 11 سبتمبر 2023، على الساعة: 11.00.

231. **ميزانية الصين العسكرية تنمو في 2020 بنسبة 6.6٪**، موقع روسيا توداي أون لاين، 22 ماي 2020، على الرابط: https://bit.ly/3Gi1Y8w ، تاريخ التصفح:24 ماي 2022، على الساعة: 18.50.

232. ناجي، محمد عباس، **داخل الدائرة: تحول القوة كمدخل لفهم المنافسات الإقليمية والدولية**، مكتبة أكاديميا العربية، على الرابط: https://academia-arabia.com/ar/reader/2/84397، تاريخ التصفح: 22 ماي 2021، على الساعة: 18.00.

233. ناي، جوزيف، **المشهد، الجيو–سياسي بعد الجائحة**، تر: إبراهيم محمد علي، 2020، على الرابط: https://www.project-syndicate.org/commentary/five-scenarios-for-international-order-in-2030-by-joseph-s-nye-2020-10/arabic، تاريخ التصفح: 29 أكتوبر 2022، على الساعة: 17.18.

234. **النزاع الحدودي الصيني الهندي، حرب باردة بين قوتين نوويتين**، موسوعة الجزيرة، على الرابط: https://bit.ly/3YOXKOM، تاريخ التصفح: 28 جوان 2022، على الساعة: 11.00.

235. **نظام الحكم في الصين: تعرف على الهيكل السياسي للحكم في الصين**، على الرابط: https://bit.ly/3Et0Hex، تاريخ التصفح: 20 مارس 2021، على الساعة: 22.10.

236. **النظام الدولي**، موقع الجزيرة، 2015، على الرابط: https://bit.ly/3rdgmc3، تاريخ التصفح: 09 أفريل 2022، على الساعة: 12:10.

237. نظام بركات، **تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي**، على الرابط: https://bitly.ws/TTo8 ، تاريخ التصفح: 16 أوت 2022، على الساعة: 22.20.

238. **النظرية البنائية في العلاقات الدولية**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2019، على الرابط: https://bit.ly/3iOpfaL، تاريخ التصفح: 02 جوان 2021، على الساعة: 13.30.

239. **هل تنوي الصين ضم تايوان بالقوة؟ وكيف ستتصرف أميركا**، 2022، على الرابط: https://bit.ly/3AtoUjI، تاريخ التصفح: 18 نوفمبر 2022، على الساعة: 18.30.

240. هولسلاج، جونثان، **معضلة طريق الحرير: كيف تتحدى أوروبا طموحاتِ الصين التجارية؟**، عرض: شيماء ميدان، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2020،

على الرابط: https://bit.ly/3Vnp83p، تاريخ التصفح: 18 نوفمبر 2022، على الساعة: 18.15.

241. وادي، عبد الحكيم سليمان، **ملخص حول نظريات في العلاقات الدولية**، 2021، على الرابط: https://www.amad.ps/ar/post/396875، تاريخ التصفح: 30 ماي 2021، على الساعة: 22.00.

242. يو، مو، **الصين تواصل الصعود أم أنها على وشك التراجع**، 2022، على الرابط: https://bit.ly/3GzMpLD، تاريخ التصفح: 21 نوفمبر 2022، على الساعة: 19.15.

قائمة المراجع باللغتين الإنجليزية والفرنسية:

أولا: الكتب

243. Buzan, Barry, and Hansen, Lene, The evolution of **international security studies**, New York, Cambridge university press, 2009.

244. Heurlin, Bertel and sen, Kristen, **International security**, Danish Institute of International Affairs, Copenhagen, vol02, 2013.

245. L. Friedberg, Aaron, **The Future of U.S.-China Relations Is Conflict**, International Security, Vol.30, 2005.

246. Roland, Gerard, **China's rise and its implications for International Relations and Northeast Asia**, Asia and the global economy, vol1, issue2, 2021.

ثانيا: الدوريات والمجلات

247. Akli, Agab, La Chine est-elle déjà à la tête du classement mondial dans la recherche et l'innovation technologique ?, **Revue Abhath**, Vol 07, N° 01, 2022.

248. Chopra, Shweta, Sino-India Relations since 1949, international Relations, **Young India Fellowship**, 2017.

249. Christiansen, Thomas, and Maher, Richard, The rise of China challenges and opportunities for the European Union, **Asia Europe Journal**, vol. 15, 2017.

250. Ferhat, Samia, Chine – Taiwan : une jeunesse face à l'histoire, Perspectives chinoises**, journals open edition**, juin 2006.

251. Jaulmes, Adrien, Les États-Unis se préparent à un affrontement avec la Chine dans le Pacifique, **journal le figaro**, 01 mars 2023.

252. Kang, Liu, Interests, Values, and Geopolitics: The Global Public Opinion on China, **European Review**, Vol 23, Issue 02, 2015.

253. Larson, Deborah Welch, Can China Change the International System? The Role of Moral Leadership, **the Chinese Journal of International Politics**, Vol 13, Issue 2, 2020.

254. Le Pautremat, Pascal, L'armée chinoise : au service d'une stratégie de la défense offensive, **Revue Défense Nationale**, n.776, 2015.

255. Mayer, Maximilian, " China's Rise as Eurasian Power: The Revival of the Silk Road and Its Consequences", **Rethinking the Silk Road: China's Belt and Road Initiative and Emerging Eurasian Relations**, Singapore: 2018.

256. SÉHIER, Clément, La montée de l'influence internationale de la Chine, une manifestation de ses contradictions économiques et sociales internes ?, **Chronique Internationale de l'IRES**, N.67, 2019.

ثالثا: الرسائل العلمية

257. Bonnet, Tyler Alexander, Russia and the Rise of China An Analysis of Russian Foreign Policy towards China under Putin, **PhD thesis**, Department of International Relations, London School of Economics and Political Science, 2020.

258. Brown, Scott Alexander William, Power perception and policymaking: the foreign policies of the US and the EU towards China, **PhD thesis**, University of Glasgow, 2014.

259. Chen, Tong, The Rise of Rimland China: A Geopolitical and Geostrategic Interpretation, **PhD thesis**, Department of Politics and International Relations, The University of Reading, 2008.

260. Gater-Smith, Philip, the New Silk Roads' Impact on the Persian Gulf Region. Contextualizing China's Economic Ties and Diplomatic Relations with the Gulf States, **PhD Thesis**, Durham University, 2017.

261. HO, Benjamin Tze Ern, Chinese Exceptionalism: An Interpretive Framework to Understanding China's Rise and Relations with the World, **PhD Thesis** , The London School of Economics and Political Science, 2019.

262. Hu, Le, China's peaceful rise in East Asia and strategic management of identities and interests, **PhD thesis of Philosophy**, The University of Leeds, School of Politics and International Studies, 2021.

263. Jones, Catherine Michele, The Rise of China and the Liberal International Order: How is the Rise of China Challenging the Practices and Ideology of the Liberal International Order**? , PhD Thesis**, The University of Reading, 2013.

264. Lee, Ming-Whey Christine, Critical Realism: An Ethical Approach to Global Politics, **PhD thesis of Philosophy**, Department of Political Science, Duke University, 2009.

265. LIU, Chun-ya, Régimes politiques développement économique et croissance urbaine de Taiwan, **Thèse de doctorat en géographie**, Université de Paris 1 panthéon Sorbonne, 2020.

266. Riley, Joseph, Hedging Engagement: America's Neoliberal Strategy for Managing China's Rise in the Post-Cold War Era, **PhD Thesis in International Relations**, Oxford University, 2016.

267. Xie, Chen, the Other Side of the Global Imbalances: The Politics of Economic Reform in China under the New Normal, **PhD**, University of York Politics, 2018.

268. Yunhee, Kim, China's public diplomacy towards Africa, **PhD Thesis**, School of Government and International Affairs, University of Durham, 2017.

269. Zhang, Chunman, Understanding China's Attitude toward International Order: from General Delegitimization to Selective Embeddedness, **thesis of arts** , the university of British Colombia , 2013.

رابعا: الدراسات البحثية والتقارير

270. Gereffi, Gary, and others, China's Evolving Role in Global Value Chains: Upgrading Strategies in an Era of Disruptions and Resilience, **palgrave macmllan**, 2022.

271. H. Cordesman, Anthony, The Biden Transition and U.S. Competition with China and Russia: The Crisis-Driven Need to Change U.S. Strategy, **center for strategic and international studies**, 2021.

272. He, Yinan, the Impact of Chinese National Identity on Sino-Japanese Relations, **Joint U.S.-Korea Academic Studies**, 2012.

273. Huang, Xiaoming, and Young, Jason, China and the World Economy, New Zealand, **Challenges and Opportunities for New Zealand**, 2013.

274. Kang, Liu, and Huang, Min-Hua, Are East Asians Anticipating and Welcoming the Rise of China? , **An Asian Barometer Survey How East Asians View the Rise of China Conference on**, 2015.

275. Lind, Jennifer, The Rise of China and the Future of the Transatlantic Relationship, London, Chatham house, **the Royal Institute of International Affairs**, 2019.

276. Paul, Christopher, and schwille, Michael, The Role of Information in U.S. Concepts for Strategic Competition, Research Report, **Rand Corporation**, 2022.

277. Rajah, Roland, and Leng, Alyssa, Revising Down the rise of china, **Lowy institute analysis**, 2022.

278. Ratner, Ely, and others, rising to the China Challenge Renewing American Competitiveness in the Indo-Pacific, Washington, **Center for a New American Security**, 2019.

279. S. Chase, Michael, Evan S. Medeiros, Russia-china relations, **the national bureau of Asian research**, 2017.

280. **La Chine en 2022 :l'armée au cœur des enjeux**, France, **institut montagne**, 2022.

281. Weinbaum, Cortney, and others, chinas weapons exports and private security contractors**, Rand Corporation**, 2022.

282. Yongrong, Cao, and other, How Do Americans View the Rise of China? , **An Asian Barometer Survey Conference on How East Asians View the Rise of China**, 2015.

283. Zhang, Jiakun Jack, Seeking the Beijing Consensus in Asia: An Empirical Test of Soft Power, **Duke University**, 2011.

خامسا: المواقع الإلكترونية

284. Brown, David, **Géopolitique : Chine-Taiwan, un guide très simple pour comprendre un conflit croissant**, 2022, sur le lien : https://www.bbc.com/afrique/monde-59980353 , consulté le : 17novembre 2022, 19.46 H.

285. Durin , Luo, **Tout comprendre de Taïwan : géographie, politique, religion, population**, journal la croix , 2022, https://www.la-croix.com/Monde/taiwan-geographie-systeme-politique-population-langue-religion-ile-2022-11-16-1201242405, visité le :17 novembre 2022,08.10 H.

286. Fukuda, Madoka, **Maintaining momentum in Japan–China relations**, East Asia forum, 2018, on the link: http://www.eastasiaforum.org/2018/03/27/maintaining-momentum-in-japan-china-relations , Browsing History: 24 November 2022, on: 23.15H.

287. Joinnin, Pascal, **Forces et faiblesses de la Chine**, fondation robert Schuman, 2012, sur le lien : https://www.robert-schuman.eu/fr/questions-d-

europe/0235-forces-et-faiblesses-de-la-chine, visité le : 16 Avril 2022, A : 22.30H.

288. Larson, Deborah Welch, **Will China be a New Type of Great Power**? Oxford academic, 2015, on the link: https://academic.oup.com/cjip/article/8/4/323/384305 , Browsing history: 26 October 2022, 17 H.00

289. Ramcharan, Bertrand, **Un nouveau droit international de la sécurité et de la protection**, Article, sur le lien : https://www.un.org/fr/chronicle/article/un-nouveau-droit-international-de-la-securite-et-de-la-protection, visité le : 19 novembre 2022, A : 19.00H.

290. **Le RCEP va stimuler le commerce entre la Chine, la Corée du Sud et le Japon**, 2022, sur le lien : http://french.china.org.cn/business/txt/2022-02/07/content_78033035.htm , consulté le : 02 juillet 2022, a 18.00H.

291. **Gross domestic product (GDP) at current prices in China from 1985 to 2022 with forecasts until 2028**, sur le lien: https://www.statista.com/statistics/263770/gross-domestic-product-gdp-of-china/ , le: 04 MAI 2023? A: 23.00 H.

292. Zhou, Jingahao, **Great Power Competition as the New Normal of China–US Relations**, 2022, Springer link: https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-031-09413-2_2 , 16novembre 2022, 21.00H.

فهرس الأشكال

الرقم	طبيعة الشكل	الموضوع	الصفحة
01	مخطط	أجهزة النظام السياسي الصيني	57
02	جدول	مؤشرات الاقتصاد الصيني للفترة الممتدة بين 2011-2021	64
03	خريطة	مشروع الحزام والطريق	81
04	جدول	المبادلات التجارية بين الصين والولايات المتحدة بين سنوات 2018-2022	111
05	خريطة	انتشار القواعد العسكرية الأمريكية في العالم	115
06	خريطة	التواجد العسكري الصيني في قارتي آسيا وإفريقيا	116
07	خريطة	موقع جزيرة تايوان في منطقة آسيا الباسفيك	141
08	خريطة	الحدود بين الصين وكوريا الشمالية	143
09	مخطط	أقوى عشر اقتصادات عالميا خلال سنة 2022	175
10	مخطط	توقعات الناتج الداخلي الخام لسنة 2030	176
11	منحنى بياني	مقارنة بين الناتج الداخلي الخام للولايات المتحدة والصين بين سنتي 2000-2020	189
12	مخطط	الميزانية العسكرية لكل من الولايات المتحدة والصين بين سنتي 2000-2020	190
13	مخطط	مقارنة عسكرية بين الولايات المتحدة والصين لسنة 2020	191
14	جدول	مقارنة لمؤشرات القوة للولايات المتحدة، الصين وروسيا في النظام الدولي	198-199
15	مخطط	توقعات نمو الناتج الداخلي الخام بحدود سنة 2030	205
16	مخطط	أكبر القوى العسكرية في العالم لسنة 2022	206

17	مخطط	الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة السبع الصناعية وتجمع البريكس لسنة 2021	208
18	مخطط	دواعي تفاقم حدة الصراع بين الولايات المتحدة والصين	214
19	خريطة	التواجد العسكري الأمريكي والصيني في جنوب آسيا	218
20	خريطة	نطاق ومدى الصواريخ البالستية الصينية في العالم	219
21	مخطط	توقعات أعلى 10 دول في الإنفاق العسكري لسنة 2030	220

فهرس المحتوى

المحتوى	الصفحة
مقدمة عامة	01
الفصل الأول: التأصيل النظري للدراسة	19
المبحث الأول: مفهوم النظام الدولي	21
المطلب الأول: تعريف النظام الدولي	21
المطلب الثاني: بنية النظام الدولي	24
المطلب الثالث: التحولات في النظام الدولي	26
المطلب الرابع: سمات النظام الدولي	27
المطلب الخامس: أثر جائحة كورونا على النظام الدولي	29
المبحث الثاني: مفهوم الأمن الدولي	32
المطلب الأول: تعريف الأمن الدولي	32
المطلب الثاني: الأمن الدولي ومستويات الأمن	35
المطلب الثالث: مهددات الأمن الدولي	37
المطلب الرابع: آليات تحقيق الأمن الدولي	40
المبحث الثالث: مفهوم الصعود الصيني	47
المطلب الأول: تعريف الصعود الصيني	47
المطلب الثاني: مقومات الصعود الصيني	52
المطلب الثالث: معوقات الصعود الصيني	71
المطلب الرابع: أهمية مشروع الحزام والطريق في تعزيز الصعود الصيني	75
المبحث الرابع: تفسير نظريات العلاقات الدولية للصعود الصيني في النظام الدولي	82
المطلب الأول: النظرية الواقعية	82

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية	88
المطلب الثالث: نظرية تحول القوة	92
المطلب الرابع: النظرية السلوكية	95
المطلب الخامس: النظرية البنائية	96
المطلب السادس: نظرية الدور	97
الفصل الثاني: السياسة الدولية الصينية وأثرها على النظام والأمن الدوليين	101
المبحث الأول: العلاقات الصينية مع القوى الكبرى	104
المطلب الأول: العلاقات الصينية الأمريكية	104
المطلب الثاني: العلاقات الصينية الروسية	117
المطلب الثالث: العلاقات الصينية مع الاتحاد الأوربي	122
المبحث الثاني: العلاقات الصينية مع القوى الإقليمية الآسيوية	126
المطلب الأول: العلاقات الصينية اليابانية	126
المطلب الثاني: العلاقات الصينية الهندية	129
المطلب الثالث: العلاقات الصينية مع الكوريتين	133
المبحث الثالث: السياسة الصينية تجاه القضايا والأزمات الإقليمية والدولية	138
المطلب الأول: القضايا والأزمات في آسيا	138
المطلب الثاني: الاستراتيجية الصينية تجاه الحرب الروسية الأوكرانية	148
الفصل الثالث: المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي: آفاق 2030	154
المبحث الأول: الاستراتيجية الحالية والمستقبلية للصين، الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في النظام الدولي	156
المطلب الأول: الاستراتيجية الصينية	156

المطلب الثاني: الاستراتيجية الأمريكية	161
المطلب الثالث: الاستراتيجية الروسية	167
المبحث الثاني: أثر مؤشرات القوة الصينية على دورها المستقبلي في النظام الدولي	171
المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية	172
المطلب الثاني: المؤشرات العسكرية	176
المطلب الثالث: المؤشرات السياسية	179
المطلب الرابع: المؤشرات التكنولوجية	181
المبحث الثالث: سيناريوهات مستقبل النظام الدولي 2023-2030	184
المطلب الأول: سيناريو استمرار نظام دولي أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية	185
المطلب الثاني: سيناريو نظام دولي متعدد الأقطاب	196
المطلب الثالث: سيناريو نظام دولي ثنائي القطبية بقيادة الولايات المتحدة والصين	209
الخاتمة	222
قائمة المصادر والمراجع	230
فهرس الأشكال	277
فهرس المحتوى	280
الملخص	284

الملخص:

تتطرق هذه الدراسة لفهم وتحليل مدى تأثير الصعود الصيني على النظام الدولي ومستقبله آفاق 2030، حيث وضعت فرضية ارتباط هذا التأثير بمجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية، كقدرة الصين على زيادة مؤشرات قوتها الشاملة، سياسات الصين الخارجية وتفاعل القوى الكبرى معها خاصة الولايات المتحدة وروسيا، ولمعالجة الموضوع تم كبداية التأطير النظري للموضوع مع تقديم تفسير نظريات العلاقات الدولية له، وأيضا استكشاف السياسة الدولية للصين عبر تحليل علاقاتها ومدى التأثر والتأثير مع مختلف القوى الدولية والإقليمية، كما تم رصد موقف الصين ودورها تجاه مختلف الأزمات والقضايا عبر العالم، وكذلك عبر استشراف مستقبل الصعود الصيني من خلال تحليل مؤشرات القوة الصينية واستراتيجيات القوى الكبرى في النظام الدولي والتي تم الاعتماد عليها في بناء سيناريوهات، لتخلص الدراسة إلى أن الصعود الصيني أصبح أمرا واقعا بحكم استمرار تنامي مؤشرات القوة الصينية، ويزيد تأثيره بصفة تصاعدية وتدريجية في السياسة الدولية، وبخصوص مستقبل النظام الدولي بحدود سنة 2030، فقد تم بناء ثلاث سيناريوهات تتمثل في بقاء الوضع الراهن أي نظام أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة، الانتقال إلى نظام متعدد الأقطاب أو التحول نحو نظام ثنائي القطبية بين الولايات المتحدة والصين.

الكلمات المفتاحية: النظام الدولي؛ الأمن الدولي؛ الصعود الصيني.

Abstract:

This study examines of the Chinese’s impact rise on the international system and its future horizons 2030, where the hypothesis of the link between this influence and a set of internal and external variables, such as China's ability to increase its comprehensive power indicators, China's foreign policies and the interaction of major powers with it, especially the United States and Russia, and to address the topic was the beginning of the conceptual framing of the topic with the provision of an interpretation of international relations theories for it, as well as exploring China's international policy by analyzing its relations and the extent of influence and influence with various international and regional powers, as Monitoring China's position and role towards various crises and issues across the world, as well as by foreseeing the future of China's rise by analyzing Chinese power indicators and the strategies of major powers in the world order, which were relied upon in building scenarios, so that the study concludes that the Chinese rise has become a reality by virtue of the continued growth of Chinese power indicators, and its impact increases gradually and gradually in international politics, and regarding the future of the international system by 2030, three scenarios have been built: the status quo remains Any unipolar system led by the United States, the transition to a multipolar system or the shift towards a bipolar system between the United States and China.

Keywords: International system; International security; Chinese rise.